# الهجرات: العالم يسيل

## 2 - قصص الحرَّاقة

همام السيد - سوريا

## تقديم

الهروب الكبير: الشبان يهاجرون.. وكذلك النساء والأطفال! ..... 3

## مصر

منى علاّم | النساء والبحر ..... 5
منى سليم | هدأ الشاطىء ولم تستقر الأعماق.. ..... 18
أحمد شهاب الدين | هجرة الفلاحين غير النظامية إلى أوروبا أو نهاية القرية المصرية ..... 24

## تونس

فؤاد غربالي | عن طقوس العبور وقصص المرحّلين ..... 30
محمد رامي عبد المولى |"قرطاج" تطرد أبناءها وتلقي بهم في البحر ..... 39
ناظم يوسفي | البحر الأبيض المتوسط، مقبرة البشر والآمال ..... 48

## الجزائر

سليم شنا | أن "تحرق" الحدود خير من أن تحرق حياتك ..... 54

## المغرب

سعيد ولفقير | القاصرون المغاربة: الصغار أيضاً يغادرون بلدهم ..... 61

- لوحات الدفتر: سمعان خوام، همام السيّد، جوني سمعان
- ترجمة النصوص الفرنسية إلى العربية: محمد رامي عبد المولى

تم دعم هذه المطبوعة من قبل مؤسسة روزا لكسمبورغ.
يمكن استخدام محتوى المطبوعة أو جزءٍ منه طالما تتم نسبته للمصدر.

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office

# الهروب الكبير: الشبان يهاجرون.. وكذلك النساء والأطفال!

يستكمل هذا الدفتر موضوع الهجرة غير النظامية، التي تطال هذه المرة أبناء مصر والجزائر وتونس والمغرب. وفي محاولته لالتقاط أسباب هذه الظاهرة التي نسميها هنا – من دون أدنى مبالغة - "الهروب الكبير"، تتناول النصوص الثمانية التفاوتات الاجتماعية الحادة بين الارياف والمدن كما بين الجهات داخل كل بلد، وهي نتاج التنمية الطفيلية التي إعتمدت، وتخريب الزراعة وكذلك البيئة بصناعات استخراجية ملوِّثة، وغياب الخدمات العامة خارج دوائر مدينية معينة وضعفها عموماً وتراجعها الكبير في العقود الأخيرة.. كما يبين آثار هذه التخلعات، وأبرزها اكتظاظ محيطات المدن بالشباب العاطلين عن العمل والفاقدين لأي أمل، والذين يُعامَلون كفائض بشري وتُقارَب مشكلاتهم باحتقار ("الحكرة"). وهو يشير الى أحد دوافع الهجرة التي تفسرها قوة هيمنة مفاهيم "النجاح الفردي" المرتبط

بتحصيل المال (من دون سؤال عن مصادره)، وبالتغيير القيمي الذي لحق بهذه المجتمعات..
يجسد هذا الملف، عبر مثال "الحرقة" (أي حرق الحدود بالهجرة غير النظامية وحرق الاوراق الشخصية الثبوتية لعرقلة الترحيل)، حدود ما يتيحه الاقتصاد الموازي المهيمن وعجزه عن استيعاب قوة العمل، بما فيها تلك العائدة لحملة الشهادات العليا المتبطِلين والساعين للحرقة. وتتنامى الظاهرة بين النساء الشابات وبين الاطفال دون سن الثامنة عشر الذين يفرّون لوحدهم، ويتعرضون، مثل الفئات السابقة، بل ربما أكثر من سواهم لشتى صنوف الاضطهاد والاستغلال. ويتناول الدفتر أخيراً سياسات السلطات، خططها ونتائجها الفعلية.


- ينحصر ميداننا في أربعة بلدان: مصر، الجزائر، تونس والمغرب.
- كل الشكر للفنانين سمعان خوام، همام السيد وجوني سمعان لمنحهم السفير العربي موافقتهم على نشر لوحاتهم مع النصوص

مصر

همام السيد - سوريا

# النساء والبحر

منى علاّم

كاتبة وصحافية من مصر

لا تتصل المرأة المصرية بقضية الهجرة غير النظامية من جانب كونها هي نفسها مهاجِرة فحسب. الجانب الآخر والأهم الذي يخصها يبدو أكثر اتساعاً، أي كونها أمّاً أو زوجة لمهاجر..

نورهان جمال فتحي (20 سنة، البحيرة)، نشوى محمد خميس الغول (17 سنة، البحيرة)، غادة فتحي عبد الحميد منصور (24 سنة، الشرقية)، عطيات أحمد سيد أحمد (23 سنة، الشرقية)، أميرة أشرف عبده عبد العليم (17 سنة، الفيوم)... أسماء وردت ضمن قوائم ضحايا مركب رشيد (أيلول/ سبتمبر 2016). لم تزودنا هذه القوائم بطبيعة الحال بمزيد من التفاصيل عن هؤلاء النسوة: حالتهن الاجتماعية، هل كن بمفردهن أم بصحبة أسرهن، دوافعهن للهجرة... لكنّ إلقاء نظرة على أعمار سائر الضحايا يمكن أن يفيد في استنتاج بعض المعلومات. فمن بين الضحايا عدد من الرضع والأطفال الصغار، وهو ما يعني أن بعض هؤلاء النسوة على الأقل قد خرجن بصحبة أطفالهن (وأزواجهن؟). تؤكد ذلك القصص التي نشرتها الصحف وقتها لبعض الناجين مثل متولي محمد أحمد (29 سنة) الذي فقد أسرته بالكامل المكوّنة من زوجته الشابة وابنه البالغ من العمر عامين ونصف.

لم تكن هذه الرحلة التي تحولت إلى مأساة استثناء بالطبع بين رحلات المصريين للهجرة غير النظامية فيما يتعلق بمشاركة نساء فيها، سواء تلك التي كانت تنطلق من مصر أو التي تنطلق حاليّا من ليبيا التي باتت محطة رئيسية للهجرة بعد التشديدات المتبعة مؤخراً على السواحل المصرية. ففي تموز/ يونيو الماضي أعلنت البحرية الليبية أن قوات حرس السواحل أنقذت 16 مهاجرا غير نظامي، وانتشلت 3 جثث لرضّع، بينما اعتبر أكثر من 100 شخص في عداد المفقودين. ووفقا لإفادة أحد الناجين، فإن ما بين 120 و125 شخصاً كانوا على متن المركب، من جنسيات عربية وأفريقية. وأن من بين المفقودين رضيع مصري. يشير ذلك إلى أن أسراً مصرية كاملة، بما في ذلك أفرادها من النساء بطبيعة الحال، ما تزال تتجه لركوب البحر للوصول إلى أوربا، ويعطي تأكيداً جديداً على أن ظاهرة الهجرة غير النظامية في مصر ليست ذكورية تماماً كما يُنظر لها عادة، على الأقل خلال السنوات الأخيرة.

## التغيّر في الأرقام والنسب

يقول مسؤول برامج المنظمة الدولية للهجرة في مصر، لوران دي بويك، إن تحديد عدد المهاجرين غير النظاميين بدقة ونسبة المهاجرات بينهم يعد أمراً صعباً، بسبب طبيعة هذا النوع من التحركات التي تجري خارج القنوات النظامية، لذلك لا نجد إحصائيات رسمية حول الهجرة غير النظامية في مصر. أما بالنسبة لتقديرات المنظمة ووفقا للمعلومات المتوفرة لديها عن عدد المهاجرين المصريين غير النظاميين لأوروبا ونسبة المصريات بينهم فهي كالتالي:

**عام 2016**

بلغ مجموع المهاجرين 4230 مهاجراً،
58 في المئة منهم أطفال غير مصحوبين،
2 في المئة نساء بالغات،
37 في المئة رجال بالغون،
والنسبة المتبقية أطفال مصحوبون.

**عام 2017**

بلغ مجموع المهاجرين 988 مهاجرا،
7.3 في المئة منهم أطفال غير مصحوبين،
1.7 في المئة نساء بالغات.
وقد سجل هذا العام انخفاضاً اجمالياً بنسبة 76 في المئة مقارنة بعام 2016، وكذلك انخفضت بحدة نسبة القصر غير المصحوبين، ولعل السبب يعود الى اتجاه المهاجرين الى ليبيا لمحاولة العبور، مما يعقد المهمة.

**وفي الربع الأول من عام 2018**
بلغ العدد الكلي للمهاجرين 94 شخصاً.

ومن كانون الثاني / يناير إلى أيار/ مايو 2018، تمّ اعتراض 85 مصرياً أثناء عبورهم حدودا غير نظامية إلى اليونان وقبرص وإسبانيا.

وبوجه عام - كما يقول السيد لوران وكما توضّح الأرقام - ثمة انخفاضاً في حركة المهاجرين المصريين المغادرين من السواحل المصرية، حيث تشير كل التقارير إلى أن عدد المغادرين يساوي صفراً، وتنحصر كل تحركات المصريين بليبيا وبالسواحل الغربية لجنوب البحر الأبيض المتوسط. يرجع ذلك بصورة أساسية إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية لمكافحة الهجرة غير النظامية من سواحلها الشمالية، مما أدى إلى توقف كبير للتحركات من هذه السواحل، حيث يمثل منع الهجرة غير النظامية للمصريين أولوية رئيسية للحكومة. وعلى المستوى الدولي (ولا يزال الكلام للسيد لوران) لاحظت المنظمة تأنيث الهجرة على مدى العقد الماضي، وهي ظاهرة لامست مصر أيضاً وإن كان بدرجة بأقل. وهو أكد أنه، عبر آليات المساعدات المباشرة المقدمة من خلال المنظمة، لوحظ أن الجنسين يسجلان نسباً متساوية تقريباً من العدد الكلي للمهاجرين غير النظاميين، وذلك على مستوى العالم وليس في نطاق جغرافي محدد، وأن أدوار النساء في المجتمع تستمر في التغير، وهو ما سيكون له بالضرورة آثاره على الهجرة: "استنادا إلى إحصائياتنا الخاصة بالمهاجرين الذين يطلبون مساعدة مباشِرة من منظمتنا، فإننا نقدر أن 52 في المئة من المهاجرين غير النظاميين هم من الإناث، أكثر من 75 في المئة منهن أمهات عازبات يسافرن مع أطفالهن"، مشيراً إلى أن النساء يواجهن مخاطر إضافية عندما يقررن الهجرة غير النظامية بسبب ضعفهن المزدوج كمهاجرات وكنساء، وأن الفقر وعدم المساواة بين الجنسين وانعدام فرص عمل مستقرة تعد أسباباً جذرية ومترابطة تجعل النساء معرضات للمخاطر، وأبرزها الاتجار بهن، سواء لأغراض جنسية أو لأغراض العمل القسري، حيث تكون المهاجرات عرضة للاستغلال في مكان العمل خاصة في قطاع المصانع والأعمال المنزلية.

## أوجه متعددة لعلاقة المصريات بالهجرة

على أن المرأة المصرية لا تتصل بقضية الهجرة غير النظامية من هذا الجانب فقط، أي كونها هي نفسها مهاجرة. الجانب الآخرالذي يخصها يبدو أكثر اتساعاً، أي كونها أمّاً أو زوجة لمهاجر. ووفقاً لتصريحات سابقة أدلى بها مسئولون دوليون يعملون في مصر، ووفقاً لتقارير المنظمات الدولية ذات الصلة، فإن نسبة كبيرة من المهاجرين المصريين، تصل إلى 60 في المئة، هم من الأطفال والقصّر، العديد منهم يكونون المعيلين الرئيسيين لأسرهم، وبعضهم اتخذ قرار الهجرة بصورة مستقلة عن أسرهم بينما كان قرار البعض الآخر بالشراكة مع الأسرة. ويُفسَّر ذلك بالرغبة في الاستفادة مما تكفله القوانين الأوروبية من حقوق وامتيازات للأطفال طالبي اللجوء. وقد تراوحت أعمار عدد غير قليل من ضحايا مركب "رشيد" بين 12 و17 عاماً.

قرية الجزيرة الخضراء بمركز مطوبس بمحافظة كفر الشيخ شمال مصر، من القرى التي ترتفع نسبة الهجرة غير النظامية بين أبنائها، يفصلها عن "رشيد" (بمحافظة البحيرة) مجرى فرع رشيد/ نهر النيل الذي يمكنك عبوره خلال دقائق على متن مركب خشبي متوسط الحجم، وعلى الجانبين تستقر مراكب صيد أكبر حجماً.يحدّ القرية من الجانب الآخر البحر المتوسط. في محيط القرية قرى أخرى مثل قرية برج رشيد (بمحافظة البحيرة) وقرية برج مغيزل

(بمحافظة كفر الشيخ) وغيرهما من القرى المشتهرة بانتشار ظاهرة الهجرة غير النظامية فيها.

**نسبة كبيرة من المهاجرين المصريين، تصل إلى 60 في المئة، هم من الأطفال والقصّر. والعديد منهم من المعيلين الرئيسيين لأسرهم، وبعضهم اتخذ قرار الهجرة بصورة مستقلة عن أسرهم بينما كان قرار البعض الآخر بالشراكة معها.**

وأنت تتجول في طرقات القرية ذات الأرض الترابية غير المستوية، تجد الرجال والنساء جالسين على عتبات البيوت، والأطفال يلهون جماعات، بعضهم يقذفون بالطوب النخيل الذي تزخر به القرية فيتساقط على الأرض البلح، أحمرَ وأصفرَ، بينما بعض الرجال والنساء ينخرطون في عمل القُفَف من خوص النخل، حرفتهم التي يتكسبون منها.

ثمة ترعة ضحلة آسنة المياه مليئة بالقاذورات، وعدد كبير من المقاهي، وأنابيب مرصوصة أحضرت مؤخراً لتوصيل شبكة صرف صحي بالقرية التي طالما عانت، ولا تزال، من مشكلات في هذا المجال. بوجه عام، فإن القرية، كقرى مصر كافة، تعاني من العشوائية في البناء وانعدام النظافة وتردّي الخدمات أو غيابها بالكلية، من بنية تحتية وخدمات طبية وغير ذلك مما هو ضروري لحياة لائقة.

النشاط الأساسي للقرية هو الصيد، ولكنّ أحوال صيادي القرية صارت للأسوء بعد افتتاح مشروع الاستزراع السمكي ببركة غليون بمحافظة كفر الشيخ العام الماضي (وهي المحافظة المعروفة بوفرة إنتاجها السمكي حيث تطلّ على النيل والبحر المتوسط وبها أيضا بحيرة البُرُّلُّس)، إذ فرض المشروع حدوداً معيّنة في البحر لا يُسمح للصيادين بتعدّيها، فتقلصت أمامهم المياه المتاحة لالتقاط الرزق، هذا بالإضافة إلى غلاء أسعار الوقود مما ضاعف خسائرهم وأدى إلى ركود الحال. في المقابل لم يستفد أبناء القرية من ذاك المشروع الذي صاحبته دعاية ضخمة، إذ لم يوفر لهم ما يأملون فيه من فرص للتوظيف، وظلت المكاسب ــ كما هي دائما ــ تصبّ في غير صالح البسطاء.

بخلاف الصيد، هناك حرفة "القِفاصة" أو صُنع الأقفاص من جريد النخل، وصنع القُفَف من خوصِه. أما الزراعة فقد أصابها الضُرّ أيضا بسبب نقص كمية المياه التي تصل للقرية مما أدى إلى عدم انتظام الري، وذلك منذ سنوات، فتآكلت مساحة الأرض المزروعة بدرجة كبيرة وضعفت المحاصيل التي تكاد تنحصر حالياً في النخيل وما يطرحه من بلح. أمام تفشي البطالة وانعدام فرص العمل المستقرة لا يجد الشباب موردا للرزق سوى العمل الموسمي، في موسم جني البلح الذي لا يتجاوز الشهر كل عام، حتى خريجو الجامعات هنا، وهم نسبة قليلة من أبناء القرية، يلتحقون به، وتتراوح اليومية فيه من 50 إلى 100 جنيه. وهناك نسبة قليلة جداً من أبناء القرية تعمل في ورش الطوب.

**النشاط الأساسي لقرية الجزيرة الخضراء هو الصيد، ولكنّ أحوال صيادي القرية ساءت بعد افتتاح مشروع الاستزراع السمكي ببركة غليون بمحافظة كفر الشيخ، فقد فرض المشروع حدوداً معيّنة في البحر لا يُسمح للصيادين بتعدّيها، فتقلصت أمامهم المياه المتاحة لالتقاط الرزق.**

الري، فتآكلت مساحة الأرض المزروعة بدرجة كبيرة وضعفت المحاصيل التي تكاد تنحصر حالياً في النخيل وما لا ينسى الأهالي قصص أبناء القرية من الأطفال والشباب "اللي زي الورد" الذين راحوا ضحايا مركب رشيد قبل عامين،

منهم "هلال" سائق التوك توك الذي ينتمي إلى أسرة ميسورة، وكريم الذي كان منخرطاً في اليوم المفترض للسفر في العمل في موسم البلح، وسبقت له المحاولة مرتين، ثم كانت محاولته الثالثة والأخيرة على كره منه تحت ضغط وإصرار والده الذي يعيش وأسرته ظروفاً اقتصادية مزرية. ومنهم محمد شرف الذي كان يدير صفحة "مطوبس" على الفيسبوك، وكان لديه العديد من الأحلام لقريته كما تسجّل صفحته، منها بناء معهد ديني أو تعليمي يستفيد منه أبناء القرية.. كان محمد طوال الوقت ضد الهجرة غير النظامية، ولكنه في لحظة ما قرر خوض التجربة.
عاد والده الذي كان يعمل في الخارج إلى القرية بعد الحادث، ومن وقتها وهو يعمل على تنفيذ بعض من هذه المشروعات صدقة جارية على روح ابنه، بينما أمه ما تزال تبكي وحيدها وتنقم على خاله الذي قام بتهريبه من المنزل يوم السفر كي يلحق بالمركب، دون علمها ورغبتها... ومنهم..

كان لا بدّ لهؤلاء، مع الفقر وانعدام فرص الترقّي المادي والحياة الكريمة، أن يدفعوا أبناءهم إلى البحر، لعلهم يصيرون قريباً مثل أندادهم من أبناء القرية الذين سبقوهم، والذين يرون صورهم على "فيسبوك" في شوارع أوروبا النظيفة، وهم - على عكس ما كانوا بينهم - مهندمون يبدو عليهم أثر الغِنى والوجاهة، مما يثير في نفوسهم الانبهار والرغبة الشديدة في المحاكاة.

## مزايا الطفولة!

معظم المهاجرين يغادرون في سن الطفولة (18-11 عاما)، قبل أن يتمّوا تعليمهم الأساسي، وذلك للاستفادة من المزايا التي تمنحها الدول الأوروبية لأمثالهم، من إتاحة حق اللجوء وفرصة الالتحاق بمدارس متخصصة في تعليم حرفة، ثم توفير فرص عمل في إحدى الورش مثلاً. يتوجهون أولاً إلى إيطاليا ومنها إلى فرنسا أو إنجلترا أو بلجيكا..
يكون التعويل على المهاجر الصغير لانتشال أسرته من الفقر ولكي "يقبّوا على وش الدنيا". يتحول المهاجر إذاً، الذي يعمل هناك عادة في ظروف قاسية في مغسلة أو ورشة أو مطعم أو مقهى، أو يعمل حدّاداً أو نقّاشا كما كان يعمل في قريته، إلى دجاجة تبيض ذهبا بالنسبة لأسرته، فيتولى تجهيز أخواته البنات، تجهيزاً فاخراً بعشرات الآلاف من الجنيهات، ويرسل الأموال بالعملة الصعبة. لذلك فإن الأهالي، الذين يعاني معظمهم من فقر مدقع ومن الأمية، ويعملون في مهن بسيطة مثل الصيد والقفاصة، هم في الغالب من الاحيان من يدفعون أبناءهم في هذا الطريق، بما في ذلك الأمهات، خاصة مع القدرة على التواصل مع الأبناء المهاجرين يوميا بالصوت والصورة عبر الإنترنت!

على أن الأمر لا يقتصر على الفقراء المعدمين، فهناك أسر متوسطة الحال أو حتى ذات مستوى اقتصادي جيد (وإن بنسب أقل) ترسل أبناءها لكي يحسّنوا أوضاعهم أكثر وكي يظفر الابن بعمل يدرّ دخلاً أعلى من أي عمل قد يلتحق به في بلده، إن وَجَد. هناك مهندس زراعي ميسور الحال من سكان القرية أرسل ابنه قبل خمس سنوات تهريباً إلى انجلترا. بعض الأسر لديها أكثر من مهاجر.

وكثيراً ما تتولى الأم، منفردة أو بالاشتراك مع أبنائها أو إخوتها، إدارة المال الذي يرسله الابن المهاجر، فيتم شراء الأرض وبناء البيت ليتزوج فيه فور عودته. يعود بعد أن يكمل الثلاثين، فحينئذ لا يكون مطالبا بأداء الخدمة العسكرية.
يأتي "العريس اللقطة" ليختار الفتاة التي تروق له، وغالباً ما تكون في المرحلة الإعدادية أو الثانوية. تفرح العروس في هذه السن الغضة بالخاطب الذي سيشتري لها ملابس وأجهزة إلكترونية فخمة، ثم يعود إلى أوروبا ويرسل إلى زوجته بعد تجهيز الأوراق المطلوبة لتلحق به.

**كثيراً ما تتولى الأم إدارة المال الذي يرسله الابن المهاجر، فيتم شراء الأرض وبناء البيت ليتزوج فيه فور عودته، بعد أن يكمل الثلاثين، فلا يكون مطالبا بالخدمة العسكرية..**

يتم جمع مبلغ الهجرة من خلال عمل "ليلة" تقام في مكان معروف بالقرية ويدعو لها صاحبها الأهالي ليجمع ما له من "نُقطة" لدى الناس. "ليالي النقطة" عرفٌ سائد هنا يلجأ إليه من يحتاج مثلاً لتزويج ابنته أو سداد دينه أو عمل مشروع أو إجراء عملية جراحية، ولتسفير ابنه (أو ابنها) أيضا على أحد المراكب. يمكن أن يصل المبلغ المجموع إلى 20 أو 30 ألف جنيه وأحياناً أكثر. يمكن توفير المال أيضا عن طريق بيع المواشي أو الاستدانة من بعض الأقارب أو المعارف.

## مثال: أم حسن

في طرقاتها الضيقة المتعرّجة تتجاور البيوت المتواضعة مع البيوت المبنية حديثاً على أكثر من طابق، والمجهزة من الداخل تجهيزاً "فخماً". وهناك أيضا أراض مسوّرة لم تقم عليها المباني الجديدة بعد. معظم تلك البيوت والأراضي تعود لأسر مهاجرين غير نظاميين كانت الهجرة سبباً في رفع مستواهم المادي، فصاروا من أصحاب الأملاك بعد أن كانوا يعانون الفقر وعَنَت الحياة. ولكنّ بيت أم حسن ظل كما هو على الرغم من أن "حسن" هاجر إلى إيطاليا منذ أكثر من 5 سنوات.

البيت القديم المتهالك صار فارغا كقلب صاحبته بعد أن انتقلت "أم حسن" للإقامة في بيت أهلها. تتناقل الألسن قصة "عايدة"، تلك السيدة الأربعينية التي "لم تر في حياتها يوماً حُلواً"، فقد ترمّلت مبكراً. أصيب زوجها الصياد في حادث أثّر على قدراته العقلية، ليرحل بعدها بسنوات قليلة، تاركاً لها ثلاثة أطفال صغار: ولدان وبنت، كان"حسن" أوسطهم. دكان بقالة صغير ملحق ببيتها كانت تسترزق منه ببيع بعض البضائع. والحال هذه، فإن المرأة الأميّة البسيطة، التي ربما لا تعرف سوى حدود قريتها، والبحر سبيلاً لضمان مستقبل الأولاد، لم تجد أمامها سوى تسفير ابنها، مثلما تفعل غيرها من الأرامل هنا. قامت بجمع المال له وكان وقتها في الخامسة عشر من عمره. ولكنه ما إن أنهى دراسته في المدرسة التي ألحق بها هناك حتى زُج به في السجن إثر اشتباكات لم يكن طرفاً فيها بحسب الرواية المتداولة. في الحبس الانفرادي عاش "حسن" يشكو من مضايقات واضطهاد واعتداءات عليه داخل السجن. بعدها نقل إلى المستشفى في حالة حرجة، تدّعي إدارة السجن أنها "محاولة انتحار" (لم يكن يتبقى على انتهاء مدة حبسه سوى شهر)، ثم لم يلبث أن توفي في تموز/ يوليو الماضي في ظروف غامضة. عاد جثمانه ليدفن في قريته، ويضاف اسم "حسن رمضان مخيمر شرف" إلى قائمة طويلة من المصريين الذين يذهبون بلا ثمن، ويُنسَون، إلا من قلوب ذويهم المفجوعين.

"مشّيته عشان خاطر ظروفنا كانت تعبانة وأبوه إتوفى.. اتحرمت منه.. مشّيته غصب عني". لم تبنِ "أم حسن" بيتاً جديداً، وتفرقت العائلة فلم يبقَ في البيت القديم من يعمّره.

همام السيد - سوريا

## شهادات

شهادات لنساء لم يركبن البحر بعد. ينتظرن في مصر أو يعبرنها الى ليبيا. آلامهن وأحلامهن وترددداتهن.. ووقائع عن تعرضهن للاعتداءات الجنسية ولمختلف ضروب الاستغلال.

تحظى النساء بنصيب ضئيل من كمّ هائل من التقارير والأبحاث عن الهجرة غير النظامية إلى أوروبا. صحيح أنهن يمثلن نسبة قليلة بين آلاف المهاجرين الذي يركبون البحر، إلا أنهن في الوقت ذاته الحلقة الأضعف، الأكثر حساسية ومن ثم تأثّراً ومعاناة، والأكثر عرضة للاستغلال، سواء كن فارّات من مناطق حروب وصراع، أو مهاجرات لأسباب اقتصادية، بصحبة أزواجهن أو بعض أقاربهن، أو وحيدات أو مع أطفالهن، أو كن ضحايا شبكات الاتجار بالبشر. هذه محاولة لإلقاء الضوء على معاناة النساء في سياق الهجرة غير النظامية، من خلال قصص واقعية ترويها أصوات خاضت التجربة أو تدفعهن ظروفهن للإقدام عليها، وعرض لبعض الأبحاث التي تناولت أوضاعهن أثناء رحلتهن الصعبة المليئة بالمخاطر والانتهاكات.

### "أحلام" في البحر

"أحلام" (*) سيدة سودانية تبلغ من العمر 25 عاماً، تعيش حاليا مع زوجها (30 عاما) في السويد التي وصلا إليها بعد رحلة هجرة غير نظامية عبر مصر، كلفتهما 7 آلاف دولار. كانت أحلام آنذاك حاملاً في الشهر السابع. عبر الإنترنت وصلني صوتها تروي قصتها: "سافرت مع زوجي في شهر تموز/ يوليو 2015، كنا تقريبا 200 شخص على متن المركب، من جنسيات مختلفة: سودانيين وإريتريين وصوماليين ومصريين وسوريين، نساء ورجالاً وأطفالاً. عدد النساء لم يكن كبيراً، تقريباً 15 أو 20 امرأة ليست بينهن مصريات، بعضهن كن بصحبة أزواجهن مثلي، وأذكر أن

واحدة كانت بمفردها بصحبة طفلها وكانت مطلّقة. أما عدد الأطفال فلا يتجاوز الخمسة. كنت قد دخلتُ مصر بالطيران بصورة رسمية ودخل زوجي برّاً عن طريق التهريب والتقينا في شقة بالقاهرة، حيث يؤجر المهربون - وهم سودانيون ومصريون - شققا خاصة في مناطق مختلفة لإنزال المهاجرين بها حتى موعد رحلتهم. تتراوح مدة الإقامة في هذه الشقق من أسبوع إلى شهر، وهي من أصعب الفترات، حيث نعيش في قلق وتوتر دائمين خوفا من المداهمة".

لم تكن أحلام تدري أين هي تحديداً، فكل ما تعرفه أنهم في مصر، فالمهربون - كما تقول - يكونون حريصين للغاية على عدم ذكر اسم المنطقة أو حتى أسمائهم الحقيقية. حتى إنها لم تكن تعرف، وهي تحكي، من أين انطلقوا من البحر، ولكنها تذكرت لاحقاً أنهم انطلقوا من الإسكندرية.

"انتقلنا من القاهرة إلى الإسكندرية في عربات خاصة، وهناك توجد أيضاً شقق مجهزة للمكوث فيها ولكن لمدة أقل.. ثم يتم نقلنا ليلاً في سيارات مخصصة لنقل البضائع (نصف نقل). جلسنا جميعاً، رجالا ونساء، وتمت تغطيتنا بملاءة لإخفائنا.. كان الجلوس في هذا الوضع صعباً ولكن المسافة لم تتجاوز 10 دقائق إلى أن نزلنا في مكان قريب من البحر.. كان علينا السير على الرمال لمسافة طويلة.. ظللنا نسير لمدة 40 دقيقة تقريباً، السير كان مرهقاً وشاقاً جداً فالرمال بها ارتفاعات عالية، لكن لا يكون أمامكِ في هذا الوقت أي فرصة للتراجع وإلا وقعتِ في قبضة الشرطة. عند الوصول إلى شاطئ البحر كان علينا الخوض في المياه والعوم لمسافة قصيرة للوصول إلى مركب مطاطي ينقلنا إلى مركب كبير. كنت متعبة بشدة وغير قادرة على العوم ولكن بعض الشباب السودانيين معنا ساعدوني وقاموا برفعي".

تقول أحلام أن الأيام التي قضتها في البحر مثلت التجربة الأسوأ والأصعب على الإطلاق التي مرّت بها في كل حياتها. قضت 12 يوماً على المركب الكبير، وليلة ويوماً على متن مركب صغير، قبل أن تأتيهم سفينة إنقاذ حملتهم إلى جزيرة "صقلية" الإيطالية ومنها بدأوا مسيرتهم داخل أوروبا.

"التجربة كانت سيئة جداً، طوال هذه الفترة كنت أعاني من دوار البحر، كنت مضطرة دائما للالتزام بوضع الرقود حتى لا أتقيّأ. الجميع على المركب كان مصاباً بهذا الدوار. أحيانا كانت الأمواج ترتفع عالياً وتضرب المركب بشكل مخيف، كما تساقطت علينا الأمطار وكانت هناك رياح، كان الجميع يشعر بضغط نفسي رهيب فلم يكن أمامنا سوى البكاء، ليس فقط النساء والأطفال بل الرجال أيضا. عندما انتقلنا إلى المركب الصغير كان هناك تكدّس، فالمركب لا يمكن أن يتسع لمئتي شخص. عانيت ضيق المكان ولم أكن أستطع مدّ رجليّ، رغم أن جسمي كان في حاجة ماسة للراحة لظروف حملي. كنا نحن النساء نجلس أسفل المركب حيث لم تكن هناك تهوية جيدة، ومع ذلك لم أكن قادرة على الصعود لأعلى لاستنشاق الهواء، فقد أصبت بفوبيا من البحر، وبمجرد أن أرى المياه يعاودني القيئ. هذا مع سوء الأكل وفقدان الشهية ونقص المياه.. علمنا أن سيدة سورية في رحلة تالية لقيت حتفها على ظهر المركب. في نهاية الرحلة تعطّل محرك المركب الصغير، وصار معرضاً للانقلاب والغرق في أية لحظة. ظل الجميع يبكي واستسلمنا للموت إلى أن ظهرت سفينة الإنقاذ.. كثيرون يعانون اضطرابات نفسية عند الوصول من هول التجربة. عن نفسي أصبت بالتهابات في الورك وبآلام في الظهر. منذ أن وصلت هنا وأنا أتلقى العلاج، شخّصوا حالتي بأنها "عِرق النساء". لم أكن أعاني من أية مشكلات صحية في السابق.. أعيش على المسكّنات ولا أجد العلاج الناجع لحالتي، يخبرني الأطباء أن مشكلتي نفسية وليست عضوية، لذلك طلبتُ لقاء طبيب نفسي. نحاول نسيان التجربة ولكنها عصيّة على النسيان".

كانت هذه هي المحاولة الثانية لأحلام وزوجها للهجرة غير النظامية، في المرة الأولى، ألقى الأمن المصري القبض عليهم وتم احتجازهم لأسبوعين ثم رُحِّلا للسودان ليعيدا المحاولة بعد فترة وجيزة. وعلى الرغم من أن المعاملة خلال الاحتجاز كانت كما تقول جيدة، فإن هذه الفترة كانت من أصعب الفترات عليها. شعرتْ أنها تعاقَب لمجرد رغبتها في السفر لمكان أفضل. ربما كان لديها صراع نفسي بين ما يفرضه القانون وبين ما يريده المرء وما يتاح له من فرص. وتؤكد أنهما كانا على استعداد لتكرار التجربة مرة ثالثة ورابعة.

وعن إقدامها على الهجرة وهي حامل تقول: لم نكن نخطط للسفر منذ البداية ولا الولادة في بلد أوروبي ليأخذ طفلنا الجنسية، عندما طرح عليّ زوجي فكرة السفر كنت بالفعل حاملاً في الشهر الخامس، كان من الصعب تأجيل السفر لأن هناك على حد علمي موسماً للرحلات يكون خلال أشهر الصيف. كما أن السفر وطفلي في بطني أسهل من أن يكون رضيعا أحمله ويكون معرضا لشرب مياه البحر المالحة أو للغرق.

لم تكن أحلام تعلم بكل تفاصيل الرحلة التي تقدم عليها. "السفر كان فكرة زوجي طرحها عليّ ووافقت، لم أكن أتصور أن الأمر خَطِر وسيء إلى هذا الحد. أخبرني زوجي أن الرحلة في البحر ستستغرق يوما أو يومين، زوجي نفسه لم يكن يعرف، فالمهربون لا يقولون الحقيقة الكاملة، وهناك أشياء لا تكتشفينها إلا بعد دخول أوروبا. حتى تقديم طلب لجوء في أوروبا لم أكن أعلم عنه شيئاً، كنت أظن أننا ذاهبان للعمل فقط كما لو كنا سافرنا إلى دولة عربية مثلاً، ولكنّ زوجي كانت لديه النية لتقديم طلب لجوء منذ البداية".

**ما يقرب من نصف النساء المستطلعات عانين من العنف الجنسي أو الإساءة الجنسية أثناء الرحلة. وكان العنف الجنسي يتم على نطاق واسع ومنظّم في المعابر ونقاط التفتيش، وغالباً ما كان يُتوقع من النساء تقديم الخدمات الجنسية أو دفع مبالغ نقدية مقابل عبورهن الحدود الليبية.**

تؤكد أحلام أن دوافعهم للهجرة اقتصادية محضة، لتحسين مستواهم المادي. فعلى الرغم أن أصولهم من غرب السودان فهم يقيمون في مناطق أخرى. فهي من الخرطوم وزوجها من القضارف، وليس لديهما علاقة بمشكلات دارفور ولم يكن لزوجها أية مشكلة مع الحكومة، ولكن ما دعّم طلبهم للجوء في السويد سبب خاص بزوجها لا تريد الإفصاح عنه... زوج "أحلام" كان قد سبق له السفر بشكل غير نظامي إلى إسرائيل والعمل هناك لمدة 3 سنوات قبل أن يعود إلى السودان. وهي ظاهرة منتشرة بين الشباب السوداني، خاصة من المنتمين لمناطق الغرب.

"أحلام" حاصلة على مؤهل عال أما زوجها فلم يتم تعليمه الجامعي. في السويد عملت لفترة في مجال تأهيل الأطفال بينما يعمل زوجها في محل أثاث. "أفكر حاليا أن أعود للسودان فور أن أحصل على الجنسية، أشعر بالندم على قدومي، كان من الأفضل أن أظل في السودان ويأتي زوجي بمفرده للعمل. وضعنا الاقتصادي في السودان كان جيداً، وأراه أفضل مئة مرة من المعيشة هنا. الواقع مختلف عن الصورة المثالية التي نرسمها لأوروبا. أنتِ هنا قادرة على كسب المال - وإن كان هذا يتطلب سنوات طويلة - والخدمات ممتازة مقارنة بالسودان، لكنك في المقابل تخسرين أشياء مهمة، فهناك الشعور بالعزلة وبكونك منبوذة لأنك تنتمين لثقافة مختلفة، وقد تتعرضين لسوء المعاملة لأنك محجبة أو لكِ تقاليدك الخاصة. ساعات العمل تستغرق معظم يومكِ ولا توجد حياة اجتماعية.. صعوبة الحصول على الأكل الحلال والخوف على أولادك من أن يتشبعوا من خلال المدارس بقيم قد لا تكونين موافقة عليها.. أحاول إقناع زوجي برأيي.. عشت هنا 3 سنوات تعلمت فيها الكثير، وكما يقولون "الغربة بتعلّم". لم يكن لدي الوعي الكافي عندما وافقت على المجيء. ربما سنكسب "قروش كَتيرة" لكننا سنخسر أولادنا وسنوات عمرنا. نحن ضحايا أوروبا.. الأمر حقا لا يستحق كل هذه المخاطرة".

## ملاذ

تبلغ ملاذ السورية من العمر 33 عاماً، اختارت أن تبدأ قصتها من محطة لجوئها في تركيا حيث أقامت لمدة سنة ونصف "شعرتُ خلالها بالأمان على حياتي بعد الدمار الذي ألحقته الحرب بسوريا، ولكن الأمان وحده لا يكفي، لم أشعر بالاستقرار المادي لصعوبة الحصول على عمل في اسطنبول لعائق اللغة. بقائي في تركيا لم يكن له أفق ولا أساس أعتمد عليه لأبدأ حياتي من جديد.. شعرت كأني ورقة في مهب الريح. لذلك فكرت في الهجرة إلى أوروبا التي تقدم للاجئ العديد من المزايا. كنت من قبل من أكثر المعارضين لفكرة الهجرة غير النظامية لكن عندما وصل بي الحال للشعور بأني لست على قيد الحياة أصلاً كي أخشى فقدانها بدأت الفكرة تروق لي..".

في إحدى ليالي 2016 انطلقت ملاذ بصحبة بعض أصدقائها من أزمير إلى اليونان على متن قارب مطاطي صغير يقل قرابة 40 شخصاً جميعهم سوريون، مقابل 1000 دولار. خلال ساعتين كانوا على مشارف جزيرة "خيوس" اليونانية معتمدين على (جي بي أس). وإذّاك عثر عليهم قارب إنقاذ من الصليب الأحمر. "شاهدت خلال الرحلة نساء كثيرات بمفردهن أو مع أطفالهن دون الأب.. وحسب ما فهمت منهن، ففي أغلب الحالات يكون الزوج أصلاً في أوروبا ولأن أوراق لمّ الشمل تأخذ وقتاً طويلاً فإن معظم النساء يفضلن المغامرة في البحر بأطفالهن اختصاراً للوقت ونجاة من الحرب. ولكن المفاجئ بالنسبة لي أن هناك نساء خضن هذه التجربة وحدهن بينما أزواجهن يجلسون في تركيا أو مصر وينتظرون لمّ الشمل؟". من اليونان انتقلت ملاذ إلى إحدى الدول الأوروبية. وبالنسبة لها، فإن المعيشة في أوروبا أفضل على الرغم من كل الصعوبات المتعلقة باللغة والاندماج. أما المستقبل فهو غير مضمون لا سيما أن لاجئي الحروب يتم ترحيلهم حال انتهاء الحرب.

## "حياة" ورفيقاتها: ما قبل القرار الصعب

حياة وسلوى وعفاف وفاطمة، 4 سيدات سودانيات التقيتهن معاً، تتراوح أعمارهن بين 26 و39 عاماً، جميعهن ترجع أصولهن إلى قبائل غرب السودان، ولكنهن كنّ يقمن في الخرطوم أو أم درمان. وجميعهن يعشن في مصر بدون عائل، بسبب الطلاق أو عودة الزوج إلى السودان مرة أخرى. وجميعهن يعانين و/أو يعاني أحد أطفالهن على الأقل من مشكلات صحية تستوجب العلاج العضوي أو النفسي. أكدت ثلاثة منهن استعدادهن للإقدام على الهجرة غير النظامية إلى أوروبا من أجل حياة أفضل مع فقدان الأمل تقريباً في فرصة هجرة نظامية إلى أوروبا عبر المفوضية. كانت سلوى الوحيدة التي أكدت رفضها للمخاطرة أو لمخالفة القانون. تبلغ سلوى من العمر 39 عاماً، وهي مطلقة وتقيم مع إحدى قريباتها، وهي آخر من وصل منهن إلى مصر حيث قدمت قبل أشهر وتنتظر التسجيل في المفوضية، بينما الأخريات مسجلات بالفعل وتتراوح مدة إقامتهن في مصر بين عامين و4 أعوام. قالت إنها لن تهاجر إلا بشكل نظامي عبر المفوضية، وفي الوقت ذاته تأمل أن يتغير النظام في السودان فتعود وتعيش آمنة في بلدها دون ملاحقات. تحدثت عفاف ذات ال33 عاماً وترعى بمفردها ابنتين إحداهما من ذوي الاحتياجات الخاصة، عن صديقة لها توجهت من مصر إلى ليبيا ومنها هاجرت بشكل غير نظامي إلى أوروبا بصحبة أخيها وأطفالها. تُتداول هذه الأخبار في أوساطهن فتشجعهن على الخطوة.

الحُسن في نسخته الإفريقية تراه في وجه "حياة" وفي قوامها الفارع الرشيق. كانت ترتدي إسدالاً بغطاء رأس يبدو معقوداً على عجل. أخذت تحكي بلهجة تبدو أصعب من لهجة رفيقاتها عما تعانيه من أوضاع تثير سخطها، وإن لم تسلب قدرتها على الابتسام ووُدّ المحيطين. قبل عامين جاءت "حياة" إلى مصر مع زوجها وأبنائها، ولكن الزوج اضطر

بعد عام للرجوع إلى السودان لعدم وجود عمل. لم يكن زوجها المنتمي إلى إحدى حركات المعارضة السودانية قادراً على العودة إلى أم درمان حيث كانوا يقيمون من قبل، بل عاد إلى إحدى قرى دارفور حيث عمل مزارعاً. رفضت "حياة" العودة معه بسبب الظروف المتدنية للقرى، من غياب الخدمات الأساسية وضعف المقابل المادي الذي يحصل عليه المزارعون عند بيع محصولهم، مع إرتفاع الضرائب المفروضة عليهم.. "منعوا رحمة ربنا تنزل" تعلّق "سلوى" واصفة بطريقتها ما فعلته الحكومة السودانية بالزراعة والمزارعين.. إلى جانب بالطبع الاضطرابات الأمنية.

**لمواجهة احتمال الاعتداءات الجنسية، وكإجراء احتياطي، حصلت بعض النساء والفتيات من إريتريا وإثيوبيا والصومال اللائي مررن بالخرطوم/ السودان على حقن لمنع الحمل وجلبن معهن في الرحلة وسائل لمنع الحمل الطارئ.**

بغياب الزوج، باتت "حياة" تتحمّل بمفردها مسؤولية أطفالها الأربعة الذين تتراوح أعمارهم بين 11 عاماً وعام ونصف. تحكي المرأة الثلاثينية وهي جالسة تحمل طفلتها الرضيعة عن زيادة الأعباء المادية، وعما تواجهه من مشكلات نتيجة اختلاطها بالمجتمع الذي لم تكن معتادة عليه حتى في السودان، من تحرش ومراقبة من جانب الجيران وأهل المنطقة، مما جعلها تغير محل إقامتها أكثر من مرة، وعن فقدانها الإحساس بالأمان.

كانت "حياة"، صاحبة المؤهل الجامعي، تعمل في بلدها في القطاع الطبي كممرضة. أما هنا فتحاول أن تكسب المال من خلال بيع بعض المنتجات السودانية التي توفر لها - إن وفرت - هامش ربح قليل يتراوح بين 5 و10 جنيهات عن كل عبوة، وذلك في إطار مشروع ترعاه إحدى الجمعيات ذات الشراكة مع المفوضية وتعمل ضمنه اللاجئات. "طول النهار جارية وماشية.. النهار كله واقفة على رجليّ عشان أبيع برطمان كريم شعر"وذلك لتزيد دخلها جنيهات قليلة لكنها لا تستطيع الاستغناء عنها، فالمساعدة المالية التي توفرها المفوضية غير كافية، والدعم الذي تقدمه لتعليم الأطفال جزئي، وقد باتت الأمّ ترى أن من الأفضل إدخار ما تنفقه على مدارس أولادها للهجرة. تعاني "حياة" من مشكلات في الكُلى، وهي بحاجة إلى إجراء عملية ولكن لا تتوفر جهة تتكفل بمصروفاتها. تتحايل على آلامها بتناول البقدونس وشراب الشعير، وحتى هذا يبدو ثقيلاً على ميزانيتها.

"ده الأمل الوحيد اللي عايشة عشانه"، هكذا وصفت "حياة" الهجرة إلى أوروبا، فهو الضمانة الوحيدة لمستقبل أولادها ولجمع شمل الأسرة. ولأن "السفر من خلال المفوضية بقى ضعيف شديد" فليس أمامها سوى الهجرة غير النظامية. ولحياة محاولات سابقة بالفعل. ففي 2016، كان من المفترض أن يغادروا على مركب رشيد. كان ثمن الرحلة للفرد 35 ألف جنيه مصري، أما الأطفال أقل من 8 سنوات فبالمجان. غرَق المركب جعلهم يتراجعون عن التفكير في الأمر، ولكن هذا التراجع - بالنسبة لحياة على الأقل - لم يدم طويلاً. فالفكرة برزت مجدداً وبقوة تحت وطأة ظروفها القاسية.

من الواضح أن "حياة" يتنازعها شعوران: الخوف من المخاطرة بحياة أولادها، والرغبة في حياة أفضل لهم، مما يحتّم الرحيل. في آخر مرة تحدثت معها قالت بحسم إنها قررت الهجرة وإنها لن تتراجع "حتى لو الثمن الموت"، فالعمر واحد ولا مستقبل إلا هناك. وبغض النظر عن موقف زوجها الذي في الغالب سيطالبها بالصبر وبعدم المخاطرة بالأولاد، فهي تؤكد أنها بمجرد أن "تمسك الفلوس" التي تمثل العائق الأساسي أمامها، ستسوق أولادها وترحل. تفيدني "حياة" بأن تكلفة الهجرة 6000 دولار للأسرة و4000 دولار للفرد. تقول إنها تعوّل على إرسال مستحقات متأخرة لها عن عملها السابق بالسودان. بوجه عام، يلجأ البعض لتدبير تكلفة الهجرة إلى بيع بيته أو بعض ممتلكاته

في السودان، أو يعتمد مثلاً على مساعدة أقرباء له يعملون بالخارج. تحدثت "عفاف" عن لاجئة سودانية تقيم بالقاهرة مع أطفالها التسعة سعت لبيع كليتها لتدبّر المبلغ المطلوب.

## ليبيا

تعد ليبيا نقطة عبور رئيسية للمهاجرين واللاجئين المتجهين إلى أوروبا. خاصة مع التشديدات الأمنية التي اتبعتها مصر. تذكر دراسة لليونيسيف صادرة في فبراير 2017 بعنوان: "رحلة مميتة للأطفال: طريق الهجرة عبر وسط البحر الأبيض المتوسط"، أنه اعتبارا من أيلول/ سبتمبر 2016 قُدّر عدد المهاجرين في ليبيا ب 256 ألف مهاجر، 11 في المئة منهم من النساء، و9 في المئة من الأطفال، نسبة كبيرة منهم غير مصحوبين بذويهم. ومن خلال مقابلات مع 122 مهاجراً: 82 امرأة و40 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 10 و17 عاماً ما بين ذكور وإناث، جاءوا من 12 بلداً من مناطق مختلفة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، توصلتْ الدراسة إلى أن ما يقرب من نصف النساء اللاتي تمت مقابلتهن عانين من العنف الجنسي أو الإساءة الجنسية أثناء الرحلة، وكان العنف الجنسي يتم على نطاق واسع ومنظّم في المعابر ونقاط التفتيش، وغالبا ما كان يُتوقع من النساء تقديم الخدمات الجنسية أو دفع مبالغ نقدية مقابل عبورهن الحدود الليبية. ولمواجهة احتمال الاعتداءات الجنسية وكإجراء احتياطي، حصلت بعض النساء والفتيات من إريتريا وإثيوبيا والصومال اللائي مررن بالخرطوم/السودان على حقن لمنع الحمل وجلبن معهن في الرحلة وسائل لمنع الحمل الطارئ.

ذكرت بعض الأمهات أنهن اضطررن لترك بعض أطفالهن في بلد المنشأ مع العائلة أو الأصدقاء والجيران. وتشير التقديرات - كما أوردت الدراسة - إلى أن النساء يمثلن 20 في المئة من المحتجزين في مراكز الاحتجاز في ليبيا التي يقدر عددها ب34 مركزاً على الأقل. وتحدثت النساء اللاتي تمت مقابلتهن عن الظروف السيئة التي يعشن فيها داخل هذه المراكز، من تكدس، وحرارة شديدة في الصيف، وبرد قارس في الشتاء، ونقص الغذاء، والعنف اللفظي والجسدي من الحرّاس، مع عدم توفر الرعاية الصحية اللازمة مما تركهن غير قادرات على الوصول إلى منتجات النظافة النسائية أو الأدوية. وتروي طفلة تمّ احتجازها في مركز "صبراتة" ضمن شهادتها".. كانت إحدى النساء حاملاً في ذلك المكان، كانت تريد أن تلد طفلها، وعندما ولدت الطفل لم يكن هناك ماء ساخن، بدلا من ذلك، استخدمت الماء المالح لرعاية طفلها". وتعد ليبيا أيضاً معبراً رئيسياً لشبكات الاتجار بالبشر، التي يكون من بين أنشطتها تهريب النساء من بلدان إفريقيا إلى أوروبا لممارسة البغاء القسري. وكانت المنظمة الدولية للهجرة قد فتحت تحقيقاً في تشرين الثاني / نوفمبر الماضي حول وفاة 26 امرأة وفتاة مهاجرة نيجيرية انتشلت جثثهن من قاربين في البحر المتوسط، قادمَيْن من شمال إفريقيا. وأكدت المنظمة وقتها أنه من المحتمل أن تكون تلك الجثث لضحايا الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي، وأنها ليست الحادثة الأولى من هذا النوع. ووفقاً لما أفادني به مكتب السيد لوران دي بويك، مسئول برامج المنظمة في مصر، فإنه على أساس بيانات المنظمة للفترة من 2006 حتى 2016، تشكل النساء أكبر نسبة من الضحايا المتجر بهم لأغراض الاستغلال الجنسي، وأنه وفقاً لتقرير أصدرته المنظمة في نيجيريا مؤخراً، فإن 98 في المئة من المهاجرات اللاتي يصلن إلى أوروبا من نيجيريا يقعن ضحية للاتجار.

---

(*) جميع الأسماء الواردة في الشهادات مستعارة

## إطار البحث

"المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية" وهو أبرز المراكز البحثية في مصر، أجرى أكثر من دراسة ميدانية عن الهجرة غير النظامية خلال السنوات الأخيرة. أبرزها دراستان اعتمدتا على إجراء مقابلات مع عينة من الشباب الذين خاضوا تجربة الهجرة غير النظامية، وكانت العينة في كلتا الدراستين من الذكور بنسبة 100 في المئة.

أولاهما دراسة صدرت عام 2010 بعنوان "الشباب المصري والهجرة غير الشرعية" وكان نطاقها الجغرافي قرى بمحافظتي الدقهلية والفيوم، وهما المحافظتان اللتان سجلتا أعلى نسبة من الشباب المهاجِر بطريقة غير نظامية خلال الفترة الزمنية السابقة على إجراء الدراسة. كان ثلثا العينة في هذه الدراسة من العزّاب وأقل من الثلث بقليل متزوجين (67.5 في المئة أبناء داخل أسرهم، 24.1 في المئة آباء، 4.7 في المئة إخوة). أما الدراسة الثانية فقد نُشِرت نتائجها الكاملة في تشرين الأول/ أكتوبر 2016، في أعقاب غرق مركب "رشيد"، وكان المركز قد أعدّها بتكليف من "اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الهجرة غير الشرعية". وقد أشارت هذه الدراسة إلى وجود 10 محافظات مصدِّرة للهجرة غير النظامية في مصر وهي الشرقية والدقهلية والقليوبية والمنوفية والغربية والبحيرة وكفر الشيخ في الوجه البحري، والفيوم وأسيوط والأقصر في الوجه القبلي. وهي محافظات ترتفع في قراها نسب الفقر وتعاني من قصور البنية التحتية وتدني مستوى الخدمات أو غيابها بالكليّة. وكان 57 في المئة من أفراد العينة أبناء داخل أسرهم و43 في المئة آباء. وإذا كان من الممكن تفهّم اقتصار العينات على الذكور، خاصة بالنسبة للدراسة الأولى، على اعتبار أن رصد مشاركة المصريات في رحلات الهجرة غير النظامية جاء في مرحلة متأخرة نسبياً، فإن تجاهل رصد آثار الهجرة على النساء في هذه المناطق سيظل محلّ نقد، لا سيما أننا، ومن خلال الملخص الوافي الذي نشرته الصحافة للدراسة الثانية، نجد أنها انطلقت من التساؤلات نفسها واتبعت المنهج نفسه وكان من الطبيعي من ثَمّ الوصول إلى نتائج متشابهة للدراسة الأولى على الرغم من اختلاف النطاق الجغرافي. وهو ما يعني أن أسئلة بحثية أخرى كانت أولى بالطرح ومحاولة الإجابة ضمن ظاهرة معقدة ومتعددة الجوانب مثل ظاهرة الهجرة غير النظامية. الإشارة الوحيدة التي تضمنتها هذه الدراسة للنساء تمثلت فيما رصدته - بصورة عَرَضية - من أن الزوجات المصريات يعامِلن ضرائرهن الأجنبيات اللاتي تزوجهن أزواجهن المهاجرون في دول المهجر بقدر من التبجيل، إذ يعتبرنهن مصدراً للخير والرزق لأولادهن. هذا بالإضافة إلى السؤال (الموجّه للمهاجر نفسه) عن دور الأسرة في تدعيم أو رفض قرار الهجرة غير النظامية. وقد اتضح أن 64.2 في المئة من الأسر كانت داعمة للقرار مقابل 35.8 في المئة كانت رافضة له.

وهناك دراسة ثالثة للمركز صدرت في أيلول / سبتمبر 2016 ، أجريت على عينة من الأطفال الذين سبق لهم خوض تجربة الهجرة غير النظامية بمفردهم، بلغ عددهم 980 طفلا تراوحت أعمارهم بين 9 و 18 عاماً، ينتمون إلى المحافظات الأكثر تصديراً للهجرة غير النظامية. وأشارت الدراسة إلى ازدياد الظاهرة في الفئة العمرية بين 16 و18 عاما (73.2 في المئة) يليها الفئة العمرية من 12 إلى 15 عاما (25.2 في المئة)، وأن هجرة الأطفال غير المصحوبة ما تزال ذكورية حيث بلغت نسبة الذكور في العينة 99.9 في المئة.

جوني سمعان - سوريا

# هدأ الشاطىء ولم تستقر الأعماق..

منى سليم

صحافية من مصر

على الرغم من اشتهار قصة غرق مركب "رشيد" بمن فيه، فهي لا تتميز، سلباً أو إيجاباً، عن غيرها من سيناريوهات الهجرة غير النظامية فى مصر التي تمر دائما بخمس مراحل..

"الرزق بإذن الله"، كان اسم المركب الذي ابتلعه البحر بمحاذاة مدينة "رشيد" المصرية منتصف 2016 وابتلع معه أجساد ما يقرب من 200 مصري وأفريقي من أصل ما قُدِّر بأكثر من 400 راكب كانوا على ظهره.. وفي جوفه ايضاً. عامان مرا ولم تزل مشاهده عالقة بأطراف الحياة المصرية، حيث ابنة فقدت أمها وأختها ممن سافرن بشكل غير نظامي هرباً من أبٍ لا يَحتمل مرض الأم ويبرحهن ضرباً. أب يصرخ على شاشات التلفاز محتجاً على خطاب رئيس الجمهورية الذي وجهه للشباب: "سايبنا ورايحين فين.. أومّال احنا بنعمل ده كله لمين؟". قال الأب يومها: "غير نادم على موافقة ابني على السفر ولا أقبل أن تتهموه بعد موته بالطمع والمقامرة بعمره. أنتم المسؤولون أن ابني وغيره يلقون بأنفسهم في البحر بحثاً عن فرصة كريمة".. مشفى صغير تحتفظ جدرانه بصمت بذكرى تراكم الجثث على أرضه، بحيث لم يعد هناك شبر منها لم يذق الموت. أجساد منتفخة زرقاء يغطيها أهالي المدينة بالثلج والدمع.

أوراق قضية انتهت بالحكم بحبس 50 شخصاً بتهمة القتل العمد، بأحكام تتراوح ما بين 3 و25 سنة. ومن بعدها انتقلت الدفة إلى القاهرة والحديث عن تشريعات جديدة للحد من الظاهرة.

## صدمة الغرق

قال رئيس الجمهورية بعد غرق المركب: "لن يخرج مركب واحد من مصر بعد اليوم". عُقدت اللقاءات المتكررة بين مصر وممثلي وكالة الحدود بالاتحاد الأوروبي ("فرونتكس")، ولم توافق مصر خلالها على المشاركة في سيناريوهات "التوطين البديل" التي قبلت بها ليبيا، حيث تم ضخ الأموال الأوروبية من أجل الحد من تدفق آلاف المهاجرين، يأتي 80 في المئة منهم عبر الشواطىء الليبية، وجرى هناك بناء وتمويل مراكز للإيواء والترحيل.

طالبت مصر عوضاً عن ذلك بدعمها أمنياً وتشجيع الاستثمار فيها لمواجهة عصابات المهربين الدولية من ناحية، ولتوفير فرص العمل من ناحية أخرى. ومن ثَم سُنَّ قانون جديد لتجريم عمليات الهجرة غير النظامية لتصل عقوبة المتورط بها إلى 25 عاماً.

أدت هذه الخطوات، ومن قبلها صدمة "رشيد"، إلى تراجع واسع في عمليات الهجرة غير القانونية المنطلقة من الشواطئ المصرية. لكن هل اختفت؟ وما نسبتها؟ وهل انتفت أسبابها اقتصادياً واجتماعياً، سواء تلك التي تخص أبناء المجتمع المصري نفسه او سواه، حيث مصر دولة عبور لأبناء أريتريا والسودان والصومال وسوريا.. أم أن اليد الأمنية والقانونية لا زالت حديدية بعد الحادثة، وهناك من ينتظر ارتخاءها؟

## رحلة مصر من نقطة ساخنة إلى باردة (2014 - 2018)

تبدأ هذه الرحلة قبل 4 سنوات، وليس من على الشاطىء المصري ولكن من نظيره الإيطالي حيث يجلس موظفو وكالة الحدود الأوروبية ("فرونتكس") في حيرة من أمرهم. فقد اتخذ الاتحاد قراره بوقف الدخول بتأشيرات مجانية إلى دول أوروبا الشرقية ووقف الانتقال البري عبرها إلى غرب أوروبا، وهو ما أدى الى تحول طريق شرق البحر المتوسط إلى المنفذ الرئيسي للمهاجرين، وتزايد وصول المراكب عبر حدود ليبيا ومصر وتونس إلى إيطاليا واسبانيا واليونان.

فوفقاً لتقديرات الإتحاد الأوروبي، عَبَر قرابة 181 ألف مهاجر البحر المتوسط إلى أوروبا خلال عام 2016، ينطلق أكثر من 80 في المئة منهم من ليبيا، والآخرون من تونس، بينما وصل عدد الرحلات من مصر خلال الستة أشهر الأولى وحدها من ذلك العام الى 1000 رحلة، وارتفع عدد المهاجرين المصريين المسجلين بشكل رسمي بمراكز الإيواء الأوروبية من 344 شخصاً عام 2015 إلى 2875 حتى حزيران/ يونيو 2016. كما سَجّل وقتها تدفق المهاجرين (من كافة الجنسيات) الذين ينطلقون من السواحل المصرية زيادة حادة بنسبة 104 في المئة، 70 في المئة منهم أتوا من بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

وبذلك أصبح المصريون ضمن الجنسيات العشر الأوائل الذين يعبرون إلى أوروبا عبر هذا الطريق. كما يشكل القُصّر (أقل من 18 عاماً) نحو 60 في المئة من هذا العدد ممن يستهدفون بطبيعة الحال ملاجىء إعادة تأهيل الأطفال على الجانب الآخر، لتصبح مصر ــ وفقاً لإحصائيات الإتحاد الأوروبي، في المركز الثاني بعد أريتريا في عدد المهاجرين القُصّر الذين يصلون إلى إيطاليا.

وعليه، لم يكن غريباً أن تأتي تصريحات فابريس ليغيري، رئيس "فرونتكس" قبل 3 شهور فقط من غرق مركب "رشيد" على هذا النحو: "يبدو أن مصر بدأت في التحول الى بلد انطلاق للمهاجرين، يمكن وصفها بالنقطة الساخنة".

## "البزنس"، هل يوقف تدفق الهجرة؟

تشير الحكومة المصرية الى تكثيف مشروعات تعليب وتمليح الاسماك في محافظات مصدِّرة للهجرة مثل "كفر الشيخ". وقالت الاحصاءات الرسمية إنه تم توفير 25 ألف فرصة عمل هناك. كما جرى تطوير عدة قرى منها قرية "الجزيرة البيضاء" التي كانت تعيش تحت خط الفقر وفي ظل انعدام تام للخدمات، وقد كانت حتى 2016 أقوى محطات "تخزين" الأفارقة والمتاجرة بتهجيرهم وذلك لموازاتها لمرفأ "رشيد".

في مقابل هذه الأرقام المتواضعة، هناك أرقام أخرى صادرة عن المنظمة الدولية لشئون اللجوء والهجرة، وقد جاءت تحت عنوان "الاتجار بالبشر عبر الهجرة": تصف التحقيقات هذا النوع من التجارة بأنها "مربحة" حيث يصل حجم ما يجنيه المهربون من إفريقيا الى أوروبا، ومن أميركا الجنوبية والوسطى إلى أميركا الشمالية، الى نحو 6.800 مليار دولار سنوياً. ويجني بعض المهربين أكثر من 60 ألف دولار أسبوعياً من هذه العمليات، وحجم ما يتكلفه المهاجر يتراوح ما بين ألف إلى 10 الاف دولار.

> **بعد حادث مركب رشيد جرى الالتفات الى حالة عدة قرى، ومنها قرية "الجزيرة البيضاء" التي كانت تعيش تحت خط الفقر وفي ظل انعدام تام للخدمات، وقد كانت حتى 2016 أشد محطات "تخزين" الأفارقة والمتاجرة بتهجيرهم، وذلك لموازاتها لمرفأ "رشيد".**

هناك من ناحية الظروف الانسانية القاسية التي تتفاقم في كافة الدول ذات المناخ العام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الطارد لشعوبها، وهناك من ناحية أخرى سعي لا يتوقف الى تشريعات وإجراءات تستهدف الحد من الظاهرة. وعلى الجانب الآخر تأتي الأرقام الصادمة لحجم المكاسب التي تحققها هذه التجارة التي تتداخل فيها الرحمة بالجشع، والحلم بالكابوس.

قال لنا الباحث بشؤون قضايا الهجرة غير النظامية في مصر، نور خليل: بداية لا يمكن التأكد عن طريق الاحصائيات الحكومية مما إذا كانت رحلات الهجرة غير الرسمية بين مصر واوروبا قد توقفت تماما أو تحديد نسبة تراجعها. لأن تلك الاحصائيات تعتمد على أعداد المقبوض عليهم من المهاجرين سواء فى مصر قبل انطلاقهم أو في أوروبا بعد وصولهم. وتراجع عدد المقبوض عليهم لا يعني بالضرورة تراجع رحلات الهجرة غير القانونية من مصر إلى أوروبا". وأضاف: "حادثة مركب رشيد أدت إلى خلق تخوف شديد لدى الأشخاص المقبلين على الهجرة من خوض التجربة. وأيضاً أصدرت الحكومة القانون 82 لسنة 2016 المتعلق بالهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر، ووضعت تشديدات أمنية لمحاولة ايقافها. ما زالت مناطق الصعيد والدلتا نابذة للبشر ومنتجة للمهاجرين. ورحلات الهجرة غير النظامية مستمرة، ولكن بنسبة أقل إنما لا يمكن تحديدها لعدم وجود آلية لذلك.. ومنذ 2013 تشهد مصر رحلات هجرة غير رسمية لحمَلة الجنسية السورية، قادمين عبر الحدود الجنوبية من دولة السودان بعد قرار منع دخولهم إلا بتأشيرة دخول مسبقة من السلطات المصرية".

## ما بعد رشيد

في محاولة منا لتلمس حقيقة ما يجري على الأرض، توجهنا مرة أخرى إلى "رشيد"، مدينة تحمل كل سمات الجمال الذي يكتنه أسراراً من كل صنف.

مرّ عامان، ولا زال الخوف هو سيد المشهد، فالحكم القضائي النهائي على المتهمين قد صدر قبل شهور قليلة وسط شكاوى من أن "الغلابة هم الي اتاخدوا في الرجلين، الكبار لم يكونوا من رشيد وصدرت ضدهم احكام غيابية، وانتقلوا بنشاطهم لمدن أخرى".

لقد تغير كثير من أسماء القيادات بالمدينة، وأصبحت قرية "برج رشيد" محط أنظار دائم. قال أحد الباعة أثناء محاولتنا الوصول للحاج (م.ع) المخلى سبيله بينما لا زال أبناءه الثلاثة رهن الحبس بسب اتهامهم بالمشاركة بنقل المهاجرين بمركبهم الصغير الذي يحمل إسم العائلة، الى المركب الكبير المنتظر بعرض البحر: "لن يتحدث إليكِ أحد، ولو استمريتِ بالسؤال فسيتم إيقافكِ. المكان يعج بالمخبرين السريين". طَرقات قليلة على باب منزل الحاج (م.ع) انتهت بمحاولة إبعادنا: "ليس لدينا ما نقوله، الأكابر هربوا واحنا اللي لبسناها والمراكب لسه بتطلع. على طول الشط لغاية ليبيا مفيش اكتر من الصيادين إللي الرؤوس الكبيرة هاتدفع لهم عشان ينقلوا المسافرين".

توجهنا إلى مكتب المحامي (أ.ح) الذي دافع عن الرجل الغاضب الذي أغلق بوجهنا الباب وعن عشرات غيره، وهو زودنا بحيثيات الحكم الصادر بحق المتهمين، والتي كانت أكثر تعبيراً من غيرها عن تفاصيل الهجرة غير القانونية في مصر عشية غرق المركب المنكوب.

## خريطة طريق.. البحر

لم يكن لقصة مركب "رشيد" تميز، سلبي أو إيجابي، عن غيرها من سيناريوهات الهجرة غير النظامية فى مصر، إلا ربما الإصرار على تحميل المركب بأعداد تزيد عن حمولته، فكان الغرق السريع.

خمس مراحل تمر بها دائماً هذه التجارة الخطرة والمربحة. نقطة الانطلاق تبدأ بطبيعة الحال بالتخطيط: سمسار

محلي "ذو حيثية"، سواء كانت ثروة أو علاقات عليا، يعمل بمفرده أو عبر فريق، ولديه علاقات واسعة بشبكات دولية تعمل على الاستفادة من الهجرة غير النظامية .

**يصل حجم ما يجنيه المهربون من إفريقيا الى أوروبا، ومن أميركا الجنوبية والوسطى إلى أميركا الشمالية، الى نحو 6.800 مليار دولار سنوياً.**

يتعاقد هذا السمسار مع صاحب أحد مراكب الصيد الكبرى على الابحار نحو أوروبا متحايلاً على قوات حرس الحدود ودون ترخيص. يبدأ بعد ذلك بتشكيل جيش من العملاء بالمحافظات كمساعدين له، يتجهون الى أماكن تجمع الافارقة والسوريين والى عدد كبير من القرى المصرية، يتفق السمسار على مبلغ يتراوح ما بين 40 و60 ألف جنيه مصري (4 آلاف دولار)، وخلال شهرين أو أكثر يستمر التواصل بينه والمهاجر حتى تحين اللحظة الحاسمة، وهي جمع المهاجرين ونقلهم إلى المدن الساحلية.

تبدأ الخطوة الثالثة بتجنيد جيش من الصيادين والشباب بالمدن الساحلية من أجل توفير دخول مموه لحافلات الطامحين للهجرة (سيارات نقل خضروات وأعلاف مغطاة)، وتوفير أماكن لتخزين المهاجرين (غالباً ما تكون مزارع او حظائر لتربية الدواجن قريبة من الشاطئ).. يبقون هناك من 10 أيام إلى إسبوعين، يكون خلالها مركب الصيد الكبير قد نجح في الخروج إلى المياه الإقليمية بغير الهدف المحدد له، وعليه طاقم من الصيادين والبحارة، ثم تبدأ الزوارق والمراكب الصغيرة بالخطوة الرابعة وهي تحميل المسافرين والمرور ليلاً بهم لنقلهم إلى عرض البحر، لتبدا الخطوة الخامسة الأخيرة.. التي يفترض أنها نحو أوروبا/ الحلم.

## أوراق القضية.. قراءة بأثر رجعي

في مركب "رشيد" تحول الحلم إلى كابوس، وكشفت أوراق القضية عن حجم المكاسب المغرية التي دفعت القائمين على الرحلة إلى مضاعفة عدد المسافرين:

المركب الغريق اشتراه صاحبه الأخير قبل ٣ شهور فقط من محاولة انطلاق هذه الرحلة بمبلغ مليون وسبعمئة ألف جنيه، وكشفت التحريات انه تم شراؤه خصيصا لهذا الغرض، فحصل صاحبه من السمسار المحلي الكبير ("الحوت") على ما يقارب نصف مليون جنيه، أما سماسرة جلب المسافرين فكانوا يحصلون من هذا السمسار على عمولة 5 في المئة عن كل مسافر، وتباروا في تكثيف المكسب، فقسموا المسافرين الى من هم دون 18 عاماً، وهؤلاء يتوجهون إلى ملاجىء الأطفال في إيطاليا مقابل 20 ألف جنيه، في حين تم تزوير ما يسمى بـ"وثيقة تاجر بحري" مقابل 50 الف جنيه، لإيهام المسافر ان لديه أوراقاً رسمية للدخول إلى أوروبا. أما من قاموا بالإيواء والتخزين على الشاطىء فقد حصلوا على 400 جنيه عن كل فرد أي ما يقارب 160 ألف جنيه بعشرة أيام.

حسابات أولى تكشف عن صافي ربح للسمسار المحلي الكبير يصل إلى مليون جنيه. يقول المحامي عن مجموعة من المتهمين الصغار أن دور موكليه "اقتصر على النقل بالمراكب الصغيرة والأطعمة، أي لم يكن لديهم علم بالنية السيئة لتحميل المركب الكبير بضعف حمولته، ولم تكن لديهم نية القتل العمد كما وجهت لهم النيابة التهمة، بينما المتهمون الكبار، مهندسو العملية ككل، فقد هربوا ويصل الى مسامعنا أنهم عاودوا نشاطهم من جديد بمدن أخرى غير رشيد".

حديث لم يختلف كثيرا عما جاء بتحريات الشرطة التي وصفت المتهمين الهاربين بـ"المخضرمين بتجارة الهجرة غير النظامية"، وهم "معروفة أسماؤهم"، مما دفع كثيراً من المراقبين للإشارة بأصابع الاتهام الى الأجهزة المختصة التي لديها فائض معلومات يشير إلى أن هذه العمليات لم تكن مفاجأة صادمة، بل أن المنطق يقول أن إخفاء كل هؤلاء المهاجرين (ما لايقل عن 300 بالرحلة الواحدة)، وأغلبهم من الأفارقة، في مدينة صغيرة دون أن تتمكن قوات الأمن من اكتشافهم، وإبحار مراكب الصيد والعودة دون رصد لزيف تراخيصها، وإدعائها أنها كانت في رحلة صيد لا تستغرق أكثر من 14 ساعة.. جميعها أمور تثير الريبة.

## تعليق أخير عن حادثة لعلها "الأخيرة"

يقول الباحث نور خليل في تعليق أخير: "الأحكام في قضية رشيد هي أحكام مشددة بالفعل تجاه الجناة وتحديداً المتهمين الأساسيين. ولكن على ذلك، ربما هناك خطأ واحد في الاجراءات يُسبِّب قبول النقض على الحكم وتخفيف هذه الأحكام في درجات التقاضي اللاحقة، أو ربما إلغائه بخصوص بعض المتهمين. وأيضاً تخلو القضية (تحقيقات وحكم) من أي تحديد لمسئولية الدولة وموظفيها تجاه الحادثة، وخاصة فيما يتعلق بتأخر عمليات الإنقاذ مما تسبب في موت المزيد من الضحايا، من المسؤول عن ذلك؟ ولماذا لم يعاقب؟ هل الدولة لا تملك معداتٍ وسفناً ومراكب انقاذ كافية؟".

أما عن المستقبل، فاشار إلى أن الإجراءات الأخيرة التي قامت بها الحكومة، من إصدار لقانون الحد من الهجرة غير المنتظمة (القانون 82 لسنة 2018) هو خطوة جيدة، لكن متأخرة كثيرا ولم يصدر القانون إلا بعد حادثة مركب رشيد، فهل كانت الحكومة تنتظر موت وفقدان 300 إنسان لتصدر القانون؟ وبالنظر للقانون نفسه، نجده يفتقر إلى تدابير الحماية الأساسية للضحايا، فعلى الرغم من نصه على رفع المسئولية الجنائية عن المهاجر المهرَّب ولكنه لم يحدد سياسات الحماية المتبعة مع الناجين والضحايا، كما لم يفرِّق بين محاولة الدخول غير النظامي وبين الخروج، أيضا لم يحدد وضع اللاجئين الهاربين من الحروب والنزاعات. وعلى سبيل المثال فقد نص القانون على إنشاء صندوق خاص لمساعدة الضحايا وحماية الشهود، بقرار ولائحة من مجلس الوزراء، وعلى الرغم من صدور القانون منذ عامين تقريباً إلا انه حتى الآن لم نسمع بأي جديد.

---

(*) مشاهد ممتدة عبر عامين تؤكد انه لا إجابات كاملة، ولا أسئلة مغلقة. فالشاطئ الهادئ لا يعني أن الأعماق قد سكنت واستقرت.

سمعان خوام - سوريا

# هجرة الفلاحين غير النظامية إلى أوروبا أو نهاية القرية المصرية

أحمد شهاب الدين

كاتب صحافي من مصر

مع انهيار عائدات الزراعة، عاد الفلاحون الى خسارة أراضيهم. ولم تكن أجور العمل في الوظائف الرسمية أو في المصانع تكفي لمواكبة غلاء المعيشة. كما مثَّل نموذج المهاجر إغراءاً لأهالي القرى ولعب دوراً في تغيير المقاييس والقيم المعتمدة.

لم يكن جمال عبد الناصر، أوّل رئيس حكم مصر بعد ثورة 1952، يعلم أن الفلاحين بعد إصدار قانون الإصلاح الزراعي سينتهي بهم الحال إلى بيع الأراضي التي وزعت عليهم، مهاجرين إلى أوروبا، ومُعرّضين أنفسهم لمخاطر الموت غرقاً أو الاحتيال، ثم يعودون بما ربحوه متوسعين في رقعة البناء بالأراضي الزراعية، ومغيرين للهيكل الاقتصادي والاجتماعي لقراهم. قانون الاصلاح الزراعي عيّن الحد الأقصى لملكية الأراضي بـ200 فدان (1) للفرد الواحد، ووزع ما يزيد على ذلك على الفلاحين الأجراء (من فدانين إلى 5 أفدنة للفلاح)، كما جرى استصلاح مليوني فدان بفضل مشروعات السد العالي، حتى تحقق مصر الاكتفاء الذاتي في طعامها.

تحكي بهية عبدالسلام (63 عاماً، موظفة متقاعدة)، ذكرياتها في قرية "سيجر" بمحافظة الغربية عندما كانت صغيرة. كانت الأراضي الزراعية مملوكة لكبار الملاك، والفلاحون أجراء لديهم، حتى جاء عبدالناصر فوزّع بما يعادل خمسة فدادين لكل فلاح أجير غصباً عن المالك. أما أعيان القرية، بعد إعادة توزيع الأراضي، فلم يستطيعوا أن يُكملوا حياتهم في القرى، فهاجر بعضهم إلى القاهرة والاسكندرية، والبعض الآخر الى خارج مصر.

وبعد كل تلك العقود التي مرت على تجربة عبد الناصر، فلا زالت الأمية مرتفعة في الريف، والتنمية غائبة عن القرى، ممّا يدفع الريفيين للهجرة إلى المدن الكبرى كالعاصمة القاهرة، أو الاسكندرية، أو المدن الصناعية.. وقد بدأت مع سبعينات القرن الماضي هجرة الكثير من الفلاحين والحرفيين في القرى والأرياف إلى العراق وليبيا والخليج وأوروبا.

## الهجرة قديمة

بلغ (2) عدد المصريين العاملين خارج المنطقة العربية في عام 1975 370 ألفاً من حوالي 655 ألف مهاجر خارج مصر. وبحلول عام 1980، كان أكثر من مليون مصري يعملون في الخارج. وفي عام 1986 بلغوا 2.25 مليوناً، وأرسل العديد من العمال خارج مصر نسبة كبيرة من دخولهم إلى أسرهم، فبلغت هذه التحويلات ملياري دولار عام 1979، وهو ما يعادل الإيرادات من صادرات القطن ورسوم عبور قناة السويس والسياحة. ولكن انخفاض أسعار النفط أثناء حرب العراقية - الإيرانية أدّى إلى ركود في سوق العمل بالخليج والعراق، وكلّف الكثير من المصريين وظائفهم، وتباطأت هجرة اليد العاملة إلى تلك الوجهة في أوائل تسعينات القرن الماضي لصالح الهجرة غير النظامية إلى أوروبا.

ظلّ إغراء الهجرة غير النظامية حلماً لا يقاوم، خاصّةً عند هؤلاء الذين لم يحصلوا على أي تعليم، حيث تضاءلت فرص العمل المتاحة لهم في الخليج بسبب اعتماد القطاع الخاص هناك على الأيدي العاملة الرخيصة القادمة من الدول الآسيوية، وانهيار اقتصاد العراق بسبب الحصار بعد حرب الخليج (1990 1991-).

وداخلياً، فبعد اعتماد خصخصة القطاع العام و"سياسة الانفتاح" عقب عقد اتفاقية السلام مع إسرائيل 1979، ارتفعت تكلفة المعيشة في القرى، وزادت أسعار الشقق السكنية بسبب المضاربة في الأراضي والشقق من الأثرياء الجدد، وارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض قيمة العملة في بلد يعتمد على استيراد معظم ما يستهلك، وارتفاع نسبة المواليد في الريف، حيث تعتمد الأسر الفقيرة على أبنائها كمصدر للرزق في الحرف اليدوية والمطاعم ومحصلي عربات الأجرة، إضافة إلى اتجاه القرى لتبنّي أسلوب حياة المدينة. فبعدما كانت الأسرة الكبرى، أي الإخوة وزوجاتهم وأبناؤهم وآباؤهم، يسكنون بيتاً واحداً، بات لكل أسرة نووية صغيرة مؤلفة من أب وأم وأطفال منزل مستقل.

هكذا تطورت أساليب المعيشة بعيداً عن قدرة الفلاح المصري، حيث لا يؤهلهم تعليمهم للعمل في الخليج، ولا

تكفيهم مرتبات المصانع لإنشاء أسرة وإشباع احتياجاتها، فاتجه كثير من الفقراء إلى الرحلات غير النظامية إلى أوروبا.

وقد تبنت الدول الأوروبية منذ تسعينات القرن الماضي سياسات متشددة في الهجرة، خاصة بعد "اتفاقية شنغن" في عام 1990، ومعاهدة ماستريخت، وفرض سقف انتقائي لتصاريح العمل، مما دفع إلى زيادة الهجرة غير القانونية، وانتشار شبكات الهجرة غير النظامية. ومن الصعب تقدير الأرقام، ولكن تمكن كثير من المصريين من الوصول لأوروبا.

وتُدار كثير من عمليات الهجرة إلى أوروبا اعتماداً على أقارب المهاجرين المحتملين وأصدقائهم، حيث يكونون من نفس القرية عادة، ويوفرون إيواء من يصل إليهم. وبحسب إحصاءات الباحث المتخصص في الهجرة أيمن زهري، فإنّ حوالي 95 في المئة من المشاركين في أحد الاستطلاعات أجابوا أنهم اعتمدوا على أقاربهم وأصدقائهم في رسم صورة افتراضية للظروف السائدة في البلد المقصود للمهاجرين.

## "أموال إيطاليا شكلت قريتنا"

يتذكر علي فارس (اسم مستعار، 52 عاماً) أحد الفارين إلى أوروبا بطريقة غير نظامية في أوائل التسعينات من القرن الماضي بعد تخرجه من كلية تجارة، ذكريات تحوّل قريته ثقافياً وأخلاقياً بسبب الهجرة غير النظامية: "الفلاح اللي كان صاحب أرض زمان رجع تاني أجير بسبب الغلا، ورجع الفلاح أجير في أرض غيره"، هكذا يبدأ علي فارس روايته، "بدأت الهجرة في قرية البتانون بمحافظة المنوفية بخمسة أفراد في ثمانينات القرن العشرين، وكانت نقطة البداية مواسم حصاد العنب في أوروبا، حيث أتاحت وقتها الجامعة المصرية للطالب أن يسافر لأوروبا لمدة ثلاثة أشهر"، وهناك من هرب من أصدقاء علي في الجامعة ولم يعد.

وهو سافر عام 1990 ولم يتمكّن من إصدار تأشيرة رسمية، وكان الطريق الوحيد غير النظامي المتاح حينها من ليبيا لمالطا، وكان الغالبية يمرون إلى أوروبا بسلام، ونسبة قليلة منهم يموتون أو يحتال عليهم فيعودون خائبي الرجاء. وكان المصريون يحصلون على اقامات (من 1983 حتى 1990)، ولكن علي ذهب عن طريق النمسا بشكل نظامي، ثم تسلل بطريقة غير نظامية إلى إيطاليا واستقبله هناك أحد أقربائه الذي كان يعمل هناك منذ عشر سنوات، ولم يمر عامان على فارس في إيطاليا، حتى تمكن من شراء قطعة أرض وبناء أكثر من شقة في قريته.

ويُعلّق علي على عمل المصريين في الخارج: "أحنا شعب مستعدين نشتغل بجد خارج بلادنا، أما داخل بلدنا فصعب"، وعندما عاد علي إلى قريته انبهر زملاؤه بالأزياء والنظارات الايطالية والسيارة الحديثة التي اشتراها.

> **بدأت تتغير ملامح القرية الاجتماعية والأخلاقية، حيث لم يعد للشهادات الجامعية قيمة، وتسابقت الكثير من الأسر لتزويج بناتها من القادمين من إيطاليا، وصاروا يطلبون آلافاً مؤلفة من الجنيهات للشبكة (أو العلامة وهي المصوغات الذهبية) ولتجهيز الشقة، مما جعل الفلاحين الذين لم يغادروا البلاد في وضع اجتماعي ومالي صعب.**

صُدم علي باحترام السلطات الإيطالية للمغتربين المصريين، حتى غير النظاميين منهم. وهناك كانت لديه رفاهية العلاج، وعرف معنى عدم انتهاك حقوقه، واعتبر أنه يعيش حياة مرفهة. وبعد عودة الكثير من أبناء جيله إلى القرية، بدأت تتغير ملامح البلدة الاجتماعية والأخلاقية، حيث لم يعد للشهادات الجامعية قيمة، وتسارعت الكثير

من الأسر لتزويج بناتهم من القادمين من إيطاليا، وصاروا يطلبون آلافًا مؤلفة من الجنيهات للشبكة (أو العلامة وهي المصوغات الذهبية) ولتجهيز الشقة، مما جعل الفلاحين الذين لم يغادروا البلاد في وضع مالي صعب.
وقد بدأت تزداد الهجرة غير النظامية في القرية منذ بداية الألفية الجديدة. حينها رغب علي في الاستقرار بقريته، "عيّن" في وظيفة حكومية، ولم يتجاوز راتبه 1500 جنيه، وهو مبلغ لا يكفيه لتغطية مصاريف إبنتيه الدراسية ناهيك عن متطلبات الحياة الاخرى. ولولا الأموال التي إدخرها في إيطاليا لواجه صعوبات في إستقرار أسرته.

تغيّرَت نظرة أبناء قريته إلى الوظيفة، حيث باتوا يقدرون المهاجرين بطريقة أكبر من الموظف الحكومي، والفلاح. وكثير من الأسر ارتقوا مادياً وتملّكوا أراضٍ وعقارات، وترشح بعضهم لمجلس الشعب بسبب هجراتهم تلك، مما خلق طبقة غنية جاهلة وتفتقد للقيم والذوق العام.

اختفت في هذا السياق ظاهرة المحاكم العرفية، حيث كان الكثير من المشاكل يحل بواسطة "أصحاب الحظوة" أو المقر لهم بالتميز في القرية، وكانت كلمتهم مسموعة. أما الآن فالبلطجة هي السائدة، والسبب "الهجرة غير النظامية لإيطاليا" بحسب علي: "كان الفقير فقيراً محترماً وشغالاً، والغني غنياً ومؤدباً ويشغِّل الفقير، والآن الفقير اتسعر بالأموال وضيّع القيم، إلى الدرجة التي بات الآباء يرمون أبناءهم القصّر في البحر لجلب المال من إيطاليا وفرنسا".

## طفل.. من عامل في فرن إلى مهاجر

يروي محمد علي، من قرية ميت موسى بالمنوفية، حكايته مع الهجرة غير النظامية. كان عمره 14 عاماً في 2011، وقت قيامه بمغامرته، حيث سافر إلى الاسكندرية ووجد نفسه مع 150 شخصاً، ودفع للمهربين ألفي دولار. واستقل 85 فرداً المركب، من بينهم أكثر من عشرة أشخاص من كبار السن، و40 قاصراً منهم قاصران من قريته. وعانى لمدة 48 ساعة على متن المركب بلا ماء أو طعام، ومات أحد الركاب المهاجرين، فرُمِيَت جثته في البحر.

وعند وصول محمد لإيطاليا تحفظت عليه السلطات، وتركوه يعيش مع أسرة لبضعة أيام، وخيروه بين أن تتبناه الأسرة أو يذهب إلى مدرسة لتعليم اللغة الإيطالية، فاختار التعليم، ولم يكن باستطاعته العمل في كثير من الحرف والأماكن، مثل النجارة أو الخدمة في بار بسبب صغر سنه، فانتظر حتى وصل إلى السابعة عشر من عمره. ومنذ ذلك الوقت وهو يعمل بالنجارة. وانتقل من إيطاليا إلى فرنسا، حيث يقيم أخوه الأكبر 29( عاماً) وقد سافر قبله في هجرة غير نظامية إلى إيطاليا، ومنها انتقل لباريس.

ولكنه يصرّح لنا بأنه نادم على سفره لإيطاليا في هذه السن المبكرة، وكان والده هو الذي حرّضه على السفر على العكس من والدته، وكان يتمنى أن يقضي طفولته كما كان، خبازاً في فرن بلدي بالقرية. هو الآن يقطن في فرنسا، ويستطيع أن يسافر إلى أي بلد أوروبي، ولكنه محروم من بلده بسبب قانون الخدمة العسكرية، حيث سيضطر إذا عاد لمصر إلى تسليم نفسه للسلطات للتجنيد، مما يدفعه إلى البقاء في فرنسا حتى يتجاوز السن القانونية (ثلاثون عاماً)، وهو يعتبر تجربة سفره أليمة وحرمته من طفولته.

## زيادة الهجرة بعد ثورة يناير

وقد سلطت مأساة "مركب رشيد"، التي راح ضحيتها  ما يقرب من 200 مهاجر في 2016، الضوء على هجرة القصّر غير المصحوبين بأهاليهم. وبحسب إحصاءات منظمة الهجرة الدولية، ففي الثمانية أشهر الأولى من 2016 بلغت أعداد القصر غير المصحوبين من ذويهم 60 في المئة من مجموع المهاجرين. وبحسب القانون الإيطالي فلا يمكن ترحيلهم.

ازدهرت الهجرة غير النظامية منذ ثورة 2011، وزادت الأعداد في أعوام 2013 و2014 و2015، مما شجع أقارب وأصدقاء المهاجرين غير النظاميين على الرحيل.

وبحسب إحصائيات المنظمة الدولية للهجرة 2018، فإن مصر احتلت المرتبة العاشرة بين الدول التي تشهد سفر المهاجرين غير النظاميين إلى إيطاليا. ولفتت الدراسة إلى أنه اتجاه متنامي منذ ثورة 2011، ففي الأشهر الخمسة الأولى من عام 2016 وصل إجمالي عدد المهاجرين المصريين غير النظاميين إلى إيطاليا الى 1815 شخصاً، ومن بين هؤلاء المهاجرين كان هناك هناك 1147 طفلا مهاجرا غير مصحوبين من ذويهم، مما جعل مصر الدولة الأعلى في هجرة القصر غير المصحوبين بذويهم.

**على الرغم من مزاعم السلطات المصرية بأنها قضت نهائياً على الهجرة غير النظامية، إلا أن دوافعها لا تزال قائمة بل ومتعاظمة. ولو شاءت فعلاً قطع دابر تلك الهجرة فعليها أن تلجأ على الأقل لتوفير ضمان اجتماعي ومعاشات لائقة وتأمين صحي يعوّض غلاء المعيشة وانخفاض قيمة المرتبات.**

وتقدّم المنظمة الدولية للهجرة المساعدة للمهاجرين غير النظاميين الراغبين في العودة إلى مصر. ومنذ عام 2012 قدمت المنظمة مساعدات لإعادة دمج 1269 مصري يعودون طوعياً بشكل رئيسي من ألمانيا واليونان وهولندا.

ولكن قلة من المصريين الذين يهاجرون إلى إيطاليا يعودون إلى وطنهم، بسبب عدم توافر فرص عمل لائقة، وغلاء المعيشة. وعلى الرغم من مزاعم الدولة المصرية بأنها قضت نهائياً على الهجرة غير النظامية، إلا أن دوافعها لا تزال قائمة بل ومتعاظمة. ولو شاءت فعلاً قطع دابر تلك الهجرة فعليها أن تستعين من أجل ذلك بتوفير ضمان إجتماعي ومعاشات لائقة وتأمين صحي يُعوّض المرتبات التي لن تستطيع بحكم وضع البلد المالي أن تدفعها لمواكبة غلاء المعيشة. فحتى لو نجحت أمنياً في وقف تدفق الهجرة إلى أوروبا، فذلك سيسبب غلياناً اجتماعياً.. مما يعيد الوضع إلى حالة السيولة الأمنية التي قامت في 2011. وحينها سيكون من الصعب السيطرة على عودة الهجرة غير النظامية.

---

(1) الفدان وحدة مساحة وهي تنقسم إلى 24 قيراط، وكل قيراط يعادل ما بين 40 إلى 60 متراً.

(2) دراسة للباحث أيمن زهري في مؤتمر السكان الأوروبي 2006 بجامعة ليفربول في بريطانيا.

تونس

جوني سمعان - سوريا

# عن طقوس العبور وقصص المرحّلين


فؤاد غربالي

باحث في علم الاجتماع، من تونس


سيرة حرّاقين من تونس الى ايطاليا، مروية على ألسنتهم: السعي للعبور، والبحر، ومعسكرات الإيواء ثم إعادة الترحيل. رواية للمعنى الشخصي والنفسي للمغامرة، يكشف بقوة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وما يتغير في بنى منظومات العلاقات كافة.

يبدو أن هاجس الرحيل ومغادرة البلاد نحو أوروبا هو "الحلم المقدس" لشبيبة تونسية صارت مسكونة بالإحباط والخوف من المستقبل. يرى أغلب الشبان أن لا أمل بالعيش في بلد صار بمثابة "سجن كبير" يحكمه الشيوخ، وتسيطر عليه مافيات الفساد الخارجة من جحورها بعيد "انتفاضة 14 جانفي"، التي هتف فيها بعض من هؤلاء الشبان شعارات "التشغيل استحقاق يا عصابة السراق" و"الشعب يريد إسقاط النظام"..

## إحباط أم احتجاج؟

بعد ثماني سنوات على الانتفاضة، يتزايد اليوم عدد العصابات المتنفِذة. النظام لم يسقط، وتهاوت أحلام الشبيبة بإمكانية التغيير. لهذا تتمحور الأحاديث اليومية للشباب في المقاهي والحانات، وفي وسائل التواصل الاجتماعي، عن "الهجّة" التي تعني باللهجة التونسية "المغادرة إلى أي مكان". التعبير لا يعني في منطوقه الدلالي المغادرة بقدر ما يعني القطيعة الرمزية مع واقع يُتمثل ويأوَّل ذاتياً بوصفه "غير محتمل".

وفق هذا المعنى، يبدو خيار الهجرة أشبه ما يكون بحركة احتجاج ومقاومة تعتمد على الانخراط في لعبة التبادل الرمزي مع الموت. "فالحارقون" هم مغامرون قد يصلون إلى تخوم الموت، وقد يُسعَفون بالنجاة، ولكنهم يصرّون دائما على تحقيق أحلامهم. تتمثل أحلامهم في الإقامة بأوروبا والعثور على عمل يسمح لهم بأن يعيشوا بكرامة والزواج بامرأة أوروبية من أجل الحصول على أوراق الإقامة في الأغلب، واقتناء سيارة وإرسال بعض ما يتبقى إلى العائلة.

أحلام بسيطة. لا يحلم الشبان الهاربون من جحيم "جنوب المتوسط" بأن يصبحوا أثرياء بل فقط أن "يكونوا مثل الآخرين" أي مندمجون وينظر إليهم باحترام. فالمسألة متعلقة اساساً بإثبات وجودهم الشخصي الذي عجزوا عن تحقيقه في بلدانهم. فحين نتحدث إلى الشبان الذين يفكرون في خوض تجربة الهجرة السرية، أو الذين خاضوها وفشلوا لسبب أو لآخر، نجد أن الشعور الذي يعتريهم هو أن "الحياة هنا قاسية" وأنهم "محتَقرون" ولا أحد يعيرهم اهتماماً. يحاصرهم عنف البوليس ويجعلهم مشدودين إلى أماكن سكناهم، أحياء شعبية في الغالب، ومناطق داخلية تخلّت عنها الدولة، حيث البطالة والهشاشة المهنية والفقر واهتراء البنية التحتية وانتشار العنف، علاوة على هيمنة منظومة أخلاقية تقليدية تمارس الرقابة على الرغبات والحميميات الخاصة. لهذا نجد أن العديد من الشبان الساعين للهجرة غير النظامية أو الذين خاضوها قد شكلوا تصوّراتهم عن أنفسهم وعن البلاد خارج الأطر التقليدية بدءاً من العائلة وصولاً إلى المدرسة التي رمت بأغلبهم إلى الشارع دون مؤهلات مهنية.

> **يبدو خيار الهجرة أشبه ما يكون بحركة احتجاج ومقاومة تعتمد على الانخراط في لعبة التبادل الرمزي مع الموت. "فالحارقون" هم مغامرون قد يصلون إلى تخوم الموت، وقد يُسعَفون بالنجاة، ولكنهم يصرون دائما على تحقيق أحلامهم.. وهي بسيطة.**

تشير دراسات متقاطعة أن أكثر من 120 ألف تونسي ينقطع سنوياً عن الدراسة، يظلّ أكثر من نصفهم في "وضعية انتظار"، أي دون عمل ودون تكوين وغير منخرطين في البحث عن عمل. فالمدرسة فقدت مشروعيتها منذ بداية تسعينات القرن الماضي مع تصاعد بطالة ما يُعرف بـ"أصحاب الشهادات العليا"، إضافة إلى تراجع ملحوظ لدور

المدرسة العمومية لصالح التعليم الخاص المتصاعد تحت وطأة وإكراهات إقتصاد السوق وتوصيات البنك وصندوق النقد الدوليان، التي جعلت من الدولة مجرد "متصرف في البؤس" ومدير أمني يحمي الأغنياء من "عنف الفقراء".

## عن طقوس العبور نحو لامبيدوزا

لكن ما يهم في كل هذا ليس العلاقات السببية والعوامل الموضوعية والبنيوية التي تدفع بالكثير من الشبان التونسيين إلى المغامرة بحياتهم والذهاب نحو الأقصى. بل هي التجارب الذاتية، صوت الفاعلين أنفسهم وتمثلاتهم والمبررات التي يقدمونها لتفسير انخراطهم في الهجرة غير النظامية. ولفهم "الحرقة" من حيث هي تجربة إجتماعية لا بد من أن نصغي "للحارقين" بوصفهم ذوات فاعلة تمتلك القدرة على تبرير فعل الحرقة والمحاجة فيه، وكذلك القدرة على تشكيل هوية سردية تجعل من تجربة العبور السري إلى السواحل الإيطالية والترحيل القسري "قصة تحكى"، ولكن أيضاً كطقس عبور كثيف المعنى والدلالة. فهم يحكون محاولاتهم للنجاة من واقع البؤس عبر المغامرة بحياتهم من أجل ما يعتقدون أنها أحلام يريدون تحقيقها. كما يحكون أيضاً عن فشلهم وإصرارهم على المعاودة من جديد. كل هذا يضفي بالتأكيد معنى ذاتياً على تجربة الحرقة، لا يمكن إدراكه إلا بوضعه ضمن سياقاته الإجتماعية والإقتصادية والسياسية.

تبدأ قصة العبور إلى سواحل إيطاليا بعد العثور على "الخيط" الذي سيربط الحالمين بأوروبا بشبكة منظمة للهجرة غير النظامية، والخيط في لغة الحراقة يعني "الوسيط" الذي سيقوم بعمليات التنسيق بين المرشحين للحرقة وتجميعهم في الموعد والمكان المحددين.. وتسلّم ثمن الحرقة الذي يتراوح ما بين 1000 و2000 دولار للفرد الواحد، والمبلغ غير قابل للتفاوض حين يكون الطلب متزايدا وإمكانية الوصول شبه متحققة. الوسطاء عادة ما تكون لهم الخبرة الكافية لتنظيم عمليات الحرقة. فهم يجيدون التخفي عن عيون الأمن، أو بالأحرى تربطهم شبكة علاقات جيدة مع رجال الأمن، حيث يتم تبادل المنافع من أجل تحويل وجهة المراقبة الأمنية. بل أن بعض رجال الأمن يشرفون مباشرة على عمليات الحرقة. بهذا المعنى فالهجرة غير النظامية هي جزء من اقتصاد غير نظامي يدر أرباحاً كثيرة، وتتعامل معه الدولة اليومية على هذا النحو. فهي تمنعه حيناً وتغض عنه الطرف أحياناً أخرى وفق ما تمليه الظروف.

**يحاصر عنف البوليس الشباب ويجعلهم مشدودين إلى أماكن سكناهم، وهي أحياء شعبية في الغالب، ومناطق داخلية تخلّت عنها الدولة، حيث البطالة والهشاشة المهنية والفقر واهتراء البنية التحتية وانتشار العنف، علاوة على هيمنة منظومة أخلاقية تقليدية تمارس الرقابة على الرغبات والحميميات الخاصة.**

.. هناك إذاً رواية أخرى عن السلطة والهجرة غير النظامية والفساد. لكن الإحراج الأساسي للسلطات الرسمية لا يتأتى من العدد الكبير للشبان المهاجرين بطريقة غير نظامية، ولا من عدد الضحايا الذين قد يغرقون في عرض البحر، ولا حتى من فضائح التستر الأمني. إنه يتأتى تحديداً من الإتحاد الأوروبي الذي يُذكّر في كل مرة أن على الدولة التونسية أن تحرس بشكل جيد مياهها الإقليمية، وأن تلتزم بدور الشرطي. وطرق الضغط بالنسبة "للشريك الأوروبي" متعددة وقوية.

## الحارقون في "قاعات الانتظار": تحت وطأة الزمن

للحارقين أيضا قاعات انتظارهم قبل الرحيل. طبعاً هي لا تشبه قاعات الانتظار في المطارات، حيت المكيفات والمشروبات وكؤوس الجعة الباردة والعابرين نحو كل عواصم الدنيا. في "قاعات انتظار" الحرّاقة الأمر مختلف تماماً. الوجهة واحدة، هي جزيرة لامبيدوزا الإيطالية، وموعد انطلاق الرحلة خاضع لسلطة منظمي الرحلة ولقائد المركب، الذي عادة ما يحمَّل أكثر من سعته الحقيقية، بغية زيادة الربح. مدة الانتظار قد تطول أو تقصر، لكنها لا يمكن أن تتجاوز خمسة أيام. وانتظار انطلاق الرحلة هي لحظة حاسمة في تجربة الهجرة غير النظامية، وتسمّى في لغة الحراقة "التقوين"، ومكان الانتظار يسمى "قونة" حيث يتم تجميع الشبان الذين قرروا خوض الهجرة غير النظامية في مكان يختاره المنظمون. عادة ما يكون المكان قريباً من مكان انطلاق الرحلة (تنطلق أغلبها من سواحل مدينة صفاقس وجرجيس وقليبية). وتخضع المجموعة المهاجرة إلى سلطة منظمي الرحلة حيث عليهم أن يلتزموا بالأوامر وتتكون مجموعة الحارقين من كل مناطق البلاد، ولكن الحارقين لا يهاجرون فرادى بل كمجموعات صغيرة تربط بين أفرادها علاقات قرابة أو صداقة أو جيرة، ذلك أن الحاجة للتضامن ضرورية، إذ أنه من الممكن أن تنشب معارك مع مجموعات أخرى أثناء فترة الانتظار أو أثناء الرحلة في عرض البحر.

يتحدث هشام من مدينة الرديف من محافظة قفصة جنوب البلاد عن تجربة "التقوين" في سواحل مدينة صفاقس: "كنت أعتقد أن القونة هي منزل ككل المنازل. يعني لا أقصد أن يكون فيلا فخمة ولكن أن يكون فيه الحد الأدنى من المواصفات مثل المرحاض مثلاً. ذهبت فوجدت نفسي في مدجنة نجلس على الإسفلت. أنا كنت محظوظاً لأني كنت من أوائل الواصلين إلى مكان التقوين فوجدت بعض الأفرشة. أما عن الأكل فيدفع كل فرد دولارين من أجل سندويش فيأتوننا بالخبز وحكة هريسة (بعض معجون الفلفل الحار). وعندما نحتج يقولون لنا هذا هو المتوفر. أحياناً تنشب معارك بين أفراد المجموعة فيتفطن الجيران، وعندها علينا أن نغير المكان وهذا يتم في الليل دون أي وسيلة نقل، حيث يعول كلٌ على نفسه وعلى قدراته في الجري بين أشجار الزيتون. المدجنة تعتبر جنة مقارنة بالمكان الثاني، إذ وجدنا أنفسنا في مسجد في طور البناء، وغير مغطى، وهو ما جعلنا عرضة للبرد القارس خاصة في الليل. دام الأمر على هذا النحو لمدة أربعة أيام.. بعد ذلك أعلمونا أننا سنخرج إلى البحر. كانت الساعة حينها تشير إلى الحادية عشرة ليلاً.. رمونا - أكثر من ثلاثمئة شخص - في شاحنة (يصمت هشام متذكراً..) لا تسمع في الطريق إلى مكان المغادرة سوى "إفتح الباب.. أغلق الباب". كان بجانبي طفل يصيح "سأفقد وعيي".. قلت له عليك بالصبر، سنصل.. أنت رميت بنفسك للموت وهذا واحد في المئة مما ينتظرك. تقلّص الأكسجين إلى الحد الذي شعرت فيه أن كل دقيقة تساوى ساعة. لم تعترضنا أي دورية أمن في الطريق على الرغم من أن المكان الذي انتظرنا فيه لا يبعد سوى بضعة الأمتار عن مركز الأمن".

## المركب يتحرك: مشاعر متضاربة

انتهى "جحيم الانتظار" لتبدأ الرحلة في قلب البحر. ذلك أن المرور بتجربة الانتظار ضروري. فالانتظار هو طقس العبور وحدٌّ بين إمكانات متعددة. ففشل التجربة قد يكون أثناء فترة "التقوين"، إذ من الممكن إجهاض "عملية الهجرة" من قبل الأمن أو بالتواطؤ بين قوات الأمن ومنظمي الرحلة الذين سيتقاسمون الأرباح فيما بعد.

إمكانيات التحايل قائمة وكل شيء متوقع. الضمانة الوحيدة هي الوصول إلى سواحل لمبيدوزا. وبالتالي فالصعود إلى

المركب وركوب البحر هو مؤشر على تجاوز "امتحان الانتظار". أثناء صعود المركب تتضارب المشاعر وفق ثنائية الخوف والأمل.. قد يحمل المركب أكثر من 150 شخصاً، ولكن إذا كانت حالته جيدة فذلك يعني للحارقين أنه مؤشر مطمئن لأن احتمالات الغرق ومن ثم الموت قد تكون أقل. مع ذلك يظل المهاجرون تحت قلق اللامتوقع، فليسوا هم من يتحكم بقواعد اللعبة. يرمي الحارقون في تلك اللحظات بهوياتهم خلفهم، أي بتاريخهم وآلامهم الشخصية، فالبلاد ومآسيها صارت وراءهم.. إلى حين الوصول. البعض منهم قد يقرأ آيات قرآنية عند الصعود وتحرك المركب الذي تعم فيه حالة من الصياح بفعل الأمواج العالية أو يخيم عليه الصمت أحياناً أخرى.

قدرة قائد المركب على التعامل مع مفاجآت البحر حاسمة. أغلب من يقودون مراكب الهجرة غير النظامية هم بحارة سابقون اشتغلوا بالصيد البحري ما يمكّنهم من خبرة التعامل مع البحر. وانخراطهم في نقل المهاجرين السرّيين ناتج عن الأزمة التي تضرب البحارة الصغار الذين تخلت الدولة عن دعمهم، علاوة على منافسة أصحاب المراكب الكبيرة لهم. لهذا فالقيادة الجيدة للمركب مطمئنة للحارقين. لكن فكرة الموت تظل حاضرة في أذهانهم. لا يحملون معهم سترة نجاة لأن التمثل السائد لديهم هو أن الموت جزء من مغامرة الهجرة غير النظامية، وأنه في حالة انقلاب المركب فالموت حتمي.

قبيل إنطلاق المركب بقليل يتصل البعض منهم بأقاربهم، وعادة ما يكون أحد الإخوة وفي أحيان أخرى بالأب أو الأم. يتصلون بهم ليس للوداع وإنما ليخبروهم أنهم أخذوا الطريق نحو لمبيدوزا، أي نحو أحلامهم وأحلام عائلاتهم. فالهجرة غير النظامية هي محاولة للخلاص الفردي في وجه من وجوهها، لكنها أيضا غدت استثماراً عائلياً. فكثير من العائلات أصبحت هي من يعطي المال لأبنائها ويدفعهم نحو المغامرة.

> **فقدت المدرسة مشروعيتها منذ بداية تسعينات القرن الماضي، مع تصاعد بطالة ما يُعرف بـ"أصحاب الشهادات العليا"، إضافة إلى تراجع ملحوظ لدور المدرسة العمومية لصالح التعليم الخاص المتفاقم تحت وطأة إكراهات إقتصاد السوق وتوصيات البنك وصندوق النقد الدوليان، التي جعلت من الدولة مجرد "متصرف في البؤس" ومدير أمني يحمي الأغنياء من "عنف الفقراء".**

تحتاج المسألة لأكثر من تفسير، والأقرب هو أن العائلة كشبكة أمان تتحقق فيها الحماية للفرد لم تعد كذلك. لقد أصبحت بدورها عرضة للهشاشة والعطوبية من كل نوع. يصف هشام الرحلة في البحر ومشاعره عند إنطلاق المركب التي لاقى صعوبة أثناء المقابلة في وصفها والحديث عنها بعبارات متناسقة: "قبل أن ينطلق "الشقف" (أي المركب) إتصلت بأخي. وقتها ولم أرد أن أتصل بأي شخص آخر، إتصلت به هو لأخبره أننا سنغادر. كنت أعتقد حينها أنها الساعة الواحدة ليلاً ولكن لو كنت أعرف لما اتصلت به. الساعة كانت حينها العاشرة. الناس لم يناموا بعد. هناك تداخل لثنائية المشاعر.. أن تكون سعيداً لأنك ستغادر البلاد وخائفاً من أن يحبط الأمن الرحلة - رغم أني كنت متأكدا أنه لن يحصل - وخائفاً من الموت أيضاً.. ولكن الشعور الطاغي هو شعور الفرح.. شعور أنك ستغادر البلاد، لتحقق أحلامك.. لحظات الخوف كانت حين توقف محرك المركب عن الإشتغال في المياه.. هناك من بيننا من له قريب يعمل في الأمن، فاتصل به عبر الهاتف وتحصلنا على شيفرة ال "جي. بي. أس." (البوصلة الإلكترونية). إتصل بنا خفر السواحل التونسية وأعلمونا أن خفر السواحل الإيطالية سيأتون لإنقاذنا.. بقينا أكثر من أربع ساعات مع خفر السواحل الإيطالية فوق الماء. كانت أسئلتهم عن رقم الهاتف الذي يبدو أنه رمي في الماء. كانوا يريدون التأكد

أننا نحن من اتصلنا.. بعد ذلك أخذونا إلى لمبيدوزا (Lampedusa) .. لقد وصلنا بسلام". يضيف أنور، وهو مهاجر غير نظامي وقع ترحيله من إيطاليا الى تونس مؤخراً، واصفاً إحساسه حين إنطلق المركب: "كنت أشعر بسعادة بالغة كلما ابتعدنا عن الأضواء التونسية.. كنا نخاف الأمن أما الموت فلم يخطر على ذهني أصلا".

## لمبيدوزا: وصلنا بسلام ولكن ...

الوصول يعني أن رحلة العبور قد نجحت رغم لحظات الخوف والشك. لا يفكر الحارقون في أحلامهم فقط التي غامروا من أجلها، بل في الوصول بسلام، ما يعني أن آمالهم قريبة التحقق رغم إدراكهم أن الكثير من المصاعب ينتظرهم. الهاجس الأكبر للحارقين هو أن يقع ترحيلهم قسرياً إلى تونس وأن يطردوا من "جنة شمال المتوسط" نحو "جحيم جنوبه". يستقبل الحارقين عادة متطوعون في جمعيات إيطالية وأوروبية تناضل وتضغط لتغيير سياسات الهجرة التي يعتمدها الإتحاد الأوروبي. يمدونهم بالماء وببعض العصائر والأغطية.

لن يجد الحراقة أنفسهم في شوارع روما وباليرمو مباشرة بعد ذلك. سيتم وضعهم في مركز إيواء بعد إجراءات بيروقراطية تتخذ صبغة أمنية تتمثل في السؤال عن الجنسية، وعن الهوية، ويتم كذلك أخذ البصمات مع بعض الإجراءات الطبية. يتوخى بعض الحارقين إستراتيجية تغيير أسمائهم وجنسياتهم. فهم لا يحملون معهم بطاقات هوية. يحملون فقط هواتفهم الذكية. فهم مندمجون أيضاً بشكل ما في العولمة! البعض الآخر يذكرون أسماءهم الحقيقية. طبعا كل حسب خبراته السابقة وحساباته وإكراهات التحقيق والاتفاقات المسبقة مع المجموعة.

> **الإحراج الأساسي للسلطات الرسمية لا يتأتى من العدد الكبير للشبان المهاجرين بطريقة غير نظامية، ولا من عدد الضحايا الذين قد يغرقون في عرض البحر، ولا حتى من فضائح التستر الأمني. بل تحديداً من الإتحاد الأوروبي الذي يَذكّر في كل مرة أن على الدولة التونسية أن تحرس بشكل جيد مياهها الإقليمية وأن تلتزم بدور الشرطي.**

مركز الإيواء في لامبيدوزا هو قاعة إنتظار أخرى ومكان عبور يعرفه الحارقون جيداً. في لامبيدوزا يُسمح للمهاجرين بالخروج من المأوى ولكن تحت رقابة الأمن الإيطالي الذي يحرص على عودتهم إلى المركز. يخرجون لشراء بعض حاجاتهم البسيطة، كما للاتصال بعائلاتهم. فهواتفهم تظلّ عندهم. لكن خروجهم هو في الغالب للبحث عن محاولات هروب من الجزيرة الصغيرة. حدّثنا هشام عن محاولته هو وبعض من أصدقائه سرقة مركب صغير للهروب، ولكنهم فشلوا لأن البنزين المتوفر لم يكن كافياً. يكره الحارقون الأكل الذي يقدم لهم داخل المركز. يكتفون فقط بشرائح البطاطس المجففة والكايك وبعض الأرز وتفاحة. يسمح لهم بعد حين باقتناء بعض الحلويات والسجائر.. ولكن الحلويات تحتوي على مواد مخدرة تجعل الجسد في حالة إرتخاء دائم حيث تتقلص الرغبات والشهوات الجنسية. فالمأوى ليس مجرد تجميع لمهاجرين غير نظاميين، إنه صيغة من صيغ التحكم في أجسادهم أيضاً ومحاولة تقييدها والسيطرة عليها. يكره الحارقون أكثر ما يكرهون المترجمين التونسيين المتعاونين مع السلطات الإيطالية أثناء التحقيقات الأمنية والقضائية. يشعرون أنهم يغدرون بهم ويتجاهلون الظروف التي دفعتهم لمغادرة البلاد ولا يبدون أي تعاطف معهم.

مغادرة لامبيدوزا رهين السلطات الإيطالية التي يمكن أن تسمح لهم بالمغادرة وأن يتدبروا أمرهم بعد ذلك، وأما الحل الثاني فهو الهروب، ولكن الخيار المرّ هو الترحيل القسري إلى تونس، إنه أمر يشبه الموت ويعادله.

## الترحيل: كم تمنينا لو سقطت الطائرة

للحارقين في أوروبا أصدقاء قدامى وأقارب ونساء أوروبيات عرفوهن عبر فايسبوك. هم يعولون عليهم لمساعدتهم لبدء حياة جديدة في أوروبا. من لا يملك شبكة علائقية متينة سيعمل بحكم إكراهات الواقع على صناعتها. يعمل من ينجح في النجاة من الترحيل في مهن هشة وبسيطة. البعض الآخر يشتغلون في "الريسك" ("المخاطرة") اي في مهن ممنوعة مثل بيع المخدرات. ولكن الوصول إلى لامبيدوزا لا يعني دائما النجاح، فقد يكون الخيار الذي تتبعه السلطات الإيطالية بموافقة السلطات التونسية هو الترحيل القسري.

لا أحد يعرف عدد المرحّلين من إيطاليا إلى تونس. السلطات التونسية تخفي ذلك، لكن تقديرات "المنتدى التونسي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية" تقول إنهم بالآلاف. وليس هناك "مجتمع مدني" يستقبلهم، فعدد الجمعيات التي تشتغل حول الهجرة قليل جداً في تونس. يتم إستقبال المرحلين من إيطاليا في مطار النفيضة، جنوب العاصمة، حيث حركة المسافرين قليلة جداً مقارنة بمطار تونس قرطاج الدولي، الذي يمثل الواجهة الرسمية للبلاد. يستغل مطار النفيضة في رحلات تجارية أو رحلات ذات طابع خاص جداً مثل ترحيل المهاجرين غير النظاميين، أو بعض من علقت بهم تهم إرهابية في أوروبا. يتم إستقبال المرحلين بعيداً عن عيون الصحافيين فالسلطات الأمنية تتكفل بكل شيء. يروي لنا المرحلون تجربة الاستقبال الأمني في مطار النفيضة. يقولون إنها ليست قاسية عموما. فالمطلوب هو التعاون، أي عدم الكذب. تتعلق الأسئلة بالممارسات الدينية للمرحّلين، وهي أسئلة ترتبط بمعرفة إحتمالات وجود إرهابيين بينهم. ولكن الأسئلة الأخرى تتمحور حول مكان انطلاق الحراقة، ومن سهّل لهم الهجرة، وكيف أتوا بالمال، ما هي نوع السيارة التي أقلتهم من مكان التقوين نحو المركب؟ يتعامل رجال الأمن مع المرحلين كمصدر للمعلومات لا غير. لا يخفي بعض الأمنيين تعاطفهم مع المرحلين، بل يعبر بعضهم أثناء التحقيق عن رغبتهم هم أيضاً بالحرقة. يأتي التعاطف من الأصول الطبقية لكثير من صغار الأمنيين التي تتشابه مع المرحلين، ولكن أيضا لكون "الجميع قد سئم العيش في البلاد".

**يسمح بعد حين باقتناء بعض الحلويات والسجائر.. ولكن الحلويات تحتوي على مواد مخدرة تجعل الجسد في حالة ارتخاء دائم حيث تتقلص الرغبات والشهوات الجنسية. فالمأوى ليس مجرد تجميع لمهاجرين غير نظاميين، إنه صيغة من صيغ التحكم في أجسادهم أيضاً ومحاولة تقييدها والسيطرة عليها.**

المؤلم في تجربة الترحيل هي بداياتها هناك، في إيطاليا، حين تقرر السلطات الإيطالية ترحيل مجموعات كبيرة من المهاجرين غير النظاميين إلى بلدانهم التي جاؤوا منها. تخضع عملية الترحيل إلى بيروقراطية وإجراءات أمنية يراها المرحلون قاسية جدا. لا يتم إعلام المجموعات المرحلة بموعد الترحيل. فالعملية تتم بشكل مفاجئ. يأتي الأمنيون على حين غرة لمركز الإيواء. يتأكدون من قائمة أسماء المزمع ترحيلهم. يقع تفتيشهم بدقة على نحو يمس من كرامتهم الجسدية. يدرك المهاجرون حينها أنه سيقع ترحيلهم. فالقصص التي سمعوها ممن سبقوهم تساعدهم على تأويل سلوك الأمن الإيطالي. بعد ذلك يتم تسفيرهم في حافلات حيث سيلتقون القنصل التونسي في مدينة ميلانو. وهو ممثل الدولة التونسية التي يجب عليها أن تؤكد أن من سيقع ترحيلهم هم تونسيون. المرحلون يؤكدون أن معاملة القنصل فيها شيء شبيه بقسوة السلطات في البلاد. البعض قال لنا أنه أحس أن القنصل هو عميل تونسي لدى السلطات الإيطالية! يقول أحمد: "أنا من مدينة جرجيس، لهجتنا قريبة من اللهجة الليبية. قلت له أني لست

تونسياً وأني محكوم بسنتين سجن في ليبيا. فكانت إجابته باردة: يجب أن ترحل وإلا سيكونان سنتين ونصف سجن في تونس". برأي أحمد، كان بإمكان القنصل أن يقبل بحجته وأن ينجيه من الترحيل.. بعد الاستنطاق، يوقع المرحلون على وثائق باللغة الإيطالية، التي لا يجيدون قراءتها ولا يتكفل أيّ كان بترجمتها، ثم يؤخذون للمطار. كل مرحّل يحرسه عون أمن بزي مدني. هناك من حاول الهرب من المطار لكن الشرطة لاحقته وأرجعته. كان هذا في تشرين الثاني/ نوفمبر 2017.

في الطائرة الإحساس مؤلم. الجميع يشعر بالفشل.. أموالهم التي خسروها، نظرة عائلاتهم التي عولت عليهم وأعطتهم "ثمن الحرقة". حتى أن الجميع يتمنى لو تسقط الطائرة أو تنفجر في السماء. يصف أحمد التجربة، وهو الذي أرسل إلى مأوى في مدينة كاتانيا (Catania) قبل ترحيله إلى تونس: "في مأوى كاتانيا لا أمل بالهروب. إنه مصمم بطريقة الثكنة العسكرية، محاصر بالجيش والشرطة من الخارج. هناك حافلات في الانتظار. قبل أن آتي إلى كتانيا التقيت القنصل التونسي في ميلانو. قلت له هل أن الذين مكنتموهم من المغادرة هم أحسن منا. أتركونا رجاء. إجابة القنصل كانت باردة: لا أحد سيبقى هنا، سنرحل الجميع. كان يسألنا لماذا رحلتم وكيف ومن أي مكان. القنصل تشعر أنه عميل. يأتيه إبن بلده الذي عاش البؤس والجوع ويعلم الله كيف وصل إلى هنا (يصمت)، إكتفيت بأن قلت له "الله يهديك". بعد ذلك وقعت على أوراق لم أعرفها وغادرت.. بقيتُ خمسة عشر يوماً في مأوى كاتانيا، يوم الترحيل يأتيك أمنيون ضخام الجثة إلى الحد الذي لا تستطيع فيه مقاومتهم. يقومون بتفتيشك بدقة. طلبوا مني أن أنزع سروالي فرفضت. قبلوا الرفض في الحقيقة. ثم ينزعون منك الهاتف وخيوط الحذاء وكل الخيوط الأخرى.. حين نصل إلى الطائرة في مطار باليرمو ينزعون عنا الكلبشات ويرافقنا أعوان أمن بالزي المدني. في الطائرة كلٌ في مكانه، لا أحد يُسمح له بالوقوف. حين نصل يرافقوننا إلى باب الطائرة فقط.. إحساسي وأنا في الطائرة أنه لم يعد ثمة أمل، تشعر بالاختناق. تفكر في اللحظة التي غادرت فيها البلاد. تفكر في أمك وأبيك. كان الجميع في الطائرة يدعون الله أن تسقط الطائرة".

تجربة الترحيل مرّة وتختزن إحساساً بفشل شخصي لا يحتمل. لهذا ينطوي المرحلون على أنفسهم في الأيام الأولى بعد ترحيلهم. بعد ذلك ينخرطون من جديد في العمل الهش كي يستمروا في العيش. البعض تصبح له التزامات عائلية وينقطع عن التفكير في الهجرة غير النظامية. البعض الآخر يعاود الكرة أو يفكر في ذلك. ولكن التجربة تصبح جزءاً مشكِّلاً لهويتهم الشخصية، فقد أصبحت لهم "قصة"، بعد أن كانوا بلا قصص شخصية. يتفاخر البعض منهم بالتجربة وتتعمق لدى البعض الآخر هشاشته النفسية خاصة في ظل الظروف الإقتصادية الصعبة التي يعيشها أغلبهم. نظرة المرحلين الذي تحدثنا معهم للبلاد لم تتغير. الكثير منهم عبر عن كرهه لوسائل الإعلام المحلية التي اعتبرها متواطئة ضدهم، لأنها عادة ما تصفهم بكونهم لا يحبون البلاد وأنهم مجرمون ولا يحبون العمل.

## الهجرة غير النظامية: إعادة تركيب للحدود

لا تبدو الهجرة غير النظامية كمجرد ظاهرة ترتبط بعوامل إقتصادية وسياسية، بل كتجربة إجتماعية تعاش ذاتياً. إنها جزء من عالم يتصاعد فيه اللايقين واللامساواة، ولكنها أساساً - وفيما يتعلق بالعلاقة بين أوروبا وجنوب المتوسط - أشبه ما تكون بعملية تركيب للحدود. فوجود حدود لا يمنع تدفقات المهاجرين.

المهاجرون غير النظاميين مؤثرون في الحدود بنفس الدرجة التي تؤثر الحدود فيهم، إلى الحد الذي اعتبر فيه "إلريش بك" أن المهاجرين السريين هم "فنانو الحدود"، فهم يعبثون بالترسيمات الكلاسيكية بين الدول ويشوشون أنظمتها

القانونية المتناقضة. فبالنسبة للمهاجرين غير النظاميين يجب استعمال الحدود وتحويل مساراتها، ولكن الأهم هو عبورها. وهنا تحديداً يكمن الوجه السياسي للعلاقة بين أوروبا وجنوب المتوسط وبالأخص تونس، حيث يتم التفاوض مع السلطات تحت وطأة شروط أوروبية تبحث عن التخفيف من تدفقات المهاجرين، والدفع بالتالي الى احترام الترسيمات الكلاسيكية. لكن التفاوض مهما كانت التوافقات التي سوف ينتجها، لا يستطيع إيقاف "مواسم الهجرة إلى الشمال".

---

(*) تنويه: الشهادات المذكورة هي مقاطع مأخوذة من مقابلات شبه موجهة تتعلق ببحث ميداني أشارك به لصالح "المنتدى التونسي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية" حول المهاجرين غير النظاميين المرحلين قسرياً من إيطاليا، فكل الشكر للسماح لنا بإستخدام مقاطع من الشهادات لصياغة هذا المقال.

سمعان خوام - سوريا

# "قرطاج" تطرد أبناءها وتلقي بهم في البحر

محمد رامي عبد المولى

باحث من تونس

تؤكد الدراسات ان أكثر من نصف الشباب التونسي يرغب في الهجرة! أبناء الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى هم الأكثر اقبالاً على "الحرقة"، يليهم أبناء الطبقات الفقيرة والمعدمة. أهمية البعد الاقتصادي لا تعني انه الدافع الوحيد للحرقة، بل هناك عوامل ثقافية ونفسية مؤثرة أيضاً.

استقبلت الدولة التونسية في أواخر أيلول/ سبتمبر 2018 ماتيو سالفيني وزير الداخلية الإيطالي، اليميني الشعبوي والمعروف بمواقفه العنصرية والمعادية للمهاجرين. التقى نظيره التونسي وعقدا ندوة صحافية في مقر الوزارة. كانت هناك في الخلفية جدارية تصور عبور جيوش القائد القرطاجي حنبعل (أو هنيبعل) جبال الألب باتجاه روما. هذه "الرسالة المشفرة" أعجبت العديد من التونسيين وجعلتهم للحظة يحسون بالفخر. لكن المجد التليد لا يشبه في شيء الحاضر المُذل. فأحفاد حنبعل ما زالوا يتمنون الوصول إلى روما، ليس كغزاة بل كمهاجرين غير نظاميين يركبون قوارب بالية عوضا عن الخيول والفيلة. "قرطاج" أصبحت تطرد أبناءها وتلقيهم في البحر. إنهم "الحراقة" الذين تركوا كل عزيز في البر الجنوبي وولوا وجوههم شطر البر الشمالي، أوروبا. وكمثل كل التغريبات، توجد أغانٍ وملاحم تحكي عذابات وأحلام المغادرين أوطانهم نحو المجهول. مئات من أغاني "المزود" (جنس غنائي شعبي تونسي) والراب الغاضبة والراي الحزينة تتحدث عن يأس الشباب من أوضاع بلادهم وركوبهم البحر الغدّار لكي يودعوا البؤس و"الحقرة" (الاحتقار) وعن حزن وحيرة "لميمة" (الأم) وأهوال "الشقف" (القارب). الحرقة أصبحت "تيمة" أساسية في الإنتاج الثقافي الشعبي، ليس في تونس فقط بل في كامل انحاء المغرب العربي. حتى أن أغنية "يا البابور يا مونامور، خرجني من لاميزار" (حبيبي القارب، انقذني من البؤس) للجزائري "رضا الطلياني" أصبحت بمثابة "نشيد وطني" مغاربي شبابي.

ظاهرة "الحرقة" أو الهجرة غير النظامية لا تخص الشباب فقط، بل هي شأن عام يمس العائلة التونسية ومعضلة أمنية / سياسية لها تأثير على "الأمن القومي" للبلاد وعلاقاتها الدولية. يكاد لا يمر أسبوع دون أن تتحدث وسائل الإعلام التونسية عن إجهاض الأجهزة الأمنية لعملية "حرقة" أو عن وصول مهاجرين تونسيين جدد إلى السواحل الإيطالية. وكل بضعة أشهر تقريباً، هناك حادثة غرق مأساوية تخلف عشرات الموتى والمفقودين. التناول الإعلامي للمسألة في أغلب الأحيان سطحي وغني بالكليشيهات حول "الحراقة"، وغالباً ما يتم استعمال عبارات مثل "الهجرة غير الشرعية" أو "اجتياز الحدود خلسة" مع كل ما تحمله من دلالات سلبية. من هم هؤلاء "الحراقة"؟ ما الذي يدفعهم إلى المخاطرة بحياتهم في بحر ابتلع عشرات آلاف المهاجرين في اقل من ثلاثة عقود من الزمن؟ كيف ينظر إليهم المجتمع، وكيف تتعامل معهم الدولة؟

## معطيات عامة

"الحرقة" هي الابن الطبيعي لاتفاقية شنغن المنظِّمة لمسألة اجتياز الحدود الأوروبية الداخلية والخارجية. مع دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في آذار/ مارس 1995 أصبح المواطنون التونسيون مطالَبين بتقديم طلب للحصول على تأشيرة دخول للدول الأوروبية المعنية بالأمر. تأشيرة لا تمنح إلا بجملة من الشروط القاسية التي ما انفكت تتزايد عبر السنين، مما جعل الكثير من التونسيين يصرفون النظر عنها ويجربون حظهم بوسائل أخرى: الزواج لمن استطاع اليه سبيلا بسائحة أجنبية أو ببنات المهاجرين اللواتي يحملن جنسيات أوروبية، أو الهجرة غير النظامية في أغلب الحالات. الهجرة ذات الطابع الاقتصادي هي "ضرورة حياتية" بالنسبة للشباب التونسي، لذا فإن سياسة غلق الأبواب التي تتبناها أوروبا لم توقف الهجرة بل جعلتها مكلفة أكثر مادياً وبشرياً، كما انها فتحت باباً جديداً للإثراء أمام عصابات الجريمة المنظمة في ضفتي المتوسط.

يمكن تقسيم تاريخ الهجرة غير النظامية في تونس إلى ثلاثة مراحل كبرى. المرحلة الأولى من اواسط العقد الاخير من القرن الماضي إلى 2003، أي قبل ان تسن تونس قوانين تجرم الظاهرة وتنخرط بحماس في الاستراتيجية الأوروبية الموضوعة للتصدي لها. خلال هذه المرحلة وصل قرابة 30 ألف تونسي إلى السواحل الإيطالية. المرحلة الثانية تمتد

من 2004 إلى أواخر 2010، وتميزت بتشدد كبير من نظام بن علي تجاه الظاهرة، الحلول الأمنية والزجرية خفضت أعداد "الحراقة" إلى بضعة مئات كل سنة لكنها لم تسعَ إلى معالجة الأسباب العميقة للظاهرة. أما المرحلة الثالثة فبدأت مع الثورة التونسية في كانون الثاني / يناير 2011 وما زالت مستمرة إلى اليوم. سنة 2011 التي شهدت ارتباكاً كبيراً للأجهزة الأمنية التونسية وسجلت ارتفاعاً تاريخياً في عدد "الحراقة" الذي تجاوز 25 ألف شخص حسب السلطات الإيطالية. ثم بدأت الأرقام في الانخفاض في السنوات التي تلتها، نظراً لبداية استقرار الأمور السياسية والأمنية في البلاد. بداية من 2016 بدأت الأعداد ترتفع من جديد لتدهور الوضع الاقتصادي في تونس، ليصبح المعدل السنوي في حدود 4000 أو5000 مهاجر غير نظامي. في المحصلة هناك أكثر من 38 ألف مهاجر تونسي غير نظامي وصلوا إلى إيطاليا خلال الفترة الممتدة من مطلع 2011 إلى مطلع 2017 يضاف لهم قرابة ألفي مهاجر في الأشهر الأربعة الأولى من سنة 2018. يعني خلال عقدين من الزمن وصل أكثر من 80 ألف مهاجر تونسي غير نظامي إلى السواحل الإيطالية. و اذا ما احتسبنا الآلاف الذين يتم ايقافهم قبل بداية الرحلة أو خلالها والمئات الذين ابتلعهم البحر، فإننا سنجد أن أكثر من مئة ألف تونسي لجأوا إلى الهجرة غير النظامية.

صحيح ان تونس أصبحت نوعاً ما أرض عبور للحراقة الأجانب (خصوصا الأفارقة)، لكن أبناء البلد ما زالوا يمثلون الأغلبية الساحقة من جملة المهاجرين، وبما نسبته أكثر من 80 بالمئة منهم.

**مئات من أغاني "المزود" (جنس غنائي شعبي تونسي) والراب الغاضبة والراي الحزينة تتحدث عن يأس الشباب من أوضاع بلادهم وركوبهم البحر الغدّار لكي يودعوا البؤس و"الحقرة" (الاحتقار)، وعن حزن وحيرة "لميمة" (الأم).. أغنية "يا البابور يا مونامور، خرجني من لاميزار" (حبيبي القارب، أنقذني من البؤس) أصبحت بمثابة "نشيد وطني" مغاربي شبابي.**

وسائل الإبحار المستعملة هي أساساً قوارب ومراكب الصيد والزوارق السريعة، وبدرجة أقل المراكب التجارية واليخوت والقوارب المطاطية ونصف الصلبة (زودياك). تنطلق رحلات الهجرة غير النظامية من مختلف السواحل التونسية، لكن هناك محافظات يفضلها المهربون أكثر من غيرها: صفاقس، المنستير، المهدية، بنزرت، نابل، مدنين. هذا ما نستنتجه من احصائيات وزارة الداخلية حول العمليات التي اجهضتها حسب المناطق. تستأثر محافظة صفاقس بالمرتبة الأولى بأكثر من ثلث العمليات (37 في المئة سنة 2016 و42 في المئة سنة 2017) ربما نظراً لطول سواحلها (الأطول في تونس)، ووجود عدة موانئ صغيرة وقرى صيادين، كما انها مدينة كبيرة يسهل الاختباء فيها والانتظار دون لفت أنظار الأجهزة الأمنية و"الوشاة". جرجيس (محافظة مدنين) والشابة (محافظة المهدية) والبقالطة (محافظة المنستير) وكاب زبيب (محافظة بنزرت) وقليبية (محافظة نابل) تعتبر أيضاً من "منصات" الحرقة النشيطة والمعروفة.

## من هم "الحراقة" التونسيون ولماذا "يحرقون"؟

الشريحة العمرية المعنية أساساً بالهجرة هم الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و35 سنة، الأغلبية الساحقة هم ذكور غير متزوجين. هجرة العائلات شبه منعدمة ويندر أن نسمع عن مثل هذه الحالات. حضور النساء في قوارب الهجرة غير النظامية ضعيف ولا يتجاوز نسبة 2 أو 3 في المئة لكنه في تطور، ويُتوقع أن يصبح محسوساً بشكل كبير في السنوات القادمة. يأتي الحراقة من كل مناطق البلاد لكن بعضها معني أكثر من مناطق أخرى: أحواز

المدن الكبرى وأحيائها الشعبية (إقليم تونس الكبرى ومحافظة صفاقس ومحافظات جهة الساحل)، وبدرجة اقل أبناء المدن الداخلية الأكثر فقراً خصوصاً من الوسط والجنوب الغربيين. أبناء الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى هم الأكثر اقبالاً على "الحرقة"، يليهم بالطبع أبناء الطبقات الفقيرة والمعدمة.

الحرقة هي قبل كل شيء هجرة بدافع اقتصادي أي انها امتداد للتقاليد الهجرية التونسية التي ترسخت منذ أواخر ستينيات القرن الماضي. الأسباب التي تدفع الشباب التونسي للحرقة حالياً تكاد تكون نفس الأسباب التي دفعت أجيالاً من التونسيين للهجرة سابقاً علاوة على فرض أوروبا التأشيرة بشروط تعجيزية.

**الهجرة ذات الطابع الاقتصادي هي "ضرورة حياتية" بالنسبة للشباب التونسي، لذا فإن سياسة غلق الأبواب التي تتبناها أوروبا لم توقف الهجرة بل جعلتها مكلفة أكثر مادياً وبشرياً، كما انها فتحت باباً جديداً للإثراء أمام عصابات الجريمة المنظمة في ضفتي المتوسط.**

أوروبا - خصوصا الدول الاستعمارية منها - تتحمل جزءا كبيرا من مسؤولية ما يحدث حالياً عند حدودها الجنوبية. ليس في هذا الكلام تحامل: عقود من إستعمار الدول المغاربية واستنزاف مواردها ودعم النخب المحلية المستبدة والفاسدة بعد الاستقلال، جعل من هذه الدول بلداناً فاشلة وطاردة لأبنائها خاصة الشباب. كما ان تشجيع دول أوروبا الغربية لهجرة شباب المغرب العربي اليها بعد الحرب العالمية الثانية (كيدٍ عاملة ضرورية في اعادة بنائها وتشغيل مصانعها) أرسى قواعد حركية كبيرة بين ضفتي المتوسط وديناميات اجتماعية لا يمكن انكارها وإنهائها بمجرد قرار سياسي/ أمني أوروبي. الحديث عن المسؤولية الأوروبية لا يعني إعفاء "المحليين" من مسؤولياتهم، فالأنظمة "الوطنية" التي بددت ثروات طبيعية وإمكانات بشرية هائلة هي "شريك أصلي" في الجريمة.

السبب الرئيسي اذاً اقتصادي: فقر، بطالة، ضعف في الإنتاجية والتشغيل وفي إمكانية تطور الاقتصاد التونسي، إختلال التنمية بين الجهات، وتكدس الفقراء في ضواحي المدن الكبرى وأحيائها الشعبية، استشراء الفساد والمحسوبية، الخ... لكن الأهداف تختلف من مهاجر إلى آخر، وحتى من شريحة عمرية إلى أخرى. هناك فرق كبير بين مَن يهاجر لأن البطالة أرهقته أو لأن دخله غير كاف بالمرة، وبين من يبحث عن تكوين ثروة بطريقة سريعة. حتى الملامح الاقتصادية - الاجتماعية المهاجرين تتغير بإستمرار، فالجيل الأول كان أساساً من الشباب المعدمين ذوي المستوى التعليمي المتدني، لكن دخل فيما بعد أبناء الطبقات الوسطى على الخط، وحتى حاملي الشهادات الجامعية العليا الذين أصبحوا حاضرين بقوة.

يمكن تقسيم الشباب الراغب في الهجرة غير النظامية إلى ثلاث فئات عمرية: 18-24 سنة، 25-29 سنة و30-35 سنة. الفئتان الثانية والثالثة كانتا الأكثر حضوراً في قوارب الحرقة قبل الثورة: شباب تعبوا من الوظائف المرهقة ذات المردود المالي الضعيف أو لم يجدوا عملا يتناسب مع مؤهلاتهم، أو لم يجدوا عملاً أصلاً. يسافرون بهدف تحسين أوضاعهم وأوضاع عائلاتهم ويبحثون عن الاستقرار. الفئة الأولى، أي الأصغر سناً كان حضورها في عمليات الهجرة غير النظامية محدوداً قبل الثورة لكنها أصبحت الآن الأكثر اقداماً على هذه المغامرة. هذا التغير في ترتيب الفئات العمرية يمكن ان يفسر بتأثير انباء حوادث الغرق على الراغبين في الهجرة الأكبر سناً مما يجعلهم يتراجعون عن الحرقة حفاظاً على سلامتهم. الأصغر سناً لا يريدون ان "يضيعوا الوقت" كما فعل اخوتهم الكبار، لذا لا يحاولون أصلاً بناء مستقبلهم في بلدهم ويلجؤون للحل الأسرع و"الأنجع": الهجرة حتى وإن كانت غير نظامية وخطرة.

عدد من المراهقين "الحراقة" لا يهاجرون بسبب الفقر بل لخوض مغامرة وإثبات شجاعتهم وقدرتهم على تخطي الصعاب: راجت في السنوات الماضية فيديوهات وصور لشباب يلتقطونها وهم على متن قارب الحرقة وكأنهم في نزهة بحرية! كما أن هذه الفئة العمرية هي الأكثر تأثراً بالصور الرائجة عن الغرب المتطور تكنولوجياً والمليء بالملذات الحسية المتاحة للجميع، وعن المهاجر الذي يعيش حياة الرغد في الخارج.

إذاً أهمية البعد الاقتصادي لا تعني انه العامل الوحيد بل هناك عوامل ثقافية ونفسية مؤثرة أيضاً. هناك أيضاً من يهاجر للهروب من أحكام قضائية أو للالتحاق بقريب أو حبيب.

## كيف ينظر المجتمع التونسي للهجرة غير النظامية؟

كلمة "مجتمع" فضفاضة جداً، وسيكون من الأكثر دقة الحديث عن طبقات اجتماعية - اقتصادية. الطبقات المرفهة والفئات العليا من الطبقة الوسطى تنظر إلى الأمر عن بعد وبترفع، خطابها حول "الحراقة" يرتكز على نقطتين أساسيتين: أولاً تجريم الظاهرة وتأثيم هؤلاء الشباب "الكسالى" الذين لا يريدون العمل في بلادهم بل يفضلون التسكع والتورط في عصابات إجرامية في أوروبا، ثانياً الارتياح لتخلص البلاد من الآلاف من "سقط المتاع" والمجرمين المحتملين.

موضوع "الحرقة" يهم أساساً الطبقات الفقيرة والفئات الدنيا من الطبقة الوسطى. عندما ظهرت الهجرة غير النظامية في تونس أواسط العقد الاخير من القرن العشرين، كان أغلب "الحراقة" لا يخبرون أفراد عائلاتهم - خصوصا الأمهات - بنيّتهم اجتياز البحر كي لا يحاولوا ثنيهم عن "مشروعهم". ينتظر الحارق الوصول لسواحل الجزر الإيطالية والانتقال بعدها إلى إحدى المدن في البلاد نفسها أو في دول أوروبية غربية أخرى ليتصل بعائلته ويخبرها بوصوله، أو يوصي أحد أصدقائه بإعلام العائلة بعد انطلاق القارب. في تلك الفترة كانت "الحرقات" أكثر أمناً نظراً لقلة المقبلين عليها ولنوعية المراكب المستعملة وقلة الرقابة. ولكن مع تزايد عدد الراغبين في الحرقة، وتشدد السلطات التونسية والإيطالية، والجشع المتزايد للمنظمين والمهربين، أصبحت الرحلات اقل أمناً. في البداية، كانت العائلات التونسية ترفض لجوء أبنائها إلى مثل هذا "الحل" الخطير والمميت أحياناً. لكن هذا الرفض بدأ يتراجع مع اشتداد أزمة البطالة في بدايات القرن الحادي والعشرين، والتي مست حتى حاملي الشهادات العليا. بدأت العديد من العائلات، خصوصاً الأكثر فقراً، تتفهم رغبة أبنائها في الهجرة غير النظامية. بعد الثورة، والتزايد المهول لعدد الحراقة وتدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد بشكل منذر بالخطر، أصبح التفهم تشجيعاً في كثير من الحالات. العديد من العائلات أيقنت ان لا مستقبل لأبنائها في تونس، وأصبح من العادي ان يتعاون الأقارب لجمع المبلغ اللازم لاجتياز المتوسط. يمكن إعتبار الأمر استثماراً جماعياً: وصول الابن "الحارق" سالماً إلى أوروبا وتمكنه من تسوية وضعيته يمكن أن يغيّر تماماً الوضع المالي والاجتماعي للعائلة.

**صحيح ان تونس أصبحت أرض عبور للحراقة الأجانب (خصوصا الأفارقة)، لكن أبناء البلد ما زالوا يمثلون الأغلبية الساحقة من مجموع المهاجرين، وبما نسبته أكثر من 80 بالمئة منهم.**

طبعا هذا السيناريو هو الأكثر تفاؤلاً، هناك سيناريوهات أقل "وردية": القبض على الإبن قبل الوصول إلى أوروبا، غرق المركب، موت الإبن وأحياناً فقدان جثته، القبض عليه في أوروبا وترحيله. كل سنة يتم القبض على مئات

"الحراقة" وتغرق عدة مراكب في عرض البحر مخلفة مآسٍ لدى العائلات. ولعل أصعب الحالات هي تلك التي لا تجد فيها العائلة حتى جثة ابنها او تعجز عن استقدام رفاته من إيطاليا.

موضوع الهجرة حاضر بقوة في حياة التونسيين، خصوصا لدى فئة الشباب، يتبادلون الآراء و "الخبرات" وحتى الأحلام. الأحياء الشعبية مليئة بالوسطاء الذين يتصيدون الحالمين بتجاوز أسوار القلعة أوروبا. آلاف الراغبين في الهجرة يبحثون عن "خيط حرقة" (معلومات ووسطاء للوصول إلى منظم رحلات) وعادة لا يطول بحثهم كثيراً ويجدون من يرشدهم إلى "طريق الخلاص". صار لدى أغلب التونسيين قصة عن الحرقة، عاشوها بأنفسهم أو عاشها أقارب وأصدقاء لهم. قصص بعضها "طريف" كالحراقة الذين يتعرضون للاحتيال وتبحر مراكبهم عدة ساعات قبل ان تتركهم على سواحل مدينة تونسية، وبعضها تتحدث عن نهايات سعيدة أو أحداث مرعبة. هذه الظاهرة وبحكم ترسخها في المجتمع التونسي أصبحت حاضرة بقوة في البرامج الإعلامية والأعمال الدرامية والأفلام التونسية فضلاً عن الأدب المكتوب والأغاني الشعبية وفنون الشارع كالغرافيتي.

## التعامل الرسمي مع الهجرة غير النظامية

الخطاب الرسمي في تونس يجرم هذه الظاهرة ويعتبرها ممارسة خطيرة وجبت محاربتها. تتعامل الدولة مع الهجرة غير النظامية كممارسة ليست لها جذور اقتصادية واجتماعية حتى تتفادى تحمل مسؤوليتها في هذا الصدد. لكن هذا لا يعني ان السلطات تعادي تماماً "الحرقة" و"الحراقة". على المستوى العملي، الهجرة غير النظامية لا تمثل خطراً كبيراً على الدولة وأمنها بل لها عدة "منافع". أغلب "الحراقة" هم شباب في سن العمل، في حين تشهد البلاد أزمة بطالة متفاقمة منذ عدة سنوات، يعني الآلاف الذين يعبرون البحر المتوسط كل سنة يخففون جزئياً من حدة المشكلة. كما ان المحظوظين الذين يصلون إلى أوروبا سيتحولون إلى مهاجرين يرسلون أموالاً بالعملة الصعبة إلى عائلاتهم في تونس، ويساهمون في تخفيف وطأة الفقر على الآلاف وحتى عشرات الآلاف من أقاربهم. الحراقة الذين يحصلون على أوراق إقامة قانونية سينضمون إلى قرابة مليوني تونسي يعيشون في الخارج ويعودون كل صيف لقضاء العطلة في البلاد، مما يخلق حركية اقتصادية كبيرة. هذا دون الحديث عن المهاجرين الفقراء الذين يرجعون إلى البلاد كمستثمرين ويشغلون شباباً عاطلين عن العمل. باختصار الهجرة سواء كانت قانونية او غير نظامية هي إحدى صمامات أمان "السلم الاجتماعي" وقنوات تصريف غضب الطبقات الأقل حظاً، وهذه المعادلة ليست وليدة اليوم بل تعود إلى ستينيات القرن الماضي. كما أن الهجرة غير النظامية تدر أموالاً ضخمة على المتواطئين في مختلف الأجهزة الأمنية المكلفة بالتصدي لها. هذا التواطؤ ليس مجرد تخمينات، فالمنطق يقول انه لا يمكن لعشرات الآلاف ركوب قوارب "الحرقة" من نقاط الانطلاق نفسها تقريباً وعلى مدى عقدين، دون أن يكون هناك تساهل من قبل الأجهزة الأمنية.

فما الذي يدفع الدولة التونسية إلى تبني سياسة أكثر فأكثر تشدداً في تصديها للهجرة غير النظامية؟ الإجابة بديهية: السياسات الهجرية للاتحاد الأوروبي الذي يريد من دول الجنوب التكفل بحل مشاكل صنعتها دول الشمال. بالطبع هناك أسباب أخرى مثل الإحراج الذي تسببه حوادث غرق كارثية وموجات الغضب التي تصاحبها، كما أن هناك علاقات محتملة بين شبكات الهجرة غير النظامية وشبكات الاتجار بالبشر والتهريب وحتى الإرهاب. لكن تبقى الضغوطات / الإملاءات الأوروبية هي السبب الأساسي وراء تبني الدولة التونسية لقوانين وممارسات قامعة للراغبين في الهجرة من أبناء البلد وأفارقة جنوب الصحراء (ترانزيت).

بدأت الضغوطات منذ أواخر تسعينات القرن الماضي، أي بعد ظهور الهجرة غير النظامية بسنوات قليلة. نظام زين العابدين بن علي الذي سعى دائماً إلى إرضاء الدول الغربية المؤثرة حتى تغض الطرف عن ممارساته الديكتاتورية، كان متعاوناً جداً معها على المستوى الاقتصادي والأمني. ففضلاً عن توقيعه اتفاقيات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، كان بن علي يسوق نفسه كحليف لأوروبا في مكافحة الإرهاب والتصدي للهجرة غير النظامية. ونظراً لأن الظاهرة جديدة وفريدة نوعاً ما، فإنه لم تكن هناك قوانين تونسية قادرة على التعامل معها بحزم. فالقانون التونسي الذي يضبط مسألة السفر واجتياز الحدود يعود إلى سنة 1975، عندما كانت أوروبا مفتوحة للمهاجرين دون تأشيرات. لذا ضغط الأوروبيون على تونس لسد هذا "الفراغ التشريعي"، وهو ما بدأ فعلا في آب/أغسطس 1998، تاريخ توقيع أول اتفاقية بين تونس وإيطاليا تهدف إلى التنسيق بين الدولتين للتصدي للهجرة غير النظامية، وقبول تونس بإعادة استقبال مواطنيها الذين وصلوا إيطاليا أو يقيمون فيها بطرق غير قانونية. هذه الاتفاقية سيتم تدعيمها بثلاث اتفاقيات إضافية تم توقيع آخرها في نيسان/ إبريل 2011.

بداية من سنة ،2002 انخرطت تونس بشكل فاعل في المنظومة الأمنية المتوسطية ولعبت دوراً بارزاً في جهود "مجموعة 5 زائد 5" للتصدي للهجرة غير النظامية. احتضنت في تشرين الأول/ أكتوبر 2012 مؤتمراً وزارياً حول الهجرة في غرب المتوسط، ثم قمة رئاسية حول الموضوع نفسه في كانون الأول/ ديسمبر 2003. وفي سنة 2004، مرت تونس إلى السرعة القصوى إثر مصادقة برلمانها على قانون عدد 6 لسنة 2004 (مؤرخ في 3 شباط / فبراير 2004) الذي نقح القانون عدد 40 لسنة 1975 (المؤرخ في 14 أيار/ مايو 1975) المتعلق بجوزات ووثائق السفر. ولا يتعلق الأمر فعلياً بهذه الاخيرة بل بالهجرة غير النظامية على الرغم من عدم استعمال المشرّع ألفاظاً مثل "هجرة" أو "مهاجرين"، واستبدالها بعبارة "دخول التراب التونسي ومغادرته". هذا القانون هو من دون مبالغة من أكثر القوانين تشدداً في العالم في مسألة الهجرة غير النظامية. فهو ينص في الجزء الممتد من الفصل 38 إلى الفصل 53 على عقوبات سالبة للحرية وغرامات مالية (تتراوح بين 3 سنوات و20 سنة سجناً و8 آلاف ومئة ألف دينار) لكل المتدخلين في مختلف مراحل الهجرة غير النظامية (تدبير وتنظيم، وساطة، قيادة، توفير معدات، إيواء، الخ)، ولا يستثني حتى الذين يقدمون العون مجاناً أو يتضامنون مع المهاجرين الذين يعيشون ظروفاً صعبة. بل هو يعاقب حتى الذين لا يلعبون دور الوشاة (الفصل 45): "يعاقب بالسجن مدة ثلاثة أشهر وبخطية قدرها خمسمئة دينار كل من يمتنع عمداً ولو كان خاضعاً للسرّ المهني عن إشعار السلطات ذات النظر فوراً بما بلغ إليه من معلومات أو إرشادات وبما أمكن له الاطلاع عليه من أفعال حول ارتكاب الجرائم المنصوص عليها بهذا الباب". صحيح أن أغلب العقوبات تستهدف "المنظمين" و"المهربين"، إلا انها قبل كل شيء غلق للباب الأخير الذي تبقّى أمام الراغبين في الهجرة والذين من شبه المستحيل أن يتحصلوا يوما على تأشيرة سفر إلى أوروبا. استطاع نظام بن علي السيطرة تقريباً على تدفق المهاجرين وحصل في المقابل على مكاسب سياسية ومادية من الأوروبيين.

**الهجرة، سواء كانت قانونية أو غير نظامية، هي إحدى صمامات أمان "السلم الاجتماعي" ومن قنوات تصريف غضب الطبقات الأقل حظاً. وهذه المعادلة ليست وليدة اليوم بل تعود إلى ستينيات القرن الماضي.**

بعد الثورة التونسية واندلاع الحرب في ليبيا، اختلطت كل الأوراق وبدأت مرحلة جديدة في ظاهرة "الحرقة" فالفوضى السياسية والفراغ الأمني في هذين البلدين مثلتا فرصة ذهبية لمئات آلاف الأفارقة من شمال وجنوب الصحراء لكي يجتازوا المتوسط، مما خلق حالة من الهلع في الضفة الشمالية وجعل المسؤولين الأوروبيين يتقاطرون على تونس لدفعها الى "تحمل مسؤوليتها" والمساهمة في تقليص حجم وسرعة تدفق المهاجرين. الدول الأوروبية

المعنية أساساً هي إيطاليا (دولة عبور وإقامة) وفرنسا وألمانيا (دول إقامة). يغلف الأوروبيون طلباتهم بأغلفة من نوع "التنسيق الأمني" و"مساعدات تنموية" و"معونات لوجستية لتطوير قدرات الأمن التونسي" و"مكافحة الإتجار بالبشر". كما انهم يقدمون وعوداً بدعم الاقتصاد التونسي وتشجيع الشباب وتسهيل حصول التونسيين على تأشيرات لدخول فضاء شنغن... وعود لا يصدِّقها أحد.

الهجرة غير النظامية وسبل التصدي لها هي مواضيع يندر أن تغيب عن أي اجتماع بين مسؤولين أوروبيين وتونسيين، حتى وان لم تكن لموضوع اللقاء الأصلي علاقة مباشرة بالأمر. ضعف الحكومات التونسية المتعاقبة وبحثها عن الدعم الخارجي بأي ثمن يجعل الأوروبيين يتجرؤون أكثر فأكثر على فرض شروطهم وعلى اقتراح إجراءات و"حلول" للهجرة غير النظامية لا تحترم السيادة الوطنية: فتح مكاتب في تونس لبحث ملفات الأفارقة طالبي اللجوء إلى أوروبا، إقامة مخيمات لإعادة استقبال المهاجرين الأفارقة غير النظاميين الذين وصلوا إلى أوروبا، إحداث "نقاط ساخنة" لتسجيل بيانات المهاجرين غير النظاميين الذين توقفهم السلطات التونسية، الخ..

**تتسارع خطى "الشراكة" بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي لتسهيل تنقل السلع بين الضفتين. لكن وبالنسبة للبشر، فوحدهم "الشماليون" بإمكانهم السفر إلى "الجنوب" متى شاءوا.**

لا يبدو أن الضغوط الأوروبية ستخف قريباً، خصوصاً وأن القارة العجوز تشهد صعوداً متسارعاً للقوى الشعبوية الانعزالية والمعادية للهجرة والأجانب. كما لا يمكن التفاؤل باستمرار "المقاومة" النسبية للدولة التونسية، فهامش المناورة ما انفك يضيق: الاقتصاد التونسي المتأزم هو بشكل ما تحت رحمة "الجهات المانحة" والمؤسسات المالية الدولية والمستثمرين الأجانب. ما لا تحصل عليه أوروبا بالترغيب يمكن أن تحققه بالتهديد والابتزاز: إدراج تونس على قوائم سوداء، تعطيل الموافقة على القروض وصرف أقساطها، وقف دعم الاستثمار والسياحة، وضع عراقيل أمام وصول السلع التونسية إلى الأسواق الأوروبية، إثارة ملفات الإرهابيين التونسيين وشبكات تسفير الجهاديين، الخ... مفاوضات "اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق" التي بدأت منذ سنتين بين تونس والاتحاد الأوروبي تكشف مدى اختلال التوازن بين "الشريكين": لم تطالب تونس بإعفاء كل التونسيين من التأشيرة ولا بتسهيل حصولهم على فرص عمل في أوروبا، بل استعطفت المفاوض الأوروبي أن يستثني رجال الأعمال التونسيين من التأشيرة. طبعاً لم يقبل المفاوض الأوروبي لكنه وعد بتخفيف شروط منح التأشيرة لهؤلاء.

## ختاماً

منذ قرابة ربع قرن، بدأت قوارب "الحرقة" تغادر البلاد ليلاً متسللة باتجاه "أرض الخلاص". تطورت أشكال الحرقة وتكلفتها كما تغيرت ملامح الحرّاقة والمهربين والمنظِّمين، لكن هناك أشياء ثابتة: الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية في تونس أكثر فأكثر صعوبة، الحدود الأوروبية أكثر فأكثر قسوة، والترسانة القانونية التونسية أكثر فأكثر تشدداً. العديد من الدراسات واستطلاعات الرأي تؤكد ان أكثر من نصف الشباب التونسي يرغب في الهجرة، وأن ما بين 30 و40 في المئة من الراغبين في الهجرة مستعدون لركوب "قوارب الموت". تتسارع خطى "الشراكة" بين الاتحاد الأوروبي، ودول المغرب العربي لتسهيل تنقل السلع بين الضفتين، لكن وبالنسبة للبشر، فوحدهم "الشماليون" بإمكانهم السفر إلى "الجنوب" متى شاءوا. وكما هو الأمر بالنسبة للتهريب والاقتصاد الموازي، فلا يمكن للحل الأمني ولثقافة التجريم والوصم وكل "الحلول" العدوانية، أن تقضي على معضلة "الحرقة". ما لم يتم التركيز أكثر على الظروف الاقتصادية

للشباب ومنحهم الأمل في العيش بكرامة في بلدانهم، والحق في استكشاف العالم، سيبقى "البابور" حبيب الملايين ووسيلة نقلهم الوحيدة إلى غد أفضل مأمول..

سمعان خوام - سوريا

# البحر الأبيض المتوسط، مقبرة البشر والآمال


ناظم يوسفي

باحث من تونس


المقاربة الأمنية في التعامل مع الهجرة الى أوروبا منافقة، فالبلدان الأوروبية ستكون بحاجة حقيقية لآلاف البشر القادمين من المغرب العربي وأفريقيا لمواجهة التحديات التي يفرضها التهرم السكاني لمجتمعاتها.

استيقظ أرخبيل قرقنة، الواقع قبالة سواحل مدينة صفاقس التونسية، يوم 3 حزيران / يونيو 2018 على وقع مأساة: غرق قارب غير معد للسفر يحمل قرابة 180 مهاجراً غير نظامي. ابتلع المتوسط المزيد من البشر. انطلق المركب من سواحل قرقنة فجراً بإتجاه جزيرة لامبيدوزا الإيطالية، لكن عاصفة هوجاء قلبته. تمكن الحرس البحري التونسي من إنقاذ 74 مهاجراً، من بينهم خمسة أشخاص قادمين من إفريقيا جنوب الصحراء، وانتشل 71 جثة، أربعة منها لنساء حوامل. قرابة الأربعين مهاجراً اعتبروا في عداد المفقودين. وبما يتعدى الكارثة الجماعية، فهناك روايات فردية بثتها الإذاعات تحكي عن مآس شخصية: والد أحد المهاجرين المفقودين يروي عذابات ابنه الذي كان يريد الالتحاق بأمه واخته في إيطاليا، لكن طلباته للحصول على التأشيرة رُفضت 11 مرة. أحد الناجين يروي كيف ان القارب المعد لنقل 70 شخصاً خرج وهو يحمل على متنه 180 مهاجراً. ناجٍ آخر وبعد أن وصف أهوال حادثة الغرق، يصرح بأنه مستعد لخوض المغامرة مجدداً كي يصل الى السواحل الإيطالية.

ليس هذا الحادث أول ولا آخر مأساة في البحر الأبيض المتوسط الذي أصبح مقبرة للبشر والآمال. هناك حادثتا غرق سابقتان أثارتا ضجة كبيرة: خلال ليلة 6 أيلول /سبتمبر 2012 غرق، غير بعيد من جزيرة لامبيدوزا الإيطالية، قارب انطلق من مدينة صفاقس حاملاً 100 شخص. استطاع 56 شخصاً النجاة وتمّ انتشال جثتين، وأما الآخرون فلا شيء.. ولا حتى بقايا. و في الثالث من تشرين الاول / أكتوبر 2017 خلفت حادثة اصطدام بين قارب مهاجرين غير نظاميين وخافرة تابعة للبحرية التونسية قبالة سواحل أرخبيل قرقنة عشرات الموتى والكثير من المفقودين.

للإشارة إلى هذا الشكل من الهجرة نحو أوروبا اخترنا وصف "غير نظامية"، فمصطلحات مثل "سرية" و"غير شرعية" التي تستعمل على نطاق واسع، سواء في شمال المتوسط أو في جنوبه هي نعوت وضعت لتجريم الظاهرة كما أنها مشحونة بدلالات ضمنية أخلاقوية ووعظية.

## هجرة قديمة وغير مضبوطة

تاريخياً، كانت هجرة التونسيين غير النظامية نحو إيطاليا، في جزء كبير منها، غير مضبوطة. فعلى الرغم من اتفاقيات جلب الأيادي العاملة المبرمة بين تونس و البلدان الأوروبية منذ العقد السادس من القرن الماضي، وهي كانت منظمة لتوجيه وتأطير الأدفاق الهجرية، فإن التونسيين الطامحين إلى الهجرة كانوا يفضلون السفر دون المرور بهذه الآليات المؤسساتية التي تم وضعها في ضفتي المتوسط. فهم كانوا يعولون على شبكات علاقاتهم الاجتماعية للوصول إلى أوروبا. يذهب المهاجر بصفته سائحاً دون تأشيرة، ثم يجد عملاً و يسوي وضعيته القانونية فيما بعد. تؤكد هذا الموقف شهادات جمعت من تونسيين استقروا في مدينة نيس الفرنسية منذ 1967: مرور الراغب في الهجرة بالمنظمات الرسمية المكلّفة بتوظيف اليد العاملة الموجهة للخارج، يستغرق الكثير من الوقت ويتطلب اللجوء إلى وسطاء وأشخاص نافذين لكي يرد اسمه في قائمة الذين سيقع عليهم الاختيار. في الوقت الذي يمكنه أن يصل إلى فرنسا في مدة أقصر عبر استغلال شبكات العلاقات العائلية والصداقة والجيرة، طالما أن تسوية وضعيته القانونية سهلة. حسب الإحصائيات الرسمية التونسية فإن أكثر من سبعين في المئة من حالات الهجرة إلى أوروبا خلال الفترة الممتدة بين 1967 و1972 كانت تلقائية لم تخضع لرقابة السلطات التونسية (1).

**أكثر من سبعين في المئة من حالات الهجرة إلى أوروبا خلال الفترة الممتدة بين 1967 و1972 كانت ذاتية، لم تخضع للآليات الموضوعة للهجرة والاتفاقات الموقعة لهذا الغرض بين تونس وبلدان أوروبية، ولا لرقابة السلطات التونسية.**

تغيرت المعطيات مع وقف هجرة العمل في أوروبا ابتداء من أواسط السبعينات من القرن الماضي. وأصبحت تسوية وضعية المهاجرين المقيمين بطريقة غير قانونية أصعب فأصعب. بدأت الهجرة غير النظامية المتعارف عليها باسم "الحرقة" والتي تنطلق من تونس نحو إيطاليا في بداية التسعينات من القرن الماضي، عندما أقرت اتفاقية "شنغن" فرض تأشيرة دخول على التونسيين. الصعوبات الاقتصادية في تونس والبطالة، بالإضافة إلى التفاوت في التنمية بين الجهات، خلقت ظروفاً ملائمة للهجرة غير النظامية (2). ظهور هذا الشكل من الهجرة التي تنتج عنها مآس غالباً ما تكون مميتة هو إذاً نتيجة تغيير التشريعات في أوروبا وغلق الحدود أمام الأيادي العاملة وإقامة الجدار المتوسطي في فترة ينفتح العالم خلالها على رؤوس الأموال والسلع والأفكار. وتشديد شروط منح التأشيرة، والمراقبة الصارمة للحدود، عرّضا حياة آلاف الشباب للخطر. أصبحت القوانين الأوروبية منذ عدة سنوات ردعية تحت تأثير الترسانة القانونية لإتفاقية شنغن. وبموازاة ذلك، تجرِّم القوانين التونسية الرحلات غير النظامية وهي صارت تقضي بسجن الذين يحاولون اجتياز الحدود بطريقة "غير شرعية" كما تنص على عقوبات سجنية أثقل بكثير للمنظمين والذين يقودون الرحلة، وعلى غرامات مالية كبيرة.

## التحدي

وعلى الرغم من أن دول الجنوب انتظرت الاستثمارات الأجنبية التي أعلن عنها وسط مظاهر احتفالية كبيرة عقب توقيعها اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي، فإن هذه الاستثمارات تتأخر في القدوم، وحتى تلك الموجودة من قبل قام أصحابها بحملات تطهير أحالت العديد من الموظفين إلى البطالة.

وسائل الردع في تونس كما في أوروبا لم تحبط العوامل المشجعة على الهجرة التي ما انفكت تتزايد. لم يعد شباب جنوب المتوسط - ومن بينهم التونسيون - المحاصرون من الفقر والبطالة والاضطراب النفسي يرون نهاية النفق.. بل أن الهجرة غير النظامية لم تعد فقط طريقة للبحث عن عمل بل أصبحت فعلا "بطولياً" تتشكل من أجله مجموعات وتتحدى "الدولة" المعتبرة بنظرهم رديف الفشل والفساد والفوضى.

استناداً إلى بحوث "المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية"، فإن رحلات الهجرة غير النظامية تُرتَّب من طرف شبكات إجرامية تستغل حالة الضيق التي يعيشها الطامحون إلى السفر. تربح هذه الشبكات قرابة 400 مليار دولار(3). وتشير الدراسة إلى ظهور مجموعات مافيوزية ذات بعد دولي تضم ايطاليين وألبان وجنسيات أخرى. يجب على الراغب في الهجرة أن ينفق ما بين 3000 و8000 دينار (1000 - 3000 يورو).

في سنة 2008 جاء المهاجرون التونسيون غير النظاميين لأول مرة على رأس قائمة الجنسيات التي وصلت إلى لامبيدوزا حيث بلغ عددهم 6762 شخص. في 2007 بلغ عددهم 1100 مهاجر محتلين هكذا المرتبة الرابعة وراء الأريتيريين والمغاربة والفلسطينيين. خلال سنتي 2009 و 2010 انخفض عدد الذين وصلوا السواحل الإيطالية إلى معدل أقل من 1000 مهاجر في السنة بسبب تشديد السياسة الهجرية التي وضعتها إيطاليا. لكن غداة الثورة التونسية تم تسجيل ذروة هجرية ترجع لعدة أسباب من بينها التراخي الأمني وجو الفوضى في البلاد وقلق الشباب إزاء مستقبل غير واضح وقدرة "سوق" الهجرة غير النظامية على تحريك الشباب الذين يطمحون إلى الهجرة في سياق يتميز بضعف الدولة (4).

بدءاً من النصف الثاني لسنة 2011، تناقص حجم الهجرة غير النظامية: انخفض عدد التونسيين الذين وصلوا إلى

إيطاليا من 20258 إلى 4300 شخص. إعادة تفعيل عمليات مراقبة السواحل والموانئ من قبل السلطات المختصة هي بلا شك أحد الأسباب الانخفاض.

**على الرغم من أن دول الجنوب انتظرت الاستثمارات الأجنبية التي أعلن عنها وسط مظاهر احتفالية كبيرة عقب توقيعها إتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي، فإن هذه الاستثمارات تتأخر في القدوم، وحتى تلك الموجودة من قبل قام أصحابها بحملات تطهير أحالت العديد من الموظفين الى البطالة!**

تعي السلطات الرسمية في تونس أن المهاجرين غير النظاميين هم ضحايا أزمة اقتصادية هيكلية لا يمكن تجاوز آثارها السلبية إلا عبر ضمان استقرار الوضع السياسي للبلاد ودفع النمو الاقتصادي من جديد. لكنها ما زالت تعتبر الهجرة غير النظامية ممارسة غير قانونية. في الواقع، لم يتم تعديل قانون ردع اجتياز الحدود بطريقة غير شرعية الصادر في 3 شباط/ فبراير 2011، وهو قمعي ومخالف لحقوق الإنسان. ميدانياً، تعتبر الحكومة أن التصدي الأمني للهجرة غير النظامية هي أولوية في انتظار توقيع اتفاقيات تشجع الهجرة الشرعية. من هذا المنطلق تُدعِّم وزارة الداخلية التونسية قدراتها في المراقبة اعتماداً على مساعدات أوروبية مالية ولوجيستية. بالنسبة للرأي العام، فالمآسي المرتبطة بالهجرة غير النظامية تحرك مشاعر الغضب والتعاطف والترحم. إلا أن وسائل الإعلام وخطب السياسيين تستعيد، بعد مراعاة مشاعر الحزن لأيام، الخطاب الأخلاقوي/ الوعظي الذي يجرّم المهاجر. وهو خطاب يتناغم مع المقاربة الأمنية الأوروبية للظاهرة.

## خلاصة

في شمال المتوسط، تتحرك الدول المهووسة باستيهام "الغزو" لإقفال الحدود عبر وكالة "فرونتكس" ("الوكالة الأوروبية لحرس الحدود وخفر السواحل"). في السنوات الأخيرة، سجلت الحدود الخارجية لأوروبا زيادة غير مسبوقة في عدد المهاجرين واللاجئين الذين يأملون في دخول الاتحاد الأوروبي. والدول التي لديها حدود خارجية هي وحدها المسؤولة عن مراقبتها، ومع ذلك، فبإمكان وكالة فرونتكس تقديم دعم تقني إضافي لدول الاتحاد الأوروبي التي تواجه ضغطاً هجريا قويا. تنسق وكالة فرونتاكس عمليات بحرية (في اليونان وإيطاليا واسبانيا مثلا) بالإضافة إلى عمليات على الحدود الخارجية البرية خاصة في بلغاريا ورومانيا وبولونيا وسلوفاكيا. وهي أيضا حاضرة في عدة مطارات دولية في كامل أنحاء أوروبا (5).

كل التدابير، سواء الموجودة في شمال المتوسط أو في جنوبه، لا يمكنها وقف تدفق الهجرات غير النظامية. فأخبار المراكب التي رست في السواحل الإيطالية، أو القوارب التي يتم اعتراضها في عرض المتوسط سواء على أيدي السلط التونسية أو خفر السواحل الإيطالي هي خبز يومي. معالجة هذه الظاهرة تمرّ عبر اعتماد مقاربة جديدة تقطع مع الوسواس الأمني وتأخذ في عين الاعتبار كرامة وحرية الأشخاص. فمنذ فجر التاريخ، لم توقف الحدود التنقلات البشرية أبداً، فالهجرة حركة طبيعية وشرعية. والحل هو إيجاد إمكانيات ازدهار للبشر في بلدانهم مع التصدي في الوقت نفسه لسياسة تحصين الحدود الأوروبية في الشمال. الخطاب السائد في الجنوب ضد المهاجرين غير النظاميين مبني على الحجج نفسها التي يقدمها الأوروبيون. وبهذا الشكل، تلعب دول الجنوب دور الشرطي الذي يحرس الحدود الأوروبية بالوكالة. المقاربة الأمنية في التعامل مع الأدفاق الهجرية في أوروبا منافقة وتنطوي في الوقت نفسه على مفارقة تاريخية، فالبلدان الأوروبية ستكون بحاجة حقيقية لآلاف البشر القادمين من المغرب العربي وأفريقيا

لمواجهة التحديات التي يفرضها التهرم السكاني لمجتمعاتها، فالاقتصاد الأوروبي مجبر على استجلاب سواعد تلبي احتياجات ستتزايد أكثر فأكثر...

(1) ناظم اليوسفي "تونسيون في إقليم الألب-ماريتيم: تاريخ محلي ووطني للهجرة العابرة للمتوسط (1956-1984)"، كتاب صادر بالفرنسية عن دار نشر l'Harmattan-IRMC باريس 2013.

(2) رضا بن خليفة " الهجرة غير النظامية في تونس بعد 14 يناير 2011، مشكلة المفقودين: السلط العمومية والمجتمع المدني" ، مقال صادر بالفرنسية في مجلة Hommes et Migrations العدد 1303 آذار/مارس 2013

(3) ملاحظة المترجم: هذا الرقم لا يخص تونس وحدها أو سنة بعينها بل هو حساب تقريبي لعائدات شبكات تهريب المهاجرين في العالم.

(4) ملاحظة المترجم: خلال الأشهر الأربعة الأولى التي تلت اسقاط بن علي شهدت ظاهرة الهجرة غير النظامية انفجارا غير مسبوق حيث فاق عدد التونسيين الذين وصلوا السواحل الإيطالية أكثر من 20 ألف شخص.

(5) https://frontex.europa.eu

***Texte disponible en Francais sur le site web d'Assafir Al-Arabi***

الجزائر

جوني سمعان - سوريا

# أن "تحرق" الحدود خير من أن تحرق حياتك


سليم شنة

باحث من الجزائر، مؤلف كتاب "حركات العبور الهجرية في الجزائر المعاصرة"، الصادر بالفرنسية، 2016.


خطاب الحرّاقة سياسي: البطالة أو عدم توفر نشاط اقتصادي مستقر وقانوني، أزمة السكن، ضعف البنى التحتية، الفساد، ازدراء النخب ("الحقرة")، غلاء المعيشة، وفشل السياسات العمومية.. كلها عوامل تخلق سياقاً يجعل من الأفضل "أن تأكلك الأسماك بدلاً من الديدان" ("الحوت ولا الدود"!).

لم تتطرق الصحافة الجزائرية كثيرا إلى موضوع "الحرّاقة" في السنوات الأخيرة، وذلك بعد أن استغلته كثيراً في نهاية العقد الأول من القرن الجاري، حيث خصصت له طوال تلك الفترة عدة ملفات وتقارير وحوارات. مع ذلك، فإن هذا التغيير في الموقف يعني أن الظاهرة أصبحت أمراً اعتياديا أكثر من كونها قد اختفت. يبدو ان الهجرة غير النظامية إنطلاقا من السواحل المتوسطية الجزائرية أصبحت ممارسة هيكلية في مجتمع أغلب افراده لديهم "الرغبة في الرحيل" (1).

بعد استقرار نسق الرحلات، وحتى بعد تراجعه في النصف الأول من سنوات العقد الثاني من القرن، عاد فارتفع عدد ركّاب قوارب الحرَّاقة من جديد طيلة سنة 2017، اذ تم إيقاف 5000 شخص مقابل 1500 شخص سنة 2015 حسب أرقام وزارة الدفاع الوطني (2). اتجهت هذه الرحلات نحو اسبانيا خصوصاً، حيث وصل قرابة 600 جزائري إلى السواحل الإيبيرية (3) خلال الفترة الممتدة بين 26 تشرين الأول/ اكتوبر و3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017. وخلال الفترة نفسها، سجلت إيطاليا أيضاً استئناف الجزائريين الهجرة غير النظامية إلى سواحلها، مع عودة إلى أرقام أواسط سنوات العقد الاول (بمعدل 1500 مهاجر تقريبا). سنة 2017 هذه شهدت وصول أكثر من 8500 جزائري وجزائرية بطريقة غير نظامية إلى مجمل السواحل الأوروبية حسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: أرقام يجب التعامل معها بدون تهويل مقارنة بعدد المهاجرين الذين انطلقوا من إفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط، أو من آسيا الوسطى وحتى مقارنة بالهجرات المغربية.

## أجيال الهجرة

الجزائر بلد هجرة قديم جعلت منه تحولات الحركة الهجرية بلد استقبال أيضا للمهاجرين القادمين من افريقيا جنوب الصحراء ومن الشرق الأوسط المضطرب. هجرة الجزائريين، التي بدأت خلال الحرب العالمية الأولى وتسارعت وتيرتها خلال "السنوات المجنونة" (1920-1930)، تحولت الى أعداد ضخمة خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مع حاجة أوروبا للعمال من اجل إعادة البناء، ثم مع تطبيق حق "التجميع العائلي" في فرنسا (4) بدءاً من سنة 1974 والذي شهد ولادة جالية جزائرية في الخارج (5).. جالية يعينها المختص الجزائري في علم الاجتماع عبد المالك صياد كـ"الجيل الثالث" للهجرة الجزائرية (6). لكن تطور الهجرة غير النظامية طيلة عقدين من الزمن مع نهاية القرن العشرين وبدء الألفية الثالثة تزامن مع بداية التشديد التدريجي لشروط الدخول والإقامة في أوروبا، الذي جعل الحصول على تأشيرات دراسة أو إقامة في فضاء "شنغن" أكثر صعوبة.

وقد تكوّن "جيل رابع" (7) خلال "العشرية السوداء" في الجزائر، في العقد الاخير من القرن الماضي، لكنه خصّ أساساً نخباً مثقفة (أساتذة، باحثون، أطباء، صحفيون، فنانون...)، في أغلب الأحيان علمانية وفرنكوفونية، فرّت بحثاً عن ملجأ آمن نتيجة تنامي التطرف الديني والعنف السياسي. اليوم، ما زال عدد طلبات اللجوء كبيراً، لكنها تدخل أكثر في باب الاستعمال الاستراتيجي للجوء (8) الذي يضمن الحماية من الطرد طيلة فترة دراسة الملف (نادراً ما يتم منح المفتاح السحري للجزائريين والجزائريات). أحياناً يحاول طالبو اللجوء الحصول عليه عبر تسجيل أنفسهم كمواطني دول شرق أوسطية يسعون للفرار من الحروب التي تعصف بالمنطقة. في مواجهة "أوروبا القلعة" التي تنزع إلى إحاطة نفسها بالجدران، لا يتبقى إذاً أمام الحرّاقة الجزائريين إلا طريق الهجرة غير النظامية: حسب مدير شرطة الجو والحدود الفرنسية فإن قرابة 10 آلاف مواطن جزائري يتم ايقافهم كل سنة بسبب الإقامة غير القانونية، وخاصة بسبب تجاوز مدة صلاحية تأشيرتهم لكي يبقوا بطريقة غير نظامية في فرنسا - فضلاً عن ان هذه التأشيرات يتم أحياناً الحصول عليها بطريقة غير قانونية مقابل آلاف اليورو، عن طريق وسطاء القنصليات الفرنسية (باختصار هي تأشيرات حقيقية لكنها "مزورة" لأن الملف لا يستوفي الشروط).

## من هم الحراقة؟

ولايات الغرب (تلمسان، وهران، مستغانم) والشرق (سكيكدة، عنابة، الطارف) هي نقاط الانطلاق الأساسية باتجاه - على الترتيب - منطقتي ألمرية ومورسيا الاسبانيتين وجزيرة سردينيا الإيطالية. ظهرت طرق أخرى أطول بقليل مع بداية العقد الثاني الحالي وهي تنطلق من منطقة دلّس باتجاه جزيرة مايوركا الاسبانية. في الفترة ما بين 2005 و2006 ظهرت الحرقة في الجزائر، بمعنى الانطلاق من السواحل الجزائرية نحو الضفاف الأوروبية عبر طريق بحري مباشر. الهجرة غير النظامية في العقود القليلة الماضية كانت تتركز على الطرق التقليدية التي تمر عبر المغرب أو بدرجة أقل ليبيا، وحتى في حالات نادرة عبر المرور بسوريا وتركيا واليونان. في تلك الفترة كانت التقنية الأكثر استعمالاً للإبحار انطلاقاً من الجزائر هي الاختباء في سفينة تجارية، بوجود تواطؤ مع أصحابها أو بدونه، مما يفسر وجود عدد كبير من الشبان الجزائريين يراقبون الموانئ بحثاً عن معلومات.

هذه الممارسة تمس مجمل الفئات الاجتماعية، على الرغم من أن أغلبها تبقى لذكور شبان (أحيانا مراهقون) يأتون من طبقات شعبية وليس لديهم عمل قار. وبما يتعدى الصورة النمطية للـ"حرّاق"، نجد من بين المغادرين شباباً يحملون شهادات جامعية، وأفراداً من الطبقات الوسطى الميسورة نسبياً، وأشخاصاً تجاوزت أعمارهم الستين والسبعين عاماً، وذوي إعاقات، ونساء تكن أحيانا حوامل أو مصحوبات بأطفالهن الصغار.

**يتم توقيف قرابة 10 آلاف مواطن جزائري كل سنة في فرنسا بسبب الإقامة غير القانونية، حيث يتجاوزون على الاغلب مدة صلاحية تأشيراتهم لكي يبقوا بطريقة غير نظامية - فضلاً عن أن هذه التأشيرات مستحصلة أحياناً بطريقة غير قانونية، مقابل آلاف اليورو، عن طريق وسطاء القنصليات الفرنسية. وهي تأشيرات حقيقية لكنها "مزورة" لأن الملف لا يستوفي الشروط.**

تتغير التقنيات المستعملة بشكل كبير حسب نوعية القناة. عدد كبير من رحلات الهجرة غير النظامية يتم بشكل بدائي عبر قنوات "عفوية" (9)، لكن توجد أيضا قنوات "محترفة" يمكنها استقطاب راغبين في الهجرة قادمين من كافة انحاء التراب الوطني، بالإضافة إلى قنوات "عابرة للحدود الوطنية" يمكنها استقطاب مهاجرين محتملين خارج البلاد. هذه الفئة الأخيرة لا يبدو انها مستقرة فعلياً في الجزائر على الرغم من أن هناك جزائريون محتجزون في بلدان المغرب العربي المجاورة بسبب محاولتهم الوصول إلى أوروبا انطلاقاً من المغرب أو ليبيا. تطورت القنوات، المنتظمة في شبكات مع تقسيم كبير للعمل، والمعنية بتحقيق الأرباح أكثر من نجاح عملية العبور، بموازاة تجذر ممارسة الحرقة، لكنها تتطلب من الراغب في الهجرة استثماراً مالياً أكبر: ما بين 80 الفا و150 ألف دينار. يقسم العمل فيها بين "سائق" ومسؤول عن العتاد والغذاء ومكلف بالإيواء يجمع الركاب قبل انطلاق الرحلة و"مهربين" على رأس المنظمة يديرون كامل الشبكة، ويستفيدون أحيانا من تواطؤ أفراد من قوات الأمن.

## خبرات الصيادين والبحارة!

لكن إذا ما كان هذا النوع من المنظمات ما زال موجوداً بقوة رغم عمليات التفكيك المتتالية، فإن القنوات التقليدية تشكل جزءاً هاماً من قنوات الحرقة. وبعيداً عن الصور الاجتماعية والسياسية التي تسوقها الخطابات الأمنية

المهيمنة، فهذه القنوات أوجدها في الأساس سكان مناطق ساحلية يمارسون (أو كانوا قد مارسوا في السابق) مهن البحر ويعرفون الإبحار ومخاطره (10). هي بالأحرى مجموعات تضامن، تحددها الروابط العائلية أو علاقات الجوار، تجمع بضعة أشخاص يضعون مواردهم تحت تصرف المجموعة لتجهيز أنفسهم (قارب، محرك، نظام تحديد المواقع معد للاستعمال في البحر...) وكذلك للبحث عن راغبين آخرين في الهجرة ضمن حلقات علاقاتهم الضيقة بهدف تدعيم الموارد الجماعية وتكوين - أخيراً - طاقم من عشرة أشخاص لن يدفعوا أكثر من 30 ألف إلى 50 ألف دينار، بل يرحل بعضهم مجانا في بعض الحالات إذا ما بقي مكان شاغر أو عندما يتعلق الأمر بشخص معروف لدى بقية الأعضاء أو يعيش فقراً مدقعاً. بالنسبة للأصغر سناً يتعلق الأمر أيضاً بشكل من أشكال "طقوس العبور" وبتحد على خلفية مأزق اجتماعي (11). هذا التغير في شكل استغلال معارف البحارة الذين يعيشون في السواحل يمكن أن يفسر باضمحلال عائدات أنشطة الصيد التقليدية بسبب تلوث البحر ومن المنافسة المتأتية أساسا من مراكب الصيد التي تستعمل شباك الجر وليس من وسائل الصيد التقليدية والقوارب الصغيرة(12).

هناك عنصران يوضحان الفرق بين هذه القنوات: بالنسبة للقنوات المنظمة فهي تجمع افراداً لا يعرفون بعضهم البعض، يعتمدون على فاعلين من خارج مجموعة المغادرين ويتم التعامل معهم كمصدر لتحقيق أرباح: وهكذا يمكن أن نجد عشرين أو ثلاثين شخصاً على متن قارب. في القنوات التقليدية يبقى العبور هو الهدف الرئيسي، معرفة المشاركين في الرحلة ببعضهم بعض تؤسس لتماسك المجموعة: باختصار يتحكم المهاجرون - الذين نادراً ما يتجاوز عددهم 10 اشخاص في القارب بل هم في الغالب في حدود 5 أشخاص - بمسار الهجرة كليا بفضل وضع امكانياتهم ووسائلهم الخاصة تحت تصرف المجموعة. أخيراً، تغذي المراقبة وعمليات قوى الأمن دينامية تحافظ على نفسها بتحسين وسائل الهجرة عبر استعمال مراكب أكثر فأكثر قوة وخفة، ولكنها تغذي أيضاً نزوعاً متعاظماً للمخاطرة عندما تكون المسارات التقليدية مراقبة عن كثب.

**التغيّر في شكل استغلال خبرات البحّارة الذين يعيشون في السواحل يمكن أن يُفسر باضمحلال عائدات أنشطة الصيد التقليدية بسبب تلوث البحر والمنافسة المتأتية أساساً من مراكب الصيد التي تستعمل شباك الجر وليس الوسائل التقليدية والقوارب الصغيرة.**

ردت السلطات بإضافة جنحة "الهجرة غير النظامية" التي تستوجب عقاباً بالسجن من شهرين إلى ستة أشهر وغرامة مالية تتراوح قيمتها ما بين 20 الفاً و60 الف دينار. نادراً ما يتم الحكم على الذين يحاولون الهجرة بالسجن النافذ إلا في بعض حالات التكرار، لكن أعضاء شبكات مهربي البشر ينالون أحياناً عدة سنوات سجن. واستعانت الحكومة، في محاولة منها لثني الحراقة الجزائريين عن ركوب البحر، بالمؤسسات الدينية مثل "المجلس الإسلامي الأعلى" الذي أصدر عدة فتاوى تماثل الهجرة غير النظامية بالانتحار.

بالنسبة للذين يتمكنون من عبور البحر، فعادة ما يتم توقيفهم من قبل خفر السواحل الأوروبية في المياه الإقليمية التابعة لبلدانهم. وهذه تقوم بمعاينة حالتهم الصحية ووضعهم في مركز احتجاز. فيما بعد، يتم إطلاق سراحهم في أغلب الأحيان مع إعلامهم بضرورة مغادرة البلاد، أو يتم احتجازهم بهدف طردهم عندما يكون بالإمكان القيام بالإجراءات القضائية والإدارية بشكل سريع.

## خطاب سياسي بامتياز

من يجيد الانصات يدرك أن خطاب الحرّاقة هو بلا شك خطاب سياسي. البطالة، أو بدقة أكثر عدم توفر نشاط اقتصادي مستقر وقانوني، وأزمة السكن، وضعف البنى التحتية، والفساد، وازدراء النخب، وغلاء المعيشة، وفشل السياسات العمومية.. كلها عوامل تخلق سياقا يكون من الأفضل فيه "أن تأكلك الأسماك بدلاً من الديدان" (الحوت ولا الدود) كما تقول عبارة رائجة. مصطلح "الحقرة" (الاحتقار) يعبر عن شعور/غيظ "الحراقة" الذين يرفضون التوجه للمؤسسات التي يعارضونها لإيجاد حلول لمشاكلهم اليومية، وهكذا مثلا يجري تحوير اللجوء إلى الوكالات الحكومية المعنية بالمساعدة في تشغيل الشباب أو بتشكيل مؤسسات للحصول على قروض لتمويل أنشطة صيد بحري، وذلك باستثمار الأموال المتحصَّل عليها في مشاريع هجرة سريّة.. عوامل مثل التحرر من أطر المجتمع التقليدي (الهرب من زواج قسري، تحمل مسؤولية حمل غير مرغوب فيه تم خارج إطار الزواج...) وتحقيق استقلالية الفرد في البنية العائلية (تكفل الشخص بتوفير حاجياته، ان تصبح مسؤولاً عن عائلة...) تفسر هي أيضاً هذا البحث عن شكل من الحرية يمكِّن من تحقيق الذات. في ظل غياب حقل سياسي مستقل، ومع "حياة مزرية" على هامش المجتمع، تحلل فريدة سويح ظاهرة الحرقة باعتبارها باب خروج يمكّن من الالتفاف على بدائل مثل التزام سياسي محكوم عليه بالفشل، أو القبول السلبي بالظروف وحتى الدخول في مسالك الزبائنية: تفرض "الحرقة" نفسها اذاً كشكل من الاحتجاج السلبي أو كتعبير نشط عن الاستياء وعدم الرضا (13).

تشكل الهجرة غير النظامية إذًا تحدياً مهماً بالنسبة للنظام الجزائري، سواء تعلق الأمر بالداخل حيث تتحرك عائلات الحراقة المفقودين في البحر منذ عدة سنوات، أو بالخارج حيث تبعث بصورة مغايرة تماماً لتلك التي تريد السياسة الرسمية الترويج لها. مع هذا، فإن الهجرات العابرة للصحراء أو للمتوسط على حد سواء تشكل أيضاً عنصراً أساسياً في الجغرافيا السياسية الأورو- متوسطية، فعلى الرغم من أن الموقع المتميز للجزائر في هذه المنطقة يجعلها ترفض أن تكون "شرطي أوروبا"، فإن تغير منحى تشريعاتها ما بين 2008 و2009 واستمرار الهجرات العابرة للصحراء يجعل من هذا العنصر أداة مساومة مهمة في علاقاتها الخارجية.

---

(1) كمال راربو "الرغبة في الرحيل" (نشر بالفرنسية)، مجلة Confluences Méditerranée العدد 14، ربيع 1995، الصفحات 21- 26.

(2) شارلوت بوزوني وزهرة شناوي: "نسق الهجرة الجزائرية يرتفع من جديد"، نشر بالفرنسية على موقع جريدة لوموند الفرنسية بتاريخ 6 كانون الأول 2016

(3) سونيا لياس : "وصول أعداد كبيرة من الحرّاقة: اسبانيا تعلي نبرتها تجاه الجزائر"، نشر بالفرنسية على موقع tsa-algerie.com بتاريخ 20 تشرين الثاني 2017.

(4) فريدة سويح: "الهجرة الجزائرية"، نشر بالفرنسية في مجلة Questions internationales عدد 81، 2016، الصفحات 55-52.

(5) مع قرابة المليون ونصف المليون شخص في فرنسا، وبضع مئات الآلاف الموزعين بين مختلف البلدان كإسبانيا وكندا والولايات المتحدة وألمانيا.

(6) عبد المالك صياد: "الأجيال الثلاثة للهجرة الجزائرية في فرنسا"، نشر بالفرنسية في حولية Actes de la recherche en sciences sociales، العدد 15، 1977، الصفحات 79-59.

(7) مريام هاشمي علوي: "دروب المنفى. الجزائريون المغتربون في فرنسا وكندا منذ سنوات التسعين من القرن الماضي". كتاب صدر بالفرنسية عن دار لارماتان باريس، 2017.

(8) في اليونان يقدم بعض الجزائريين أنفسهم كسوريين رغم ان هذه المحاولات نادرا ما تكلل بالنجاح. في ألمانيا أو فرنسا حيث يتم كشف هذه الحيلة بطريقة أسرع ترفض المطالب بشكل شبه آلي لكن عددها يبقى هاما: مثلا في فرنسا طلب أكثر من 2500 جزائري(ة) اللجوء في سنة 2017.

(9) للاطلاع على تصنيف أنماط القنوات الهجرية المغاربية انظر مقال مهدي المبروك "الهجرة السرية في تونس: تنظيمات و قنوات"، نشر بالفرنسية في مجلة Naqd "تقد" العدد 27-26، 2009، الصفحات 126-101.

(10) لا يوجد ضمن الحرّاقة المستجوَبين من يجهل المخاطر المحتملة (أعطاب تتسبب في التيهان وسط البحر واستنفاذ المؤونة، غرق السفينة ثم الركاب، الإيقاف والمحاكمة) ولا صعوبات حياة المهاجر في أوروبا فيما يتعلق بالسكن والعمل والاندماج...

(11) نور الدين خالد: "مراهقون حراقة: المخاطرة بالحياة كسبيل وحيد لتحقيق الذات"، مقال نشر بالفرنسية في مجلة Adolescence، الجزء 31 عدد 3، 2013، الصفحات 709-699.

(12) للاطلاع أكثر على حالة منطقة سيدي سالم الواقعة في محيط مدينة عنابة انظر مقال سليم شنّة "سيدي سالم والحرقة"، نشر بالفرنسية في مجلة Hommes & migrations العدد 1300، 2012، الصفحات 61-52.

(13) فريدة سويح: "الحرّاقة الجزائريون"، نشر بالفرنسية في مجلة Migrations société ، العدد 143، الصفحات 120-105.

---

***Texte disponible en Francais sur le site web d'Assafir Al-Arabi***

المغرب

همام السيد - سوريا

# القاصرون المغاربة: الصغار أيضاً يغادرون بلدهم


سعيد ولفقير

كاتب وصحافي من المغرب


القصّر المهاجرون لوحدهم آتون من مختلف مدن البلاد ومناطقها بل حتى مما يُعرف بـ"المغرب النافع"، كالدار البيضاء وطنجة وحتى العاصمة الرباط. والجواب على "لماذا" يكون دوماً: "أنا محكور (محتقَر) في بلادي وعايش في الحزقة (البؤس)".

في المغرب، ليس الكبار وحدهم من تغريهم الهجرة، الصغار كذلك باتوا يلهثون لملامسة برّ الضفة الأخرى. أعدادهم تتزايد عاماً بعد عام. ما بين حماس طفولي وشغف بالمغامرة، يرتمون تارة في عرض البحر أو ينتظرون عند أول بوابة للعبور، أو وفي أفضل الأحوال يتكدسون في مراكز إيواء بعضها يحترم آدميتهم وأخرى لا تستطيع استيعاب أعدادهم ، ما يدفع بعضهم للتسكع بانتظار المجهول..

## "يا البابور"..

"يا البابور يامون أمور، خرجني من لاميزير (يا باخرة يا حبيبتي، أخرجيني من البؤس)
في بلادي راني محكور..عييت عييت و جوني مار" ( أنا محتقر في بلدي.. وقد تعبت.. تعبت إلى أن طفح كيلي).

بهذه العبارات دندن جيل بأكمله أغنية "يا البابور" (لمغني الراي الجزائري رضا طلياني) التي انتشرت منذ مطلع الالفية الثالثة بين المغاربة وحفرت في الوعي الجمعي للأطفال فكرة الباخرة كوسيلة للخلاص من البؤس،إذ تشكلت رمزيتها القوية في الصورة الذهنية لهم،يرسمونها كزورق صغير،أو يجسدونها على شكل مجسد ورقي.

كل يوم، ينتشر صدى الأغنية في أرجاء "الحومة" (الحارة) الشعبية المنطلقة من "راس الدرب" (1) حيث يجتمع الشباب. الكلمات تعبرعن وجعهم، الايقاع يحرك في أجسادهم رقصاً منفلتاً، وسجائر الحشيش الرخيص تسافر بخيالهم نحو "الجنة الموعودة". يرى الطفل ابن الحي هذا المشهد، وفي الوقت ذاته يعرف عن بطالة هؤلاء الشباب (الحاصلين في معظمهم على شهادات جامعية) ورغبتهم الجامحة في "الحريك" (2). شكل الأمر صدمة في البداية، إذ طرح سؤالاً: كيف لم تشفع شهادة الإجازة أو الماجيستر لشاب عشريني أو ثلاثيني في أن يحظى بحياة كريمة؟

تتكرر القصص من هذا القبيل، فيكبر الصبي مقتنعاً "بعدم جدوى الدراسة و استكمالها" بل وحتى بالبقاء في البلد،لذلك يقرر أن يرحل صغيراً ويختصر الطريق. وهذا طبعاً ليس دافعاً وحيداً للهجرة، فلكل قاصر قصته الخاصة وأسبابها كما ترويها الشهادات هنا..

## شهادات وقصص

### آدم :لا يهم البلد، المهم أن يكون أوروبيا

يضع آدم (3) يديه داخل جيوب بذلته الرياضية السوداء وعيناه تركزان على نعله المتهالك. يمضي آدم (16 سنة) بمشية بطيئة وهو يتسكع بين الدروب الضيقة بحي "الحداد" الكائن بمقاطعة بني مكادة في مدينة طنجة. في كل أسبوع، ومنذ سنتين، يخاطر آدم بحياته ليعبر بشكل غير قانوني مضيق جبل طارق، ولديه حلم "الرحيل"من مسقط رأسه "ليربح"اسبانيا: "هنا في بلدي لا شيء لأخسره، لكن هناك سأُسْتَقْبَل من قبل مركز لإيواء القاصرين مثلي، ثم سأحصل على أوراق الاقامة، وبعد ذلك سأعمل لكي أرسل لأمي المال".

بالنسبة إليه لا يهم البلد، المهم أن يكون أوروبياً. لا يملك القاصر حلماً أو مشروع حياة في أوروبا، هو فقط يطمح لمساعدة أمه التي تعمل في مصنع للنسيج بمبلغ لا يتجاوز الـ 1.20 يورو للساعة. "الجحيم ينتظره لا محالة".. يحاول آدم أن يتجاهل هذا الكلام بتمسكه بخيط حلم الهجرة نحو "الفردوس الأوروبي". فالصور التي يشاركها أصدقاؤه

عبر مواقع التواصل الاجتماعي تمنحه عزيمة للمغامرة: "إنهم مبتسمون، يلبسون أجمل الألبسة، إنهم حقا يعيشون حياة جميلة.. أظن أنهم يقطنون في السويد". بهذه الكلمات يعبر آدم عن إعجابه وإنبهاره بنمط حياة أصدقائه المُخْتَزَل ضمن كليشيهات تعزز صورة الاستعراض التي عادة ما يصدِّرها المهاجر لإبن بلده.

### اسماعيل : أهاجر بموافقة أمي

من أصول طنجاوية ومن عائلة فقيرة، ترك اسماعيل (4) دراسته في سن الـ 12 محاولاً عبور جيب مدينة سبتة المحتلة من اسبانيا بموافقة أمه. يريد الصبي أن يهاجر على خطى جاره الحاصل على أوراق الإقامة والذي لامس "الأرض الموعودة" في مدينة مدريد. طموحه أن يصبح ميكانيكياً و يشتري سيارة ومنزلاً.

في كل يوم، يحاول عشرات المراهقين تسلق سياجات الميناء. أو يجربون حظهم في الوصول عبر تعلقهم بأجسادهم تحت مركبات ضخمة متوجهة لميناء الجزيرة الخضراء الاسباني في رحلة لا تتعدى 40 دقيقة.

### مروان : الهجرة مهما كان الثمن

جلس وحيداً متأملا أفق بحيرة "مارتشيكا"(المطلة على البحر الأبيض المتوسط) بمدينة الناظور. هنا استقر مروان (5) مؤقتاً منذ ما يزيد عن ستة أشهر، في سن لم تتجاوز 13 ربيعاً. يحكي إبن مدينة فاس عن محاولاته للوصول للبر الأوروبي: "حاولت أن أعبرالى مدينة مليلية مراراً و تكراراً، في المرة الأولى تسلقت السياجات، وفي المرة الثانية اختبأت في أسفل حافلة لنقل الركاب، وفي مرات أخرى جربت أن أتسلق حبال الباخرات.. لكن في النهاية، باءت كل مغامراتي بالفشل". لم ييأس مروان بعد من محاولاته للهجرة. "الله يوصلك بالسلامة يا ولدي"، هكذا تختم أم مروان حديثها مع ابنها مروان. صوتها الدافئ المتدفق عبر الهاتف يزعزع كيانه، دعاء الأم هذا، علاوة على الظروف التي يرزح تحت وطأتها والصور المتكررة والنمطية التي ترسخت في مخيلته عن المكاسب التي سيحققها إذا هاجر، كلها دوافع تشحن في جسمه الضئيل طاقة متجددة نحو الهجرة بأي ثمن حتى ولو على حساب حياته.

## في الناظور.. غير بعيد عن مليلية

على بعد 14 كيلومتر من مدينة مليلية المحتلة من اسبانيا، تقع مدينة الناظور المغربية، وهي بمثابة استراحة للمتعطشين لـ"الحريك" للضفة الاخرى. الجنسيات هنا متنوعة، منها ما هو من دول افريقيا جنوب الصحراء، ودول أخرى منكوبة بالحرب، إذ عُرف بين المنتظرين سوريون مثلاً، وهم موجودون في معظم مدن المغرب كالرباط والدار البيضاء وطنجة واكادير..

يستقر المغاربة المتجهون للهجرة في هذه المدينة مؤقتاً، وكذلك يفعل القصّر. يجتمعون و يَكْترون سكناً مشتركاً، وعادة ما يكونون أبناء منطقة أو بلدة واحدة. ولأن القانون يمنع كراء منزل لقاصر، فالسكن المُكترى يكون باسم شخص راشد وتحت تصرفه.

"ليسوا متشردين بل لهم عائلاتهم، انقطعوا عن دراستهم ويريدون الهجرة"، يقول عمر الناجي (6) الحقوقي ورئيس فرع مكتب الناظور للجمعية المغربية لحقوق الانسان. ويُكمل: "الانتقال للضفة الاخرى يتم عبر طريقتين: إما

بالتسلل من ميناء بني أنصار بغية الوصول - مباشرة - إلى اوروبا (يختبئون داخل البواخر)، أو بالولوج إلى مليلية حيث يوجد مركز للايواء، طاقته الاستيعابية تتسع لحوالي 400 شخص، لكن عندما يزداد العدد يضطرون للعيش في الشوارع. تواجدهم في مليلية يسمح لهم أيضاً بالهجرة الى اسبانيا عبر طرق خطيرة مثل الاختباء داخل البواخر" (...) "هؤلاء قاصرون يخضعون لاتفاقيات دولية لحقوق الطفل تضمن لهم التمدرس والحماية العائلية والصحة، وهذه حقوق لا توفرها السلطات هنا. لذا فهم يتسكعون، وقد تقدم لهم بعض جمعيات المجتمع المدني والمحسنين رعاية توفر بعض الاحتياجات كالاكل والإيواء، و للأسف نسجل غياباً لمثل هذه الأدوار من قبل مؤسسات حكومية. وهذا يعني استقالة الدولة من مهامها" يختم الناجي كلامه.

## من أين أتوا؟

عندما تجوب ميناء بني أنصار الحدودي مع مليلية، تسأل شلة من الأطفال يحومون حولك (وهي عينة عشوائية تشكلت بالصدفة) عن المدن والمناطق التي أتوا منها. هم من مختلف مدن البلاد ومناطقها بل حتى من مدن ما يُعرف ب"المغرب النافع"، كالدار البيضاء أو طنجة أو حتى العاصمة الرباط. والجواب يكون دوماً: "أنا محكور(محتقر) في بلادي وعايش في الحزقة (البؤس)".

في هوامش فاس كما في طنجة (التي تعد من أكثر المناطق التي جاء منها قاصرو الدائرة 18 في باريس على سبيل المثال) (7)، وعلى غرار مدن مغربية ميتروبولية أخرى، تعتبر الأحياء المشوهة مورفولوجيا والكائنة خلف مراكز المدن، حاضنة خصبة لظواهر اجتماعية كالبطالة والجريمة والسرقة والنشل، وأهم شيء فكرة الهجرة كعدوى تصيب الصغير قبل الكبير.

"مروان" يعيش مع والديه، الأب يعمل مياوماً في أعمال ترميقية كمهن البناء وأحياناً يمتهن التجوال كبائع في الأسواق الشعبية، الأم تعمل بشكل غير منتظم كبائعة للفطائر (البغرير والمسمّن) على قارعة الطريق، الابن الأكبر، "مروان"، لم يتابع دراسته بسبب تزايد مصاريف الأسرة سنة بعد سنة، والحل في نظر الوالدين هو جلب المال بأي ثمن لإنقاذ بقية الإخوة الأربعة.

### المهاجرون القاصرون المغاربة في باريس: ماذا تقول عنهم الأرقام؟ (8)

40 في المئة من هذه الفئة منتمية لعائلات قروية وأخرى قاطنة في الحواضر لكنها تعاني من الهشاشة والفقر.

40 في المئة هي نتاج مشاكل أسرية من قبيل استرجاع الابن بعد الطلاق أو مشاكل أخرى كالعنف الأسري.

10 في المئة تعاني من التشرد الدائم (أطفال الشوارع).

10 في المئة من عائلات تنتمي للطبقة المتوسطة.

## الهجرة كوسيلة لحل الأزمات

يهجر القاصر بيت الأسرة بسبب التفكك الأسري بالدرجة الاولى، والصراعات العائلية والادمان والهدر المدرسي ومشاكل أخرى مرتبطة بالهشاشة الاجتماعية: البطالة و محدودية دخل الافراد والأسر وعدم توفر الخدمات الأساسية لها...

تقنع بعض الأسر أبناءها الصغار بضرورة الرحيل باعتبار ذلك وسيلة لحل الأزمات التي يتخبطون فيها، ثم "فما المانع إذا تحديت الحواجز مرة وثلاث وأكثر..على الأقل سأصير مثل صديقي "سمير" الذي بدأ يساعد أمه وأسرته".. هكذا يصر مروان على الوصول مهما كان ثمن المغامرة.

لا يُخفى على "مروان" ورفاقه ما آلت إليه أوضاع السابقين منهم في رحلة الوصول إلى بلدان أوروبية. ففي فرنسا مثلاً يعيش معظم القاصرين غير المصحوبين بذويهم حياة التسكع في الأزقة والشوراع وما يصاحبها من آفات كالسرقة والنشل والإدمان على الكحول والمخدرات والدعارة والتحرش الجنسي بهم والملاحقة من قبل السلطات. وقد أثارت هذه "الظاهرة" ضجة إعلامية في الأشهر القليلة الماضية. وغالباً ما يعتقد مروان وسواه من المنتظرين عند البوابات الحدودية أن "نجاحات" أصدقائهم المرتبطة بالاستعراض والتباهي بالملابس والاكسسوارات والأسفار هي مقابل ما حصدوه من عمل ترميقي أو مساعدات. لكن ما يخفى عليهم هو أن مقابل تلك المقتنيات هناك الانضمام لشبكات دعارة وتصريف الممنوعات...الخ.

### القاصرون المغاربة : تعدادهم يتزايد عند أول بلد أوروبي

لا توجد إحصائيات تفصيلية لمجموع أعداد القاصرين المغاربة المهاجرين من دون صحبة ذويهم الموجودين في القارة الأوروبية. إلا أن جمعية "أنقذوا الأطفال" أفادت أن نسبة هذه الفئة في اسبانيا تصل لنحو 65 في المئة من مجموع القاصرين المهاجرين، وتعدادهم يقدر بأزيد من 4000 طفل، وهو رقم تضاعف أكثر من 3 مرات قياساً بعام 2016. ويتم استقبالهم في اطار مشاريع حماية الطفولة في مراكز إيواء بجهة الأندلس، وفي المدينتين المحتلتين سبتة ومليلية، وجهة كتالونيا ومدريد العاصمة، وبدرجة أقل بإقليم الباسك وفالينسيا.
أما في السويد، فقد طفت هذه الظاهرة على السطح منذ عام 2013 في مختلف المدن ك"ستوكهولم" و"مالمو"، وقدرت أعدادهم بنحو 800 طفل عام 2017، وهم هنا رفضوا البقاء في مراكز الايواء وفضّل أغلبهم انتظار تسوية وضعيته القانونية عبر تقديم طلب اللجوء، أو السكن لدى قريب أو لدى عائلة مغربية.

## فتش عن الأم

فتش عن الأم.. فهي لوحدها تيمة وخيط ناظم في مسألة الهجرة. كثيراً ما احتفى بها فنانو الراي في عز أيام "الحريك" إبان التسعينات وبدايات الألفية الثالثة، لتكون عنواناً للوطن وتختزل قيماً انسانية أولها التضحية.

بالنسبة لمروان، فالتضحية لا تقبل النقاش، ليس بالأساس في سبيل إخوته أو أبيه، و لكن ليكون منقذاً لوالدته التي أنهكها الجلوس لساعات طوال في الأرصفة الباردة من أجل دريهمات بئيسة. زد على ذلك، أن الابن لم يعد يطيق مشهد "الحكرة" الذي رآه ذات صبيحة (وهو على كل حال يتكرر معها بين الفينة والأخرى) مع أحد أعوان السلطة المحلية وهو يرمي سلعتها أرضاً مع جرعات من العنف اللفظي.

ليس التباهي والاستعراض ما يدفع مروان لحزم حقائبه نحو بلاد الغربة، ولكن مشاعر "الحكرة" في حد ذاتها دافعه للرحيل، إذ تولد الاحباط تجاه الوطن. فـ"الحريك" هنا ليس مجرد سفر محفوف بالمخاطر على متن زورق مطاطي، بقدر ما هو تعبير ضمني عن شكل جديد للاحتجاج، ولعل ما سُجِلَ في الأسابيع الماضية خير دليل. فالمغاربة لم يعودوا يطالبون بحقوقهم الآدمية على النحو الذي قدموه في ما يعرف بـ"الحراكات الجهوية" بقدر ما أضحوا ينشدون الآن مغادرة البلد، حتى صارت فكرة التخلي عن الجنسية المغربية بمثابة ورقة ضغط على الحكومة لإسماع صوتهم.

يحاول مروان أن ينسى كل شيء يخص بلده، بما في ذلك مرارة الانتظار، عبر سماعه لأحدى مقطوعات الراي وهو يسرح بخياله نحو كلماتها التي يواسي فيها المغني المغترب أمه من حدة الفراق. فهذا الأخير قد يكون أبدياً، من يدري؟ للبحر أمواجه، تنهي سطور من تشاء وقد توصل آخرين إلى بر الأمان.

## وفي محاولة للتخفيف...

بعد أن طفت ظاهرة هجرة القاصرين المغاربة، كان لزاماً البحث عن حلول أو محاولات للتخفيف من حدة هذا المشهد. مراكز الإيواء من بين الحلول التي تم اعتمادها. يتم استقبالهم في اسبانيا وفرنسا وألمانيا.. ودَور هذه المراكز هو حمايتهم وضمان رعايتهم وتوفير الحاجيات الضرورية لهم.

بيد أن هذه المراكز تشهد هي الأخرى انتهاكات لحقوق الطفل خصوصاً عندما تتجاوز طاقتها الاستيعابية. فتعتبرها جمعيات ومنظمات حقوق الانسان بمثابة أماكن للاحتجاز، وسجن للقصر، وأحيانا يُحْرَمُونَ من غرف وأسرة للنوم، وهذا بحد ذاته دافع للهروب وبالتالي التشرد والتسكع في الشوارع.

ترغب دول أوروبية برمي الكرة إلى المغرب من أجل حماية ورعاية هؤلاء القصر مقابل دعمه مالياً لبناء مراكز إيواءٍ محلية.

> **"يا البابور يامون أمور، خرجني من لاميزير (يا باخرة يا حبيبتي، أخرجيني من البؤس).. بهذه العبارات دندن جيل بأكمله أغنية "يا البابور" (لمغني الراي الجزائري رضا طلياني) التي انتشرت منذ مطلع الالفية الثالثة بين المغاربة وحفرت في الوعي الجمعي للأطفال فكرة الباخرة كوسيلة للخلاص من البؤس.**

لكن الجمعيات الحقوقية المحلية ترفض هذا الاقتراح. ففي مدينة الناظور مثلا رفضت الجمعية المغربية لحقوق الانسان (9) ذلك وطالبت السلطات المحلية بإلغاء مشروع بناء مركز إيواء للقاصرين بشراكة مع اسبانيا، لأن على

الدولة أن توفر لهذه الفئة شروط حياة كريمة في التمدرس والتطبيب والرعاية ضمن نسق الاسرة.

التبني حل آخر. الحكومة الاسبانية بصدد صياغة اتفاقية تعاون مع إقليم الأندلس لتمكّن الأسر الإسبانية هناك من تبني القاصرين المغاربة المقيمين بمراكز إيواءالقاصرين بالمدينة، والذين لا تتجاوز أعمارهم 12 سنة. في هذا الصدد ، أشار وزيرالرفاه الاجتماعي الاسباني إلى أن هناك 60 إلى 65 أسرة في مليلية ترغب بتبني الأطفال المغاربة المشردين في المدينة، إلا أن هذا غير كافٍ لاحتواءالجميع، فاعدادهم في هذا الجيب تقدر بما بين 100 إلى 150 طفلاً مغربياً تقل أعمارهم عن 12 سنة، ويقطنون بمراكزالإيواء، ولسان حالهم عَكَس المثل الشعبي المغربي التقليدي وصار يقول "اللهم عسل بلدات الناس ولا قطران بلادي!" (عوض "اللهم قطران بلادي ولا عسل بلدات الناس").

---

(1) كلمة متداولة بين الشباب والمراهقين في الأحياء الشعبية وتعني زاوية أو ركن قصي يجتمعون فيه لتبادل الحديث وأحيانا لتدخين السجائر والحشيش.

(2) كلمة متداولة بين المغاربة وتعني الهجرة بشكل سري أو (lehrig) .

(3) شهادة في صحيفة لوموند الفرنسية ضمن ضمن ربورتاج تحت عنوان:
De Tanger à Paris, dans les pas des enfants perdus du maroc

(4) شهادة للوكالة الفرنسية للأنباء (AFP) و هي أيضا منشورة في مواقع وصحف عديدة كمجلة لكسبريس الفرنسية.

(5) شهادة حصرية للسفير العربي، الاسم في هذا النص مستعار.

(6) تصريح خصّ به "السفير العربي".

(7) وفق دراسة لجمعية حراكة الاسبانية من انجاز María Antúnez , Álvarez Nora Driss , Cotilla Rosa García Rodríguez Sara, Olcina Vilaplana تحت عنوان :
De niños en peligro a niños peligrosos: una visión sobre la situación actual de los menores extranjeros no acompañados en Melilla, Mellila, 2016

(8) إحصائيات صادرة عن جمعية "مسارات" ضمن دراسة تحت عنوان:
Recherche-action sur la situation des mineurs non accompagnés marocains, Avril 2018, page 45

(9) بناءً على ما كشفه لنا عمر الناجي رئيس فرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان في إطار حديث خص به "السفير العربي".

محتوى هذه المطبوعة هو مسؤولية السفير العربي ولا يعبّر بالضرورة عن موقف مؤسسة روزا لكسمبورغ.